بسم الله الرحمن الرحيم

أخطاء الألباني وأوهامه

في كتاب

التوسل : أنواعه وأحكامه

(خبر مالك الدار)

بقلم

عمر مسعود محمد التجاني

(أيده الله بتوفيقه)

أخطاء الألباني وأوهامه
في كتاب
التوسل: أنواعه وأحكامه
(خبر مالك الدار)

بقلم

عمر مسعود محمد التجاني

(أيَّده الله بتوفيقه)

الكلمة الأولى

(أَنا شخصياً بحاجة إلى من ينبّهنى إلى ما قد يبدو منّى من خطأ أو وهْم مما لا ينجو منه إنسان فإِذا نشرت آرائى تمكن أَهل العلم من الإِطلاع عليها ومعرفة ما قد يكون من الوهم فيها وبيَّنوا ذلك كتابة أو مشافهة فشكرت لهم غيرتهم وجزيتهم خيراً)

محمد ناصر الدين الألبانى
فى كتابه
الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة
ص (١١) طبعة المكتبة الإسلامية ١٤١٠هـ

لهذا الكتاب........ قصة

سئلت فى مجلس علمى ضمّنى مع من يبحث عن الحق ليعرف الرجال به حتى لا يقع فى ورطة معرفة الحق بالرجال وكان السؤال عن الذين يقفون أمام القبر النبوى الشريف ويقولون (يا رسول الله... يا رسول الله) ويطلبون منه أشياء: هل فعلهم هذا من الشرك الأكبر أو ليس منه؟!! فقلت للسائل: إن الشرك الأكبر هو عبادة غير الله معه فالجواب على السؤال هو أن ينظر فى الأشياء المطلوبة من صاحب القبر الشريف ﷺ فإن كان فى طلبها عبادة لغير الله فهو شرك أكبر وإلا فلا وأقمت حُجّتى بأدلة من النقل والعقل وكان من جملة أدلتى الخبر الذى رواه مالك الدّار -وكان خازن عمر - أن رجلاً جاء إلى قبر النبى ﷺ فى عام الرمادة وقال:

(يا رسول الله استسق الله لأمتك فإنهم قد هلكوا... إلى آخر الخبر).

وقلت للسائل: هذا الرجل لا يخرج عن كونه صحابياً أو تابعياً وقد قال سيف بن عمر الضبِّى: إنه صحابى وسّماه: بلال بن الحارث المزنى فإن كان صحابياً - كما قال سيف - ففعله مع إقرار عمر بن الخطاب حجة وإن لم يكن صحابياً فإقرار عمر حجة ولن يقبل المسلمون من أهل السنة أن عمر بن الخطاب أشرك شركاً أكبر بل لن يقبله الخوارج والشيعة الذين كفّروا جمعاً كبيراً من الصحابة. وإنه من الجنون أن يقال أن عمراً قد أشرك بسبب هذه المسألة مع أنه من أبصر خلق الله بمسائل الجاهلية وأبعدهم عنها.

فقال لى قائل: ولكن الشيخ ناصر الدين الألبانى حكم على هذا الخبر بأنه ضعيف وحجته أن مالك الدّار - وهو راوى الخبر - مجهول.

فقلت له: إن الألبانى قد خالف بحكمه هذا قواعد علماء الأمة من فقهاء ومحدثين وأصوليين ولغويين بل خالف قواعد قعّدها هو بنفسه. فهو بتضعيفه لهذا الخبر إنما يتناقض مع نفسه ولا حجة لمتناقض.

ثم جمع الله بينى وبين أحد كُبراء السلفيين ببلدتنا (**عطبرة**) وتناقشنا وتناظرنا فى خبر مالك الدّار فعلت حُجّتى على حُجّته واضمحلت شبهاته أمام سطوات أنوار الحق ولم يستطع أن يأتى ولو بدليل واحد يؤيد به ما قاله الألبانى. واستمرت المناقشة على مدى ليلتين: من بعد العشاء إلى قريب الفجر وقد رغب إلىّ بعض

إخواننا من علماء الحديث النبوى الشريف أن أكتب حجتى ودليلى الذى هو مستدى واستقصى فيه الحق استقصاء فأجبته إلى ذلك وسميت كتابى:

أخطاء الألبانى وأوهامه
فى كتـــاب
التوسل: أنواعه وأحكامه

وإن شئت فسمّه:

كشف العثار
فى تضعيف خبر مالك الدّار

وحيث أن من عادة المحدّثين أن يقولوا (قلت): عند تعقُّبهم واستدراكهم على غيرهم وحيث أن هذه كلمة يستخدمها الألبانى كثيراً وحتى لا يختلط على القارئ قولى بقوله فقد آثرت استخدام كلمة (أقول) فكلما وجد بعدها فهو كلامى وتعقّبى واستدراكى على الألبانى.......

أسال الله تعالى أن يكشف بهذا البحث ما غشى القلوب من تضليل المسلمين أو تكفيرهم..... فإنّ كثيراً ممّن ينسب نفسه إلى السنة ونصرتها يجعل قول القائل أمام القبر النبوى الشريف: (يا رسول الله... يا رسول الله) من الشرك الأكبر قولاً واحداً من غير تفصيل!!!... مع أن تكفير المسلمين خطره عظيم ولا يرضاه لنفسه متورع يتقى الله تعالى.... كيف وعلماء الأمة لم يكفروا فاعل ذلك... بل قد فعلوه هم أنفسهم وجرى ذلك منهم كثيراً يعلم ذلك كل من طالع كتب التاريخ والتراجم والسير... فيقتضى التكفير بهذه المسألة تكفير جميع الأمة: علماء وعامة!!! وكيف تكفّر الأمة!!! وقد روى ابن ماجة فى سننه (١٣٤٤/٢) ترقيم (٤٠٤٩) والحاكم فى المستدرك (٤٧٣/٤) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم:

عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: (يدْرُسُ الإسلام كما يدرس وَشْىُ الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويُسرى على كتاب الله عز وجل فى ليلة فلا يبقى فى الأرض منه آية وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا اله إلا الله فنحن نقولها

فقال له صلة: ما تغنى عنهم: لا اله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة ثم ردّها عليه ثلاثاً كل ذلك يعرض عنه حذيفة ثم أقبل عليه فى الثالثة فقال: يا صلة تنجيهم من النار ثلاثاً).

وقد صحح هذا الحديث الشيخ ناصر الدين الألبانى فى سلسلته الصحيحة (١٢٧/١) ترقيم (١٧).

فإذا كان هذا حال الأمة فى آخر الزمان وليس معها صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا نسك ولا قرآن وينجيهم قول (لا إله إلا الله) تقليداً لآبائهم فكيف يكون حالهم ومعهم الصلاة والصيام والصدقة والنسك والقرآن... وكلامنا فى حال الأمة... لا حال بعضها... مما مفاده أن الأمة كلها رجعت مرتدة عن دينها مفارقة لإسلامها فلا يوجد الدين والإسلام إلا عند جماعة بعينها: قليل عددها!! ضعيف شأنها!! يكفّر بعضهم بعضاً!! ويخوّن بعضهم بعضاً!! ويتّهم بعضهم بعضاً!!!... فهم فى أمر مريج!!!

نسأل الله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه ويدلّنا عليه دلالة يحفظنا بها من الزيغ والضلال ويسترنا بستره الذى أسبله على من عرف فلزم فنوّر الله قلبه بأنوار **(كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى عليها ولئن سألنى لأعطينّه ولئن استعاذنى لأعيذنّه)** رواه البخارى فى الصحيح.

خبر مالك الدّار

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن أبى شيبة فى (المصنّف) (٣٥٦/٦) ترقيم (٣٢٠٠٢): (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن مالك الدّار قال: وكان خازن عمر على الطعام قال:

أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأُتِىَ الرجل فى المنام فقيل له: إئت عمر فأقرئه السلام وأخبره إنكم مسقون وقل له: عليك الكَيِّس فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال يا رب لا آلو إلاّ ما عجزت عنه).

ورواه الإمام البيهقى فى كتابه (دلائل النبوة) (٤٧/٧) قال:

(أخبرنا أبو نصر بن قتادة وأبو بكر الفارسى قالا: أخبرنا أبو عمرو بن مطر أخبرنا أبو معاوية بن على الذهلى أخبرنا يحيى أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن مالك قال: أصاب الناس قحط فى زمن عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا رسول الله... إلى آخر الخبر.

احتجاجات الألبانى على خبر مالك الدّار

قال الشيخ ناصر الدين الألبانى فى كتابه (التوسل أنواعه وأحكامه) صفحة "١٣٠"

١- أثر الإستسقاء بالرسول ﷺ بعد وفاته:

وبعد أن فرغنا من إيراد الأحاديث الضعيفة فى التوسل وتحقيق القول فيها يحسن بنا أن نورد أثراً كثيراً ما يورده المُجيزون لهذا التوسل المبتدع لنبّين حاله من صحة أو ضعف وهل له علاقة بما نحن فيه أم لا؟ فأقول: قال الحافظ فى "الفتح - ٣٩٧/٢" ما نصه:

(وروى بن أبى شيبة بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمّان عن مالك لدار - وكان خازن عمر - قال: أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاءَ رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا رسول الله! استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتى الرجل فى المنام فقيل له: أئت عمر... الحديث. وقد روى سيف فى «الفتوح» أن الذى رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة).

قلت والجواب عليه من وجوه:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه القصّة لأنّ مالك الدّار غير معروف العدالة والضبط وهذان شرطان أساسيان فى كل سند صحيح كما تقّرر فى علم المصطلح وقد أورده ابن أبى حاتم فى "الجرح والتعديل" (١/٤ - ٢١٣) ولم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح هذا ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبى حاتم نفسه - مع حفظه واطلاعه- لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة ولا ينافى هذا قول الحافظ (...بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمّان...) لأننا نقول: إنه ليس نصاً فى تصحيح جميع السند بل إلى أبى صالح فقط ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبى صالح ولقال رأساً: (عن مالك الدّار... وإسناده صحيح) ولكنه تعمّد ذلك ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغى النظر فيه والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها: إنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله لما فيه موضع للنظر فيه وهذا هو الذى صنعه الحافظ رحمه الله هنا وكأنه يشير إلى تفرد أبى صالح السمّان عن مالك الدّار كما سبق نقله عن ابن أبى حاتم وهو

يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته. والله أعلم.

وهذا علم دقيق لا يعرفه إلاّ من مارسَ هذه الصناعة ويؤيد ما ذهبت إليه أن الحافظ المنذرى أورد فى (الترغيب - ٢/٤١-٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدّار عن عمر ثم قال: (رواه الطبرانى فى الكبير ورواته إلى مالك الدّار ثقات مشهورون ومالك الدّار لا أعرفه). وكذا قال الهيثمى فى (مجمع الزوائد - ٣/١٢٥).

وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب (التوصّل- ص ٢٤١) فاغترّ بظاهر كلام الحافظ وصرّح بأن الحديث صحيح وتخلّص منه بقوله: (فليس فيه سوى: جاء رجل...) واعتمد على أن الرواية التى فيها تسمية الرجل ببلال بن الحارث فيها سيف وقد عرفت حاله.

وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدّار كما بيّناه.

الثانى: أنها مخالفة لما ثبت فى الشرع من استحباب إقامة صلاة الإستسقاء لاستنزال الغيث من السماء كما ورد ذلك فى أحاديث كثيرة وأخذ به جماهير الأئمة بل هى مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهى قوله تعالى فى سورة نوح ﴿**فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً**...﴾ وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حيث استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلّما أصابهم القحط أن يصلّوا ويدعوا ولم ينقل عن أحد منهم مطلقاً أنه التجأ إلى قبر النبى ﷺ وطلب منه الدعاء للسقياء ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة فإذا لم يفعلوه دلّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء فى القصة.

الثالث: هب أن القصة صحيحة فلا حجة فيها لأن مدارها على رجل لم يُسمّ فهو مجهول أيضاً وتسميته بلالاً فى رواية سيف لا يساوى شيئاً لأن سيفاً هذا - وهو ابن عمر التميمى - متفق على ضعفه عند المحدثين بل قال ابن حبان فيه (يروى الموضوعات عن الأثبات وقالوا إنه كان يضع الحديث). فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة سيما عند المخالفة.

تنبيه:

سيف هذا يرد ذكره كثيراً فى تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما فينبغى على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.

ومثله لوط بن يحيى أبو مخنف قال الذهبى فى "الميزان" (أخبارى تالف لا يوثق به تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدّار قطنى: ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بثقة وقال ابن عدى شيعى محترق صاحب أخبارهم).

ومثله محمد بن عمر المعروف بالواقدى - شيخ ابن سعد صاحب (الطبقات) الذى يكثر الرواية عنه - وقد اغترّ به الدكتور البوطى فروى أخباراً كثيرة فى (فقه السيرة) من طريقه مع أنه تعهّد فى مقدمته بأن ينقل عن الصحاح وما صح من السيرة والواقدى هذا متروك الحديث أيضاً كما قال علماء الحديث فتأمل).

وقال الشيخ ناصر الدين الألبانى فى مختصر صحيح الإمام البخارى له فى كتاب الإستسقاء (١/٢٤٦):-

(وأما ما روى ابن أبى شيبة أنّ رجلاً جاء إلى قبر النبى ﷺ فى زمن عمر فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل فى المنام فقيل إئت عمر... الحديث. فلا يصح إسناده. خلافاً لما فهم بعضهم من قول الحافظ فى (الفتح): (...بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمّان عن مالك الدّار)، فإنّ إسناده صحيح إلى أبى صالح، وأما من فوقه فليس كذلك، لأنّ مالكاً هذا لم يوثّقه أحد فيما علمت، وبيّض له ابن أبى حاتم (٤/١/٢١٣)، والرجل المستسقى لم يسّم فهو مجهول، وتسمية سيف إياه فى كتابه " الفتوح " ببلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة، لا شئ! لأن سيفاً هذا وهو ابن عمر التميمى الأسدى، قال الذهبى: (تركوه، واتّهم بالزندقة).

مختصر احتجاجات الألبانى:

أولاً: مالك الدّار غير معروف العدالة والضبط لأنه مجهول والدليل على كونه مجهولاً أن ابن أبى حاتم لم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح ولم يحك فيه توثيقاً، وأن الحافظ المنذرى قال فيه لا أعرفه وكذا قال الهيثمى.

ثانياً: أن قول الحافظ ابن حجر ليس نصاً فى تصحيح السند كله بل إلى أبى صالح فقط والدليل على ذلك ابتداؤه الإسناد من عند أبى صالح ولو أراد تصحيح السند كله لقال رأساً: (عن مالك الدّار وإسناده صحيح) فلما لم يفعل علمنا أنه (يشير إلى تفرد أبى صالح السمّان عن مالك الدّار كما سبق نقله عن ابن أبى حاتم

وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته). كما قال الألبانى.

ثالثاً: مخالفة هذه الرواية لما ثبت فى الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء.

رابعاً: أن مدار القصة على رجل لم يسّم فهو مجهول أيضاً وتسميته بلالاً فى رواية سيف لا يساوى شيئاً لأنّ سيفاً متفق على ضعفه.

أوهام الألبانى
فى تعليقه على كلام الحافظ ابن حجر

كلام الألبانى عن الحافظ ابن حجر وأنه لم يصحح السند كله بل إلى أبى صالح فقط كلام ساقط متهافت لأمرين:

الأمر الأول: مخالفته لقواعد اللغة العربية.

الأمر الثانى: مخالفته للسبب الذى من أجله أورده الحافظ ابن حجر.

الأمر الأول
مخالفته لقواعد اللغة العربية

قول الحافظ ابن حجر (روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح - من رواية أبى صالح السمّان - عن مالك الدّار). عبارة عن تصحيح السند كله لأن جملة (من رواية أبى صالح السمّان) جملة اعتراضية وإن شئت قرأت كلام الحافظ كالآتى:

(روى ابن أبى شيبة بإسنادٍ صحيحٍ عن مالك الدّار من رواية أبى صالح السمّان) بتأخير الجملة الإعتراضية وإنْ شئت قرأت كلام الحافظ كالآتى:

(روى ابن أبى شيبة من رواية أبى صالح السمّان بإسنادٍ صحيحٍ عن مالك الدّار) وإن شئت قرأت كلام الحافظ كالآتى:

(روى ابن أبى شيبة عن مالك الدّار بإسنادٍ صحيحٍ من رواية أبى صالح السمّان).

فكل هذه الكلمات مفادها واحد وجملة (من رواية أبى صالح السمّان) جملة معترضة كيفما قدّمتها أو أخّرتها لا تغيّر فى المعنى شيئاً وهو أن الحافظ قد صحح السند كله ولكن ضعف الألبانى فى اللغة العربية أوقعه فى هذه الورطة... وأما أصحابه السلفيون فقد عرفوا أن الحافظ ابن حجر قد صحح السند كله منهم الشيخ نسيب الرفاعى صاحب كتاب (التوصُّل إلى حقيقة التوسُّل)... وقد وصف الألبانى فعل نسيب الرفاعى بأنه اغترار بظاهر كلام الحافظ.

قال الألبانى: (وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب (التوصُّل - ص ٢٤١)

فاغترّ بظاهر كلام الحافظ وصرّح بأن الحديث صحيح وتخلّص منه بقوله: (فليس فيه سوى: جاء رجل...) واعتمد على أن الرواية التى فيها تسمية الرجل ببلال بن الحارث فيها سيف وقد عرفت حاله. وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدّار كما بينّاه).

وقد ردّ الشيخ نسيب الرفاعى كلام الألبانى فى خطاب مفتوح أرسله إليه مطبوع بآخر كتابه "التوصُّل" قال نسيب الرفاعى تحت عنوان (الحمد لله على غفلتي واغتراري):-

(قلت عنّى سامحك الله: (وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب "التوصُّل..." فاغترّ بظاهر كلام الحافظ).

أقول وبالله المستعان: الحمد لله على ما قدّر لى من "غفلة...«عن هذا التحقيق»... وألاّ أكون قد وقعت بأخطاء بمثل ما وقعت فيه أنت من أخطاء فى ذلك التحقيق...!!.

كما أحمده تعالى على ما قدّر لى أيضاً من "اغترار..." بظاهر كلام الحافظ أمير المؤمنين بالحديث. وأكرّر الحمد والشكر والثناء عليه تعالى الذى ألهمنى مراجعة: "الإصابة" حتى أقع والحمد لله على الإصابة فى التحقيق عن مالك الدّار بما تأكّدت به من الحافظ رحمه الله أن مالك الدّار ليس مجهولاً كما زعمت بل هو معروف من قبل أكابر الصحابة وغيرهم). إنتهى كلامه.

وكذلك صرّح شيخ سلفى آخر وهو الشيخ عبد العزيز بن باز بأن الحافظ ابن حجر قد صحح السند كله والشيخ عبد العزيز بن باز إمامته معروفة عند السلفيين وهو الرئيس العام لهيئة الإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض كما أن الشيخ نسيب الرفاعى هو - مؤسس الدعوة السلفية وخادمها بحلب - كما هو مبيّن بظاهر كتابه.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز فى تعليقه على فتح البارى:

(هذا الأثر على فرض صحته كما قال الشارح ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبى ﷺ بعد وفاته)... الخ ما قال فهذا تصريح من الشيخ بن باز بأن الحافظ ابن حجر قد صحح السند جميعه فهو لا يناقش فى صحته وإنما يناقش فى حُجِّيته ومناقشته داحضة وليس هذا مجال الردّ عليه وإنما مقصودنا إثبات أن الحافظ ابن حجر قد صحح السند جميعه كما قال هذان السلفيان نسيب وابن باز.

(فصل)
جهل الألبانى بمعانى الأفعال المتعدية بحرف

الألبانى لجهله بمعانى الأفعال المعتدية بحرف لا يفرّق بين جملة (روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح من رواية أبى صالح) وبين (روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح إلى أبى صالح) فسوّى بين (من) و (إلى) ولم يفهم أن قول الحافظ هو (بإسناد صحيح عن مالك الدّار) وأن قوله (من رواية أبى صالح) لا مدخل له إلاّ بيان مخرج الخبر لأن الرواة عن مالك الدّار جماعة وأبو صالح واحد منهم فأراد الحافظ أن يبيّن أن مخرج هذا الخبر هو من رواية أبى صالح عن مالك لا من بقية الرواة عنه.

ومثل هذه الزلقات يقع فيها الألبانى كثيراً حتى أنه يحرّف حديث النبى ﷺ ويقوّل النبى ﷺ ما لم يقل ولنضرب لذلك مثلاً من صنيع الألبانى فى حديث نبوىٍّ قلب الألبانى معناه إلى عكس مدلوله وإنما أوقعه فى هذه الورطة جهله بمعانى الأفعال المتعدِّية بحرف.

قال فى سلسلته الصحيحة (٤/٨٨) تحت عنوان (وجوب الأخذ بيد الظالم)

١٥٦٤ - (إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا بيده أوشك أن يعمّهم الله بعقاب منه)

أخرجه أحمد (رقم ١و١٦و٢٩و٥٣) وأبو داود (٢/٢١٧) والترمذى (٢/٢٥و١٧٧)

وابن ماجة (٢/٤٨٤) والطحاوى فى "مشكل الآثار" (٢/٦٢ - ٦٤) والضياء فى "الأحاديث المختارة" (رقم ٥٤ - ٥٨ بتحقيقى) وغيرهم من طرق عديدة عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر الصديق أنه قال:

أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره وقال الترمذى واللفظ له:

(هذا حديث حسن صحيح وذكر أن الرواة اختلفوا فى رفعه ووقفه، يعنى على إسماعيل، والراجح عندى الرفع لما يأتى بيانه، ولذلك صححه الإمام النووى فى "رياض الصالحين" (رقم ٢٠٢ بتحقيقى) وراجع له الفائدة الثانية من مقدمتى عليه

(ص: ى و ل).

وقال الحافظ ابن كثير فى " التفسير " (٢/١٠٩):

(وقد روى هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة وابن حبان فى "صحيحه" وغيرهم من طرق كثيرة عن جماعة كثيرة عن إسماعيل ابن أبى خالد به متصلاً مرفوعاً ومنهم من رواه عنه موقوفاً على الصديق، وقد رجح وقفه الدّار قطنى وغيره). انتهى كلام الألبانى.

أقول: وحاصل معنى هذا الحديث بالألفاظ التى ذكرها الألبانى أن النبى ﷺ يأمر الناس - وحاشاه من ذلك - بإعانة الظالم ومساعدته فى ظلمه ويتهددهم بأنهم إن لم يعينوه على ظلمه ويساعدوه فيوشك أن يعذبهم الله بعذاب يعمهم.

ولا غرابة أن هذا المعنى الفاسد الذى نسبه زوراً إلى رسول الله ﷺ وهو وجوب إعانة الظالم ومساعدته هو أمر لا تعرفه ملة الإسلام ولا غيرها من الملل بَلْهَ أن يقال إن تأييد الظالم على سبيل الوجوب.

وإنما وقع الألبانى فى هذا الزلق الخطير لعدم تفريقه بين (أخذ بيده) و (أخذ على يده) مثل عدم تفريقه بين (من) و (إلى) فى خبر مالك الدّار فإن (أخذ بيده) معناه أعانه وساعده و (أخذ على يده) منعه.

قال العلامة اللغوى ابن منظور فى كتابه (لسان العرب):

(يقال أخذت على يد فلان إذا ما منعته عن ما يريد أن يفعله كأنك أمسكت على يده).

قال الأستاذ أحمد أبو سعد فى كتاب (معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية) (صفحة ٢٨):

(أخذ على يده: المراد منعه عن ما يريد أن يفعله، يروى عن أبى بكر (رضى الله عنه) قال: إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقابه).

وقال أيضاً (ص ٢٧).

(أخذ بيده: المراد أعانه وساعده).

ولعل قائلاً يقول: وما ذنب الألبانى فى هذا فإنه قد نقله كما وجده فى كتب الحديث وقد عزى الألبانى الحديث كما وجده إلى مصادره وهى:

١- أحمد (رقم ١و١٦و٢٩و٥٣).

٢- أبو داود (٢/٢١٧).
٣- الترمذى (٢/٢٥ و ١٧٧).
٤- ابن ماجة (٢/٤٨٤).
٥- الطحاوى فى "مشكل الآثار" (٢/٦٢-٦٤).
٦- الضياء المقدسى فى"الأحاديث المختارة" (رقم ٥٤-٥٨).
٧- الإمام النووى فى "رياض الصالحين" (رقم ٢٠٢).

والحق فى هذه المسألة أن الحديث قد ورد فى هذه المصادر التى ينقل منها الألبانى على صواب اللفظ والمعنى لا على خطأ الألبانى ولنبين ذلك:

أحمد فى مسنده:

أقول: رواه أحمد بلفظ (يأخذوا على يديه) فى رقم (٢٩) الذى عزا إليه الألبانى وأما الأرقام الأخرى (١و١٦و٥٣) فلا يوجد فيها هذا اللفظ ألبتة بل جميعها رواية بالمعنى فاعجب للألبانى أن أخّر لفظ رواية الباب إلى الدرجة الثالثة وقدّم عليها رواية المعنى ومن لم يعجب من هذا الصنيع فمن ماذا يتعجب؟!!!

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن إسماعيل قال: سمعت قيس بن أبى حازم يحدث عن أبى بكر الصديق: أنه خطب فقال: يا أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير ما وضعها الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ سمعت رسول الله ﷺ يقول:

إن الناس إذا رأوا المنكر بينهم فلم ينكروه يوشك أن يعمهم الله بعقابه.

أبو داود فى سننه:

(باب الأمر والنهى) كتاب الملاحم:

ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

الترمذى فى سننه:

(باب ما جاء فى نزول العذاب إذا لم يغيِّر المنكر - أبواب الفتن):

١- ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

(باب تفسير سورة المائدة - كتاب التفسير):

٢- ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

ابن ماجة فى سننه:

(باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - كتاب الفتن):

ولفظه: (إن الناس إذا رأوا المنكر لا يغيرونه أوشك أن يعمهم الله بعقابه).

النووى فى رياض الصالحين:

(باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر):

ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

الطحاوى والضياء المقدسى:

أقول: ما أخرجه الضياء فى (المختارة) هو بلفظ: (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيّروه).

وما أخرجه الطحاوى فى الآثار فلفظه: (إن الناس إذا عُمِلَ فيهم بالمعاصى أو بغير الحق يوشك أن يعمهم الله بعقاب).

قال الحافظ الشريف ابن حمزة الحسينى فى كتابه: (البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف) (٢/٢٣):

(إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه). أخرجه أصحاب السنن عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال النووى أسانيده صحيحة.

"سببه" - كما فى أبى داود - وقال أبو بكر بعد أن حمد الله وأثنى عليه: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها ﴿عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإنى سمعت النبى ﷺ يقول: إن الناس فذكره وأخرجه الضياء فى المختارة ولفظه عنه إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيّروه وأخرجه الطحاوى فى الآثار ولفظه عنه أنه قال: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية من كتاب الله عز وجل وتضعونها على غير ما وضعها الله عليه: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإنى سمعت النبى ﷺ يقول:

(إن الناس إذا عمل فيهم بالمعاصى أو بغير الحق يوشك أن يعمهم الله بعقاب) إنتهى

ومما يدلّك على عريق خطأ الألبانى إن لفظ (أخذ على يديه) بمعنى (منعه) وردت

فى كثير من كتب السنة - الستة وغير الستة ولنضرب أمثلة على ذلك:

البخارى فى صحيحه:

قال فى باب هل يقرع فى القسمة.

عن النبى ﷺ قال:

(مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجواْ جميعاً).

قال الإمام العلامة بدر الدين العينى فى كتابه (عمدة القارى شرح صحيح البخارى):

(قوله وإن أخذوا على أيديهم أى وإن منعوهم من الخرق).

أقول: وروى البخارى الحديث فى موضع آخر من صحيحه (باب القرعة فى المشكلات) بلفظ:

(مثل المدهن فى حدود الله والواقع فيها مثل قوم استهموا سفينة فصار بعضهم فى أسفلها وصار بعضهم فى أعلاها فكان الذين فى أسفلها يمرون بالماء على الذين فى أعلاها فتأذوا به فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة فأتوه فقالوا: مالك؟ قال: تأذيتم بى ولا بدّ لى من الماء فإن أخذوا على يديه أنجوه ونجوا أنفسهم وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم).

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى:

(قوله فإن أخذوا على يديه أى منعوه من الحفر).

قال الإمام العينى فى عمدة القارى:

(قوله فإن أخذوا على يديه أى منعوه من النقر ويروى على يده).

أبو داود والترمذى وابن ماجة فى سننهم:

قال أبو داود فى سننه (باب الأمر والنهى):

(عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (إن أول ما دخل النقص على بنى إِسرائيل كان الرجل يلقى الرجل فيقول: يا هذا اتّق الله ودَعْ ما تصنع فإنه لا

يحلّ لك ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلمّا فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال: ﴿لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾ إلى قوله: ﴿فاسقون﴾ ثم قال: (كلاّ والله لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذنّ على يدى الظالم ولتأطرنّه على الحق أطرأ ولتقصرنه على الحق قصراً).

ورواه الترمذى فى سننه (فى كتاب التفسير):

(عن أبى عبيدة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن بنى اسرائيل لما وقع فيهم النقص كان الرجل فيهم يرى أخاه يقع على الذنب فينهاه عنه، فإذا كان الغد لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشريبه وخليطه فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن فقال: ﴿لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون﴾ وقرأ حتى بلغ ﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبىّ وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكنّ كثيراً منهم فاسقون﴾. قال: وكان نبىُّ الله ﷺ متكئاً فجلس، فقال: لا حتى تأخذوا على يد الظالم فتأطروه على الحق أطراً).

وأخرجه ابن ماجه فى سننه (باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر):

بلفظ: (حتى تأخذوا على يدى الظالم).

أقول: فهذه أربع من الكتب الستة وقد كرّرت لفظ (أخذ على يده) بمعنى منعه وكذا نقله عنهم الحافظ المنذرى فى (الترغيب والترهيب) (٣/١٧١) والإمام النووى فى (رياض الصالحين) كلاهما فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

واستمع بعد هذا إن شئت إلى تبجح الألبانى على أهل العلم وغمطه حقهم وهو يقول فى مقدمة السلسلة الصحيحة المجلد الرابع الذى فيه (أخذ بيده): قال:

وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين فليس لمخالفتهم عندى قيمة تذكر، لأن جمهورهم لا يحسن من هذا العلم إلا مجرد النقل، وتسويد الحواشى بتخريج الأحاديث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعة لها قديماً وحديثاً، الأمر الذى ليس فيه كبير فائدة، كما كنت شرحت ذلك فى مقدمة كتابى "غاية المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام" (ص ٤)، بل إنّنى أرى مثل هذا التخريج لا يخلو من التضليل ـ غير مقصود طبعاً ـ لكثير من القراء

الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أنّ الحديث مثبت أو يزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه القول بأن رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح، وهو لا يعنى الصحة عند العلماء كما كنت حققته فى مقدمة كتابى "صحيح الترغيب" (١/٣٩-٤٧) وغيرها، كما أنهم يتوهمون من قول المُخَرِّج: فى إسناده فلان وهو ضعيف، أن الحديث ضعيف! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المُخَرِّجين أنفسهم! لجهلهم بما تقرّر فى علم المصطلح: أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوّى به، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك فى تخريج الحديث الآتى برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥) وهذه حقيقة يعلمها كلٌّ من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطّلاع على المتون والأسانيد والشواهد ذا معرفة بالرواة وأحوالهم مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه، وتجد هذه الحقيقة جلية فى كتبى كلها، وبخاصة هذه السلسلة بالأخص هذا المجلد منها) إنتهى

ثم إذا بالحق ينجلى والحقيقة تنكشف فى صفحة (٨٨) من المجلد الذى جعله أخص خصوص ما تتجلى فيه تلك الحقيقة التى زعمها وتلك السعة فى (الاطلاع على المتون) التى توهمها فإذا به يقّول النبىّ ﷺ ما لم يقل، ويعزو إلى سبع من دواوين السنة ما ليس فيها لا لفظاً ولا معنى ويترجم لذلك كله بإيجاب ما لم توجبه الشريعة الإسلامية بل أوجبت عكسه وخلافه فهل يوجد كذب - غير مقصود طبعاً - أقبح من هذا وهل ثَمَّ تضليل - غير مقصود طبعاً - أشنع من هذا، ثم المُواقع لكل هذا يملك من الجرأة أن يقول أن مخالفة المعاصرين له ليس لها قيمة تذكر عنده ورحم الله القائل:

يقولون هذا عندنا غيرُ جائزٍ ومن أنتمُ حتى يكون لكم عند

ويحتجون لهذه (العندية) بأن جمهور المخالفين من المعاصرين لا يحسن إلا النقل وتسويد الحواشى والعزو للكتب الحديثية المطبوعة مستعينين على ذلك بالفهارس الأمر الذى ليس فيه كبير فائدة بل فيه شئ من التضليل لكثير من القراء!!! والإشارة هنا إلى أن القليل من القراء الذين لا يؤثّر فيهم هذا التضليل هم فضيلته ومن كان على شاكلته مع أن صفحة (٨٨) من مجلده الذى هو أخص خصوص تجلى تلك الحقيقة تنادى بصريح الخطأ وسوء الأحدوثة وباقى صفحات المجلد متابعات وشواهد لهذه الحقيقة المُرَّة.

الأمر الثانى

مخالفته للسبب الذى من أجله أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر

إن الألبانى ـ فى تقصير متعمد ـ لم يبّين السبب الذى من أجله أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر فإنّ الحافظ ابن حجر إنما أورد هذا الأثر مورد الاحتجاج ولا يتم له ذلك إلا بتصحيح السند كلّه!!! وإلاّ فلا حجة فى أثر فى سنده مجهول العدالة والضبط ولنبيِّن هذه المسألة التى جهلها من سلّم بصحة السند ولم يُسلّم بحُجيّة المتن فأقول والله حسبى:

سبب إيراد هذا الأثر:

أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر ليثبت صحة مناسبة ترجمة الباب لأحاديث الباب رداً على تنقير ابن رُشيد ودفعاً لاعتراض الإسماعيلى فهو بإيراده لهذا الأثر مستدل لصحة عمل البخارى دافع لإعتراض المعترض ولذلك ختم مبحثه بقوله:

(وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفِّق).

وهذه الجملة التى هى خاتمة بحثه قد حذفها الشيخ الألبانى تماماً...... فلماذا فعل ذلك؟!! كتماً للعلم أم تلبيساً على قرائه؟!!

ولنورد مبحث الحافظ ابن حجر كلّه حتى يتبيّن الحق لمن يطلبه.

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى:-

باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا:

حدثنا عمرو بن على قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال: سمعت ابن عمر يتمثّل بشعر أبى طالب:

وأبيضُ يُستسقى الغمام بوجهه ثِمالُ اليتامى عصمةٌ للأرامل

وقال عمر بن حمزة: حدثنا سالم عن أبيه (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبى ﷺ يستسقى فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب.

وأبيضُ يُستسقى الغمام بوجهه ثِمالُ اليتامى عصمةٌ للأرامل

وهو قول أبى طالب).

حدثنا الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى قال حدثنى أبى عبد الله بن المثنى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس: (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم إنّا كنا نتوسّل اليك بنبيّنا فتسقينا وإنا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا فاسقنا. قال فيسقون).

قوله (باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا).

قال ابن رشيد: لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح ممّا ذكر انتهى. ويظهر لى أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين وكان حديث ابن مسعود المذكور أن الذى سأل كان مشركاً، ناسب أن يذكر فى الذى بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سأُبينّه و لذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله (سؤال الناس) وذلك أن المصنّف أورد فى هذا الباب تمثل ابن عمر بشعر أبى طالب وقول أنس (أن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس) وقد اعترضه الإسماعيلى فقال: حديث ابن عمر خارج عن الترجمة إذ ليس فيه أن أحداً سأله أن يستسقى له ولا فى قصة العباس التى أوردها أيضاً. وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه (يستسقى الغمام) لأنّ فاعله محذوف وهم الناس وعن حديث أنس بأن فى قول عمر (كنا نتوسّل إليك بنبيِّك) دلالة على أن للإمام مدخلاً فى الاستسقاء. وتعقّب بأنه لا يلزم من كون فاعل (يستسقى) هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام أن يستسقى لهم كما فى الترجمة وكذا ليس فى قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم إذ يحتمل أن يكونوا فى الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ. وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم اذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدّموه للسؤال انتهى وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه وأن يبّين أن الطريق الأولى مختصرة منها وذلك أن لفظ الثانية (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا انظر إلى وجه النبى ﷺ يستسقى) فدّل ذلك علي أنه هو الذى باشر الطلب ﷺ وأنّ ابن عمر أشار إلى قصة وقعت فى الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبى طالب.

وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى أجابةً لسؤال من سأله فى ذلك كما فى حديث ابن مسعود الماضى وفى حديث أنس الآتى وغيرهما من الأحاديث

وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقى فى "الدلائل" من رواية مسلم الملائى عن أنس قال (جاء رجل أعرابى إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله أتيناك وما لنا بعير يئط ولا صبى يغط. ثم أنشده شعراً يقول فيه:

وليس لنا إلاّ إليك فرارنا وأين فرار الناس إلاّ إلى الرسل.

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال (اللهم اسقنا) الحديث وفيه (ثم قال ﷺ: لو كان أبو طالب حيّاً لقرّت عيناه. من ينشدنا قوله؟ فقام علىّ فقال: يا رسول الله كأنك أردت قوله (وأبيضُ يستسقى الغمام بوجهه) الأبيات، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف.لكنه يصلح للمتابعة وقد ذكره ابن هشام فى زوائده فى السيرة تعليقاً عمّن يثق به.

وقوله (يئط) بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا (يغط) بالمعجمة والأطيط صوت البعير المثقل والغطيط صوت النائم كذلك وكنى بذلك عن شدة الجوع وإنما يقعان غالباً عند الشبع. وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد فى بعض طرقه وهو عند الإسماعيلى من رواية محمد بن المثنى عن الأنصارى بإسناد البخارى إلى أنس قال (كانوا إذا قحطوا على عهد النبى ﷺ استسقوا به فيستسقى لهم فيسقون فلما كان فى إمارة عمر) فذكر الحديث. وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلى فقال: هذا الذى رويته يحتمل المعنى الذى ترجمه بخلاف ما أورده هو.

قلت: وليس ذلك بمبتدع لما عرف بالاستقراء من عادته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث الذى يورده. وقد روى عبد الرزّاق من حديث ابن عباس (أن عمر استسقى بالمصلّى فقال للعباس: قم فاستسق فقام العباس) فذكر الحديث فتبيَّن بهذا أن فى القصة المذكورة أن العباس كان مسئولاً وأنه ينزّل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك وروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمّان عن مالك الدّار - وكان خازن عمر - قال (أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبّى ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأُتى الرجل فى المنام فقيل له: ائت عمر) الحديث. وقد روى سيف فى الفتوح أن الذى رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة، وظهر بهذا كلّه مناسبة الترجمة لأصل هذه القصّة أيضاً والله الموفّق).

ومن هذا الذى نقلناه من (فتح البارى) على طوله يتبيّن لنا أن الحافظ ابن حجر يرد على تنقير ابن رشيد واعتراض الإسماعيلى أما ابن رشيد فإنه نقَّرَ على البخارى بقوله:

(لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح مما ذكر).

وحديث ابن مسعود الذى يعنيه ابن رشيد فيه أنَّ أبا سفيان أتى النبىَّ ﷺ فقال يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وصلة الرحم وإنّ قومك قد هلكوا فادع الله لهم فردّ عليه الحافظ ابن حجر أن أبا سفيان كان كافراً حينما سأل الإستسقاء وترجمة البخارى هى (باب سؤال الناس الإمام الإستسقاء إذا قحطوا). والناس كلمة تشمل المسلم والكافر ولذلك أورد البخارى شعر أبى طالب وقول أنس فناسبت أحاديث الباب ترجمته وأما حديث ابن مسعود ففيه سؤال الكافر فقط وليس فيه سؤال المسلم وأما الجواب على اعتراض الإسماعيلى فبحديث البيهقى فى الدلائل عن أنس وحديث ابن عباس الذى رواه عبد الرزاق وحديث مالك الدّار الذى رواه ابن أبى شيبة مع وجوه من الاحتجاجات أخرى فى أثناء البحث.

ومن هذا يستفاد أن الحافظ ابن حجر إنما ساق خبر مالك الدّار محتجاً به مستدلاً على عدم صحة اعتراض الإسماعيلى ولا يتّم له ذلك إلا أن يكون إسناده صحيحاً ألا ترى أنه لما أورد حديث أنس الذى أخرجه البيهقى فى الدلائل من رواية مسلم الملائى عنه قال:

(إسناد حديث أنس وان كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة وقد ذكره ابن هشام فى زوائده فى السيرة تعليقاً عمّن يثق به).

فلو كان فى إسناد ابن أبى شيبة ما يخدشه لتكلّم عليه كما تكلّم على إسناد البيهقى... فكيف يقال بعد هذا كله أن مالك الدّار مجهول العدالة والضبط......

نعوذ بالله من متابعة الهوى.

الألباني والرواة عن مالك الدّار

مدار تضعيف الألباني لخبر مالك هو أن مالكاً مجهول والدليل على كونه مجهولاً كما يزعم الألباني هو أن ابن أبي حاتم أورده في الجرح والتعديل ولم يذكر راوياً عنه غير أبي صالح وأن الحافظ ابن حجر بتصحيحه للسند إلى أبي صالح فقط يشير إلى تفرّد أبي صالح السمّان عن مالك الدّار وأن الحافظ المنذري قال عن مالك الدّار لا أعرفه وكذا قال الهيثمي.

أقول: قد تضمّن هذا الكلام في أثنائه غِشاً عظيماً للمسلمين أو قصوراً قبيحاً في الاطلاع على كتب العلم وذلك لأن الحافظ ابن حجر قد صرّح بأن لمالك الدّار رواة غير أبي صالح فكيف يشير إلى تفرد أبي صالح السمّان عن مالك الدّار كما زعم الألباني!!! وأما ابن أبي حاتم فلم يدّع لنفسه ولم يلتزم عليها بإيراد جميع أسماء الرواة عن صاحب الترجمة وأما المنذري والهيثمي فالإحتجاج بهما لا ينتج إلا عكس مقصود الألباني.

ولنورد نص ما قاله الألباني ثم نتعقبه قال:

(ويؤيد ما ذهبت إليه أن الحافظ المنذري أورد في الترغيب (٢/٤١-٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدّار عن عمر ثم قال (رواه الطبراني في الكبير ورواته إلى مالك الدّار ثقات مشهورون ومالك الدّار لا أعرفه) وكذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣ /١٢٥). إنتهى كلام الألباني.

أقول وللقارئ الذي وثق بالألباني الحق أن يسأل ما هي هذه القصة الأخرى التي من رواية مالك عن عمر؟! فلنبحث ولنتعرف على القصة في المصادر التي أحال عليها الألباني.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٤/٣).

(عن مالك الدّار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمائة دينار فجعلها في صُرةً فقال للغلام اذهب بها إلى أبي عبيدة بن الجراح ثم تَلَه في البيت ساعة حتى تنظر ما يصنع فذهب بها الغلام إليه فقال يقول لك أمير المؤمنين اجعل هذه في بعض حاجاتك فقال وصله الله ورحمه فقال تعالي يا جارية اذهبي بهذه السبعة إلى فلان وبهذه الخمسة إلى فلان وبهذه الخمسة إلى فلان حتى أنفدها فرجع الغلام إلى عمر

فأخبره فوجده قد أعدّ مثلها لمعاذ بن جبل فقال اذهب بها إلى معاذ بن جبل وتَلّه فى البيت حتى تنظر ما يصنع فذهب بها إليه فقال يقول لك أمير المؤمنين أجعل هذه فى بعض حاجاتك فقال رحمه الله ووصله تعالى يا جارية اذهبى إلى بيت فلان بكذا اذهبى إلى بيت فلان بكذا فاطّلعت إمرأة معاذ وقالت نحن والله مساكين فأعطنا فلم يبق فى الخرقة إلا ديناران فرمى بهما إليها ورجع الغلام إلى عمر فأخبره فسُرّ بذلك وقال إنهم إخوة بعضهم من بعض. رواه الطبرانى فى الكبير ومالك الدّار لم أعرفه وبقية رجاله ثقات).

أقول: وكذا رواه الحافظ المنذرى فى الترغيب والترهيب (٢ / ٤١- ٤٢).

ولكن من هو ذلك الراوى الثقة الذى روى هذه القصة عن مالك الدّار؟!!.

من يمشى فى سياق كلام الألبانى يتوهّم بل يتيقّن أنه أبو صالح السمّان لأنه الذى يتفرد فى الرواية عن مالك الدّار كما أكّده لنا الألبانى (بعلم دقيق لا يعرفه إلاّ من مارس هذه الصناعة!!!)

أقول: ولكنه ليس كذلك فإنه راوٍ آخر ثقة معروف مشهور اسمه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي وقد أحال الحافظ الهيثمى والمنذرى على الطبرانى فى الكبير فإما أن يكون الألبانى قد رجع إلى المعجم الكبير للطبرانى فرأى القصة هناك مروية عن مالك الدّار من رواية غير أبى صالح فكتم ذلك فعليه إثم كاتم العلم أو لا يكون قد رجع إلى كبير الطبرانى والحال أن الإحالة عليه عند المنذرى والهيثمى فيكون قد قصّر فى الاطّلاع فعليه إثم من أفتى بغير علم قال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع و البصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾.

أقول: قال الطبرانى فى معجمه الكبير (٢٠ / ٣٣)

(حدثنا أبو يزيد القراطيسى ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك أنا محمد بن مطرف أنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدّار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمائة دينار فجعلها فى صُرّة...) إلى آخر القصة.

أقول: ومن طريق الطبرانى رواها الحافظ أبو نعيم الأصبهانى فى حلية الأولياء (٢٣٧/١) قال:

(حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أبو زيد القراطيسى ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك أخبرنا محمد بن مطرف ثنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك

الدّار أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أخذ أربعمائة دينار فجعلها فى صرة...) إلى آخر القصة.

وسليمان بن أحمد الذى يروى عنه أبو نعيم هو الطبرانى صاحب المعجم الكبير.

أقول: بل روى القصة من هو أعلى طبقة من الطبرانى وأبى نعيم الاصبهانى ففى زوائد كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (صفحة ٣٣٥).

(حدثنا عبد الله حدثنا الحسن بن عيسى أنبأنا عبد الله بن المبارك أنبأنا محمد بن مطرف أنبأنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدّار أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخذ أربعمائة دينار فجعلها فى صُرَّة...) إلى آخر القصة.

أقول: بل رواها من هو أعلى درجة وطبقة من عبد الله بن أحمد بن حنبل وهو الإمام عبد الله بن المبارك المروزى فى كتاب الزهد والرقائق (صفحة ١٧٨) قال:

(أخبرنا محمد بن مطرف قال: حدثنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدّار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمائة دينار فجعلها فى صُرَّة...) إلى آخر القصة.

وإذا رجعنا إلى تهذيب التهذيب (١٨٧/٦) للحافظ ابن حجر ونظرنا ترجمة عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع لوجدنا الحافظ يقول:

(بخ د - عبد الرحمن) بن سعيد بن يربوع بن عنكثة بن عامر بن مخزوم المخزومى أبو محمد المدنى. روى عن أبيه وعثمان بن عفان ومالك الدّار).

وقد اجتهد الألبانى جهده فى محاولة تأكيد أن مالك الدّار ليس له إلاّ راوٍ واحد وهو أبو صالح السمّان ليتوصل بذلك إلى إقناع قرائه بأن مالك الدّار مجهول فيسقط الاحتجاج بالقصة!!! كما لوى أعناق النصوص ليقنع قرائه بأن الحافظ ابن حجر يشير إلى تفرُّد أبى صالح السمّان عن مالك الدّار مع أن الحافظ قد صرح بلفظ واضح بيِّن أن مالك الدّار له راوٍ آخر غير أبى صالح السمّان وتصريحه هذا فى كتاب (تهذيب التهذيب) أكثر الكتبِ تداولاً عند المحدثين!!! فبئس الصنيع صنيع الألبانى!!!.

أقول: بل إن الحافظ ابن حجر مصرح بأن الرواة عن مالك الدّار أربعة: أبو صالح السمّان وعون وعبد الله ابن مالك وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى نص على ذلك فى كتابه الإصابة (٤٦١/٣) قال:

(مالك) بن عياض مولى عمر هو الذى يقال له مالك الدّار - له إدراك وسمع من أبى بكر الصديق وروى عن الشيخين ومعاذ وأبى عبيدة. روى عنه أبو صالح السمّان وابناه عون وعبد الله بن مالك وأخرج البخارى فى التاريخ من طريق أبى صالح ذكوان عن مالك الدّار أن عمر قال فى قحوط المطر يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه وأخرجه. ابن أبى خيثمة من هذا الوجه مطولاً قال أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال يا رسول الله استسق لأمتك فأتاه النبى ﷺ فى المنام فقال له أئت عمر فقل له إنكم (مسقون) فعليك. (بالكيس) قال فبكى عمر وقال يارب ما آلوا إلا ما عجزت عنه وروينا فى فوائد داود بن عمرو الضبِّى جمع البغوى من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى عن مالك الدّار قال دعانى عمر بن الخطاب يوماً فإذا عنده صرة من ذهب فيها أربعمائة دينار فقال اذهب بهذه الصُرَّة إلى أبى عبيدة فذكر القصة وذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من التابعين فى أهل المدينة قال روى عن أبى بكر وعمر وكان معروفاً وقال أبوعبيدة ولاه عمر وكَلَة عيال عمر فلما قدم عثمان ولاّه القسم فسمِّى مالك الدّار وقال إسماعيل القاضى عن على بن المدينى كان مالك خازناً لعمر).

أقول: فأين هذا من قول الألبانى أن الحافظ يشير إلى تفرد أبى صالح السمّان عن مالك الدّار؟!!.

وأما قول الألبانى بأن قول الحافظ:

(بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمّان). ليس نصاً فى تصحيح جميع السند بل إلى أبى صالح فقط ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبى صالح ولقال رأساً: (عن مالك الدّار وإسناده صحيح) ولكنه تعمّد ذلك ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغى النظر فيه.... فكل ذلك خبط وخلط.... وعلينا من النصيحة للمسلمين أن نرشدهم إلى الإطلاع على مقدمة الحافظ ابن حجر التى أسماها (هدى السارى) فإن فيها شيئاً ينبغى النظر فيه فإن الحافظ ابن حجر فى (هدى السارى مقدمة فتح البارى) يقول:

(فإذا تحرّرت هذه الفصول وتقرّرت هذه الأصول افتتحت شرح الكتاب مستعيناً بالفتاح الوهاب فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه أولاً ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفيَّة ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تَتِمّات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلّس بسماع ومتابعة سامع من شيخ إختلط قبل ذلك منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة والحسن فيما أورده من ذلك).

أقول: فهذا نص صريح من الحافظ ابن حجر أن ما يورده فى كتابه فتح البارى ويسكت عليه فهو إما صحيح أو حسن.... فكيف يقال أن ما صرح فيه بقول (باسناد صحيح) لا يعتبر تصحيحاً!!! سبحان قاسم العقول!!!

أقول: وأمر ثان لم ينتبه له الألبانى وهو أن الحافظ ابن حجر فى كتابه فتح البارى (٤٠١/١٩) فى باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوه من غير ريبة عند كلامه على حديث أم سلمة المشهور: (أفعمياوان أنتما) قال الحافظ:

(هو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهرى عن نبهان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى وأكثر ما علل به انفراد الزهرى بالرواية عن نبهان وليست بعلة قادحة فإن من يعرفه الزهرى ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا تردّ روايته).

أقول: ولو انتبه الألبانى إلى كلام الحافظ ابن حجر هاهنا.... وأنصف.... لكان يجب عليه أن يقول عن خبر مالك الدّار أن أكثر ما علل به إنفراد (أبى صالح) بالرواية عن (مالك الدّار) وليست بعلة قادحة فإن من يعرفه (أبو صالح السمّان) ويصفه بأنه (خازن عمر) ولم يجرحه أحد لا تردّ روايته.

أقول: كيف إذا انضاف إلى ما تقدّم أن بعض علماء الجرح والتعديل نصُّوا على توثيق مالك الدّار صراحة وقد روى عنه أربعة ثم هو موثّق بمقتضى قواعد بعض أئمة الجرح والتعديل ومصرّح بتصحيح إسناد خبره عند غير الحافظ ابن حجر العسقلانى؟!! فكيف يشك أحد يدعى صنعة الحديث فى صحة إسناد هذا الخبر مع تضافر هذه الوجوه فى إثبات صحته؟!! فلو كان ظاهر كلام الحافظ ليس نصاً فى التصحيح بل محتملاً فيه لكان الواجب حمله على أنه تصحيح لا على غيره كما قال الألبانى: (هو يحيل بذلك إلى وجوب التَثبُّت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته).

أقول: وأمر ثالث لم ينتبه له الألبانى وهو أن الحافظ بن حجر قال فى آخر كتابه لسان الميزان (١٧٣/٧).

(فصل فى تجريد الأسماء التى حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها فى تهذيب الكمال وقد جعلت لها علاماتها فى التهذيب ومن كتبت قبالته (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه بيّن (كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبى فى (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال وبالله التوفيق).

ثم قال الحافظ فى آخر فصل التجريد (٥٤٤/٧):

(آخر التجريد وفائدته أمران:

الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف فى الأصل.

والثانى: الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوى فإن رآه فى أصلنا فذلك وإن رآه فى هذا. الفصل: فهو إما ثقة وإما مختلف فيه وإما ضعيف فإن أراد الزيادة فى حاله نظر فى الكاشف.

فإن أراد زيادة بسط نظر فى مختصر التهذيب الذى جمعته ففيه كل ما فى تهذيب الكمال للمزّى من شرح حال الرواة وزيادة عليه.

فإن لم يحصل له نسخة منه فتذهيب التهذيب للذهبى فإنه حسن فى بابه.

فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور وعلى الله الكريم الاعتماد وعلى نبيه الصلاة والسلام إلى يوم الميعاد).

أقول: هذه خاتمة كلام الحافظ ابن حجر فى (لسان الميزان).... و (مختصر التهذيب) الذى يذكره الحافظ هو كتابه المشهور (تهذيب التهذيب) ونص كلام الحافظ واضح فى أن من لم يوجد فى (الكاشف) للذهبى وفى (تهذيب التهذيب) فهو إما ثقة وإما مستور ومالك الدّار لم يوجد فى (الكاشف) للذهبى ولا فى (تهذيب التهذيب).... فهو إما ثقة و إما مستور.

حكم رواية المستور
وبيان أن الألبانى قد خالف نهج المحققين فى قبولهم لرواية مستور التابعين

قد قبل رواية المستور جمع من المحققين لا سيما إذا كان من مستورى التابعين أما إن كان من الطبقة الأولى من التابعين فلا يكاد يتوقف فى قبول روايته أحد من المحققين.

والمستور هو المعروف بالعدالة ظاهراً المجهول العدالة باطناً والمستورون قسمان: رواة تقادم العهد بهم ورواة متأخرون فالذين تقادم العهد بهم محتج بهم فى كثير من كتب الحديث.... والمتأخرون منهم مختلف فيهم اختلافا ظاهراً.... قال الإمام النووى فى كتابه (التقريب):

(رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل عند الجماهير ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن يحتج بها بعض من ردَّ الأول وهو قول بعض الشافعيين قال الشيخ:

يُشّبِه أن يكون العمل على هذا فى كثير من كتب الحديث فى جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطناً).

قال الحافظ السيوطى فى (تدريب الراوى) (٣١٦/١):

(رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً) مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه (لا تُقبل عند الجماهير) وقيل تقبل مطلقاً وقيل إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل وإلا فلا (ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن) أى مجهول العدالة باطناً (لا يحتج بها بعض من ردّ الأول وهو قول بعض الشافعيين) كسليم الرازى قال لأنّ الإخبار مبنىٌّ على حسن الظن بالراوى ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذّر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحكام فلا يتعذر عليهم ذلك (قال الشيخ) ابن الصلاح (ويشبه أن يكون العمل على هذا) الرأى (فى كثير من كتب الحديث) المشهورة (فى جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطناً) وكذا صححه المصنف فى شرح المهذب).

أقول والمصنف وهو النووى صححه فى شرح المهذب (٢٧٧/٦) قال:

(و أما العدالة الباطنة (فإن قلنا) يشترط عدلان إشترطت وإلا فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون قالوا وهما جاريان فى رواية المستور الحديث (والأصح) قبول رواية المستور).

وقال أيضاً فى شرح المهذب (٤١/٩).

(وأما حديث أم سلمة فرواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده بإسناد صحيح إلا رجلاً واحداً فإنه مستور والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور).

وقال الإمام النووى أيضاً فى شرحه على صحيح مسلم(٢٨/١)

(المجهول أقسام مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً وهو المستور ومجهول العين. فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتج به وأما الآخران فاحتج بهما كثير من المحققين).

وقال الشيخ الإمام المُلاَّ على القارى فى كتابه شرح نخبة الفكر (صفحة ٥١٦) فى رواية المستور عند قول الحافظ ابن حجر: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد) ما نصه:

(وقد قبل روايته) أى المستور (جماعة) منهم أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (بغير قيد) يعنى بعصر دون عصر ذكره السخاوى وقيل أى بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه: أنه إذا وثّق خرج عن كونه مستوراً فلا يتجه قوله بغير قيد).

واختار هذا القول ابن حبان تبعاً للإمام الأعظم إذ العدل عنده من لا يعرف فيه الجرح قال (أى ابن حبان): والناس فى أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبيّن منهم ما يوجب القدح ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم للظاهر قال تعالى: ﴿ولا تجسّسوا﴾ ولأن أمر الإخبار مبنىٌّ على حسن الظن وإن بعض الظن إثم ولأنه يكون غالباً عند من يتعذّر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر.(وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة فى الظاهر والباطن).

قال ابن الصلاح: ويُشبِه أن يكون العمل على هذا الرأى (يعنى الاحتجاج بالمستور) فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم - فاكتفى بظاهرهم.

وقيل إنما قبله أبو حنيفة رحمه الله فى صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة فأما اليوم فلابد من التزكية لغلبة الفسق وبه قال صاحباه أبو يوسف ومحمد. وحاصل الخلاف (يعنى بين أبى حنيفة وصاحبيه): أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل بشهادته ﷺ لهم بقوله: (خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم) وغيرهم لا يقبل إلا بالتوثيق وهو تفصيل حسن) انتهى كلام الإمام مُلا قارى.

والألبانى يعلم ذلك جميعه لا يخفى عليه فإنه قال فى كتاب (ظلال الجنة فى تخريج السنة لا بن أبى عاصم) (٢٤/١) عند كلامه على حُميد بن عبد الله قال الألبانى:

(وإذا كان كذلك فما حال ابن عبد الله هذا؟ يبدو لى أنه مجهول الحال فقد روى عنه ثقتان آخران عند ابن أبى حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وذكر له راوياً آخر فقال (٢١/١):

(حُميد بن عبد الله المزنى يروى عن أبى كبشة الأنمارى وعبادة بن الصامت روى عنه ابنه عبد الله بن حميد وصفوان بن عمرو وأهل الشام)

وأورد ابنه فى ثقات أتباع التابعين (١٤٥/٢) غير أنه سمّاه عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصارى.

وكذلك أورده ابن أبى حاتم (٣٧/٢/٢) ووثّقه والله أعلم.

وجملة القول: أن الرجل مستور الحال والنفس تطمئن للاحتجاج بحديث أمثاله من مستورى التابعين وعلى ذلك جرى كثير من المحققين).

فيقال للألبانى فهذا مالك الدّار مجهول الحال كما زعمت -وليس كذلك- وترجم له ابن أبى حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابن حبان فى الثقات وروى عنه أربعة وروى هو عن كبار الصحابة أبى بكر وعمر ومعاذ وأبى عبيدة بن الجراح فلم لم تطمئن نفسك للاحتجاج بحديثه كما اطمأنت للاحتجاج بحديث حميد بن عبد الله؟ ولم تابعت قاعدة المحققين فى حديث حميد وخالفتها فى خبر مالك الدّار؟

وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٥٥٥/١) عند حديث (اللهم أحينى مسكيناً وأمتنى مسكيناً واحشرنى فى زمرة المساكين):

(أخرجه عبد بن حميد فى "المنتخب من المسند" (٢/١١٠) فقال حدثنى ابن أبى شيبة: حدثنا وكيع عن همام عن قتاده عن أبى عيسى الاسوارى عن أبى سعيد. احبوا

المساكين فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول فى دعائه فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن عندي رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبى عيسى الأسوارى فقد وثّقه الطبرانى وابن حبان فذكره فى (الثقات) (٢٧١/١) وروى عنه ثلاثة منهم أحدهم قتادة ولذلك قال البزار: "إنه مشهور".

وقول من قال فيه "مجهول" أو "لم يرو عنه غير قتادة" فبحسب علمه وفوق كل ذى علم عليم فقد جزم فى "التهذيب" أنه روى عنه ثابت البنانى وقتادة وعاصم الأحول.

قلت: وهؤلاء جميعاً ثقات فبهم ترتفع الجهالة العينية وبتوثيق من ذكرنا تزول الجهالة الحالية إن شاء الله تعالى لاسيما وهو تابعي ومن مذهب بعض المحدثين كابن رجب وابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين وهذا خير من المستور كما لا يخفى).

أقول: ومن نظر فى مالك الدّار وجد أمره خيراً من أمر أبى عيسى الأسوارى فإن كان أبو عيسى الاسوارى خيراً من المستور فمالك الدّار أمره خير من أمر أبى عيسى فَلِمَ لَمْ تُحسِّن حديثه يا فضيلة الشيخ الألبانى؟!!! أم لأنه روى خبراً يخالف مذهبك فأنت تُحسِّن وتضعِّف بحسب مشتهاك نعوذ بالله من متابعة الهوى!!!.

أقول: ومذهب ابن القيم أن المستورين من التابعين يحتج بهم ولا سيما التابعين من أهل المدينة ولا سيما فى السنن التى تشتد حاجة الناس إليها وأنَّ من مذهبه أنَّ رواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح.

قال ابن القيم فى زاد المعاد(١٨٠/٥).

(فى سنن أبى داود: من حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما طلَّق عَبْدُ يزيد أبوركانة زوجته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبى ﷺ فقالت ما يغنى عنى إلا كما تغنى هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرِّق بينى وبينه فأخذت النبىّ ﷺ حميةٌ فذكر الحديث. وفيه أنه ﷺ قال له: "طلِّقها" ففعل ثم قال "راجع امرأتك أم ركانة" فقال إنِّى طلّقتها ثلاثاً يا رسول الله قال: (قد علمت؟ أرجعها) وتلا ﴿يا أيها النبى إذا طلَّقتم النساء فطلّقوهن لعدتهن﴾.

ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بنى أبى رافع وهو مجهول ولكن هو تابعى وابن جريج من الإئمة الثقات العدول ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح ولم يكن الكذب ظاهراً فى التابعين ولا سيما من أهل المدينة ولا

سيما موالى رسول الله ﷺ ولا سيما مثل هذه السنة التى تشتد حاجة الناس إليها ولا يُظنُّ بأبن جريج أنه حملها عن كذّاب ولا عن غير ثقة عنده ولم يبيِّن حاله).

أقول: ومالك الدّار من كبار التابعين من أهل المدينة فى الطبقة الأولى منهم وقد روى عنه أئمة ثقات عدول ولم يعلم فيه جرح فكان ذلك تعديلاً له على مذهب ابن القيم رحمه الله.... فإنه لا يُظنُّ بأبى صالح أن يحمل مثل هذا الخبر عن كذّاب ولا عن غير ثقة عنده لم يبيِّن حاله فثبتت بذلك القصة وَتَّم الإحتجاج على الألبانى.

قال الإمام الفقيه الأُصولى النظَّار أبو بكر السرخسى فى كتابه أصول السرخسى (٣٥٢/١):

(المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إياه ما لم يتبيَّن منه ما يزيل عدالته فيكون خبره حجة على الوجه الذى قررنا).

أقول: وتعديل صاحب الشرع الذى يحتج به السرخسى هو قوله ﷺ:

(خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ومالك الدّار من هذه القرون الثلاثة بل له إدراك فإنه روى عن أبى بكر وعمر ولم يتبيّن منه ما يزيل عدالته فإنه لم يذكر بجرح فيكون خبره حجة على مقتضى قاعدة السرخسى.

في بيان عدم التزام الألباني للقواعد التي يضعها هو بنفسه

من جملة القواعد التي قعّدها الألباني في غير موضع من كتبه أن الراوي إذا كان تابعياً وروى عنه جمع ثلاثة فما فوق وكان من دونهم ثقات أن حديثه مقبول وحسن والنفس تطمئن لثبوته ولنضرب لذلك أمثلة:-

(١) قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٣٨٦/٣) عند كلامه على حديث (إذا كانت الفتنة بين المسلمين فاتّخذ سيفاً من خشب):

قال الألباني:

(أخرجه الترمذي (رقم ٢٢٠٤) وابن ماجة (٣٩٦٠) واللفظ له وأحمد (٦٩/٥ و ٣٩٣/٦) والطبراني في "الكبير" (٤٤/١) من طرق ثلاثة عن عديسة بنت أهبان قالت: (لما جاء علي بن أبي طالب ههنا (البصرة) دخل على أبي، فقال: يا أبا مسلم ألا تعينني على هؤلاء القوم؟ قال: بلى، قال فدعى جارية له فقال: يا جارية أخرجي سيفي، قال: فأخرجته فسلّ منه قدر شبر فإذا هو خشب! فقال: إنّ خليلي وابن عمّك عهد إليَّ: إذا كانت... (الحديث) فإن شئت خرجت معك، قال: لا حاجة لي فيك، ولا في سيفك).

وقال الترمذي: (حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد).

قلت: وهو ثقة، وقد تابعه اثنان آخران كما تقدمت الإشارة إليه وهما عبد الكبير ابن الحكم الغفاري وأبو عمر القلسمي.

وعُديسة لم يوثّقها أحد فيما علمت، لكنها تابعية وابنة صحابي، وقد روى عنها ثلاثة كما تقدم، فالنفس تطمئن لثبوت حديثها. فلا جرم حسنه الترمذي. والله أعلم.

(٢) وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٢٥٣/٣) عن حديث:

(طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني وطوبى لمن رأى من رأى من رآني وآمن بي):

قال الألباني:

(قال الطبراني عنه: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليحصبي عن عبد الله بن بسر به.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله معروفون غير اليحصبى هذا فقد ترجمه ابن أبى حاتم (٣١٦/٢/٣) برواية جماعة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً والظاهر أنه وثّقه ابن حبان يدل عليه كلام الهيثمى السابق والله أعلم).

أقول: توثيق ابن حبان مما لا يعتدّ به الألبانى فإنه قد صرّح فى غير موضع من كتبه بأنّ ابن حبان يوثّق المجاهيل.

(٣) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٥٢٥/٤) عند حديث: (إن شهداء الله فى الأرض أمناء الله فى خلقه قتلوا أو ماتوا).

(أخرجه أحمد (٢٠٠/٤) ثنا أبو اليمان قال: ثنا إسماعيل بن عياش عن محمد بن زياد الألهانى قال:

ذكر عند أبى عنبة الخولانى الشهداء فذكروا له المبطون والمطعون والنفساء فغضب أبو عنبة وقال: حدثنا أصحاب نبيّنا عن نبيّنا ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيّد رجاله ثقات معروفون غير أبى عنبة الخولانى قال ابن أبى حاتم (٤١٨/٢/٤-٤١٩).

"ليست له صحبة وهو من الطبقة الأولى من تابعى أهل الشام".

ثم ذكر أنه روى عنه جماعة من الثقات غير الألهانى، لكن ذكره غيره فى الصحابة ورجَّح الحافظ فى "الإصابة" قول أحمد بن محسن بن عيسى " أدرك الجاهلية وعاش إلى خلافة عبد الملك وكان ممَّن أسلم على يد معاذ والنبى ﷺ حى)

أقول: وكذلك مالك الدّار فهو من الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة وكان خازناً لعمر فلِمَ لَمْ يعامله الألبانى معاملته لأهل الطبقة الأولى من تابعى أهل الشام.

(٤) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٤١٦/٢) عند حديث (دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم):

(أخرجه أبو داود (٢١٠/٢) من طريق السيبانى عن أبى سكينة رجل من المحرّرين عن رجل من أصحاب النبى ﷺ أنه قال: فذكره وأخرجه النسائى (٦٤/٢- ٦٥) فى حديث طويل.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به فى الشواهد رجاله كلهم ثقات غير أبى سكينة هذا قال الحافظ فى "التقريب".

"قيل اسمه محلم مختلف فى صحبته".

قلت: إذا لم تثبت صحبته فهو تابعى مستور روى عنه ثلاثة فالحديث شاهد حسن.

(٥) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣١٣/٢) عند كلامه على الحديث الذى أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه عن عائشة.

(إن اليهود قوم حُسَّد وإنهم لا يحسدوننا على شئ كما يحسدوننا على السلام وعلى آمين).

قال الألبانى:

(وللحديث طريق أخرى يرويه حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث عن عائشة قالت:

(بينا أنا عند النبىِّ ﷺ إذ استأذن رجل من اليهود....) الحديث بتمامه نحوه وأتم منه إلا أنه لم يذكر الحسد على السلام ولفظه:

(لا يحسدوننا على شئ كما يحسدوننا على يوم الجمعة التى هدانا الله وضلُّوا عنها وعلى القبلة التى هدانا الله لها وضلُّوا عنها وعلى قولنا خلف الإمام: آمين)

(وهذا إسناد جيّد رجاله ثقات رجال مسلم غير محمد بن الأشعث وقد وثقّه ابن حبان وروى عنه جماعة وهو تابعى كبير).

أقول: وكذلك مالك الدّار تابعى كبير وروى عنه جماعة ووثقّه ابن حبان كما سوف ترى مع أن الألبانى لا يعتد بتوثيق ابن حبان فَلِمَ لَمْ يحكم لهذا الإسناد بأنَّه جيِّد مع توفّر سائر الشروط الموجودة فى حديث محمد الأشعث بن قيس.

(٦) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٣٨/١) عند كلامه على حديث (أحضروا الذكر وأدنوا من الإمام فإنّ الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخّر فى الجنة وإن دخلها):

(أخرجه أبو داود (١١٩٨) والحاكم (٢٨٩/١) وعنهما البيهقى (٢٣٨/٣) وأحمد (١١/٥) من طريق معاذ بن هشام قال: وجدت فى كتاب أبى بخط يده - ولم أسمعه منه: قال قتادة: عن يحيى بن مالك عن سمرة بن جندب أن نبىَّ الله ﷺ قال: فذكره وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبى كذا قالا ويحيى بن مالك هذا قد أغفله كلُّ من صنّف فى رجال الستة فيما علمنا فليس هو فى "التهذيب" ولا فى "التقريب" ولا فى (التذهيب) نعم ترجمه ابن أبى حاتم فقال (١٩٠/٢/٤):

(يحيى بن مالك أبو أيوب الأزدى العتكى البصرى المراغى قبيلة من العرب روى عن عبد الله بن عمرو وأبى هريرة وابن عباس وسمرة بن جندب وجويرية مات فى ولاية الحجاج.

(روى عنه قتادة وأبو عمران الجونى وأبو الواصل عبد الحميد بن واصل).

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وأورده ابن حبان فى الثقات (٢٥٦/١) وقال: (من أهل البصرة يروى عن عبد الله بن عمر روى عنه قتادة مات أبو أيوب فى ولاية الحجاج).

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه مع تصحيح الحاكم والذهبى لحديثه والله أعلم.

أقول: وكذلك مالك الدّار ينبغى أن يقال فيه (فمثله حسن الحديث إنشاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه).

وأما توثيق ابن حبان فممّا لا يعتدّ به الألبانى على أنّ مالك الدار قد وثّقه ابن حبان أيضاً كما سترى فكان ماذا؟

(٧) وقال الألبانى فى كتابه (ظلال الجنة فى تخريج كتاب السنة) لأبن أبى عاصم (٤٦٨/٢) قال ابن أبى عاصم حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا إسماعيل ابن عياش عن عقيل بن مدرك عن لقمان بن عامر عن أبى راشد الجرانى عن عبادة بن الصامت أنه قام فيهم عند كنيسة معاوية فحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(من عبد الله لا يشرك به شيئاً وأقام الصلاة وآتى الزكاة وسمع وأطاع فإنَّ الله يدخله من أىّ أبواب الجنة شاء وإن لها ثمانية أبواب ومن عبد الله لا يشرك به شيئاً وآتى الزكاة وسمع وعصى فإنّ الله من أمره على الخيار (إن شاء رحمه وإن شاء عذبه).

قال الألبانى: (اسناده حسن رجاله ثقات غير عقيل بن مدرك وقد وثّقه ابن حبان وروى عنه ثقتان آخران).

أقول: الألبانى لا يعتد بتوثيق إبن حبان لأنه بحسب نظره يوثّق المجاهيل على أنّ مالك الدار قد وثّقه ابن حبان وروى عنه أربعة فلماذا لم يجعل الألبانى إسناد خبره حسناً أم إنها متابعة الهوى!؟؟

(٨) وقال الألبانى فى كتاب (ظلال الجنة فى تخريج كتاب السنة) لابن أبى عاصم (٤٧٦/٢) عند حديث:

(ثنا أبو بكر ثنا وكيع عن حماد بن نجيح عن أبى التياح عن أبى حيرة قال سمعت علياً يقول: يهلك فىَّ رجلان مفرط فى حبى ومفرط فى بغضى).

قال الألبانى: (إسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن نجيح وهو الاسكافى السدوسى وهو ثقة واسم أبى حيرة شيحه بن عبد الله الضّبعى روى عنه جماعة ذكرهم فى (الجرح والتعديل) (٣٨٩/١/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وروى عنه عنبسة القطَّان أيضاً كما فى "الكُنى" للدولابى (١٤٣/١) أسند إلى علىٍّ حديثين آخرين).

أقول: أبو حيرة الضبعى هذا روى عنه أربعة: شبيل بن عذرة وجعفر بن سليمان وأمه وأخت أبى حيرة وأما هو فقد روى عن علىٍّ وابن عباس هذا ما ذكر ابن أبى حاتم فى كتابه الجرح والتعديل ومالك الدار روى عنه ثقات كبار مشهورون منهم أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى وكذا روى عنه أبناؤه عون وعبد الله وروى مالك عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبى عبيدة بن الجراح وهو ـ أى مالك - تابعى كبير من الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة وكان معروفاً كما قال ابن سعد وكان خازناً لعمر وله إدراك كما قال الحافظ ابن حجر أفمثل هذا يضعف خبره؟!!! ويُحسَّن إسناد خبر رواه أبو حيرة الضبعى!! وهو دون مالك الدار بمراحل؟!!! ألا يعرف الناس معنى الإنصاف وقد قال صلى الله عليه وسلم (أنزلوا الناس منازلهم).

(٩) وقال الألبانى فى ظلال الجنة فى تخريج كتاب السنة (٣٧٠/٢) حديث:

ثنا محمد بن عسكر ثنا عثمان بن صالح عن بكر بن مضر حدثنى جعفر بن ربيعة عن صالح ابن خباب الديلى عن عطاء بن أبى رباح عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ:

وأنا أول شافع ومشفع ولا فخر.

قال الألبانى:-

(حديث صحيح ورجاله ثقات غير صالح بن خباب الديلى وقد ذكره ابن أبى حاتم (٤٠٠/١/٢) برواية أبن لهيعة أيضاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وهو صالح بن

عطاء ابن خباب كما حقّقه الشيخ اليمانى فى تعليقه عليه وأفاد أنه كذلك فى (تاريخ البخاري) و(ثقات ابن حبان) ويؤيده أنه كذلك فى رواية الدارمى الآتية:

وشيخ المصنِّف محمد بن عسكر لم أجد له ترجمة وقد توبع فقال الدارمى (٢٧/١): أخبرنا عبد الله بن عبد الحكم المصرى ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن صالح - وهو ابن عطاء ابن خباب مولى بنى الديل - به).

أقول: متابعة الدارمى لا تفيد شيئاً فإنّ علة الحديث هو صالح بن خباب ولم يذكر فيه ابن أبى حاتم جرحاً ولا تعديلاً فعلى قاعدة الألبانى هو مجهول وأما توثيق ابن حبان فلا يعتد به الألبانى على أنّ صالح بن خباب قد روى عنه أثنان أحدهما ثقة وهو جعفر بن ربيعة والآخر ضعيف وهو ابن لهيعة ومالك الدار روى عنه ثقتان كبيران أبو صالح السمَّان وعبد الرحمن بن سعيد المخزومى ووثّقه ابن حبان وذكره البخارى فى تاريخه فكيف لا يكون خبره مقبولاً عند الألبانى وقد قبل خبر صالح بن خباب؟!!!

(١٠) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٦٢٦/٥) عند كلامه على حديث:

(أيها الناس: لا تشكوا علياً فوالله إنه لأحسن فى ذات الله - أو فى سبيل الله - من أن يُشكى).

أخرجه ابن إسحاق فى "السيرة" (٢٥٠/٤ ابن هشام) ومن طريقه أحمد (٨٦/٣): حدثنى عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبى سعيد الخدرى - عن أبى سعيد الخدرى قال:

اشتكى الناس علياً رضوان الله عليه فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً فسمعته يقول: فذكره وليس فى "المسند" قوله: "من أن يشتكى "قلت: وهذا إسناد جيّد رجاله ثقات معروفون غير زينب بنت كعب فقال فى "التجريد": (صحابية تزّوجها أبو سعيد الخدرى).

قال الحافظ فى "الإصابة" بعد أن عزاه للتجريد:

(وكأنّ سلفه فيه أبو إسحاق بن الأمين فإنّه ذكرها فى ذيله على (الاستيعاب) وكذا ذكرها ابن فتحون وذكرها غيرهما فى التابعين وروايتها عن زوجها أبى سعيد وأُخته الفريعة فى (السنن الأربعة) و(مسند أحمد) روى عنها ابنا أخويها سعد بن اسحاق

وسليمان بن محمد ابنيّ كعب بن عُجرة. وذكرها ابن حبان فى "الثقات".

قلت: وذكرها الذهبى فى "فصل النسوة المجهولات " فى آخر "الميزان" وقال الحافظ فى " التقريب:" مقبولة، من الثانية ويقال: لها صحبة ".

قلت: وإبنا أخويها سعد وسليمان ثقتان وقد روى عنها فهى على ما تقتضيه القواعد الحديثية مجهولة الحال. إن لم تثبت صحبتها فمثلها ممّا يطمئنّ القلب لحديثها. والله أعلم).

أقول: انظروا إلى محدث الديار الشامية يحكم على مالك الدار التابعى الكبير بأنه مجهول (على ما تقتضيه القواعد الحديثية) عنده ثم لم يطمئنّ قلبه لحديثه كما إطمأنّ قلبه لحديث زينب بنت كعب... نسأل الله العافية.

(١١) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٤٣/٥) عند كلامه على حديث:-

(الذى لا ينام حتى يوتر حازم).

(أخرجه أحمد (١٧٠/١) عن ابن إسحاق: حدثنى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحصين أنّه حدّث عن سعد بن أبى وقاص:

(أنه كان يُصلِّى العشاء الآخرة فى مسجد رسول الله ﷺ، ثم يوتر بواحدة لا يزيد عليها، فيقال له: أتوتر بواحدة لا تزيد عليها يا أبا إسحاق؟ فيقول: نعم أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: ورجاله ثقات غير ابن الحصين هذا، فأورده ابن أبى حاتم (٣١٧/٢/٣) من رواية ابن إسحاق فقط عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان فى "الثقات" على ما قال الحافظ فى "التعجيل" ولكنى لم أره فى التابعين منهم فى النسخة المطبوعة فى الهند والله أعلم.

ثم رأيته أورده فى "أتباع التابعين" (٤١٣/٧)، وقال:

"روى عنه محمد بن إسحاق وكان صوّاماً قوّاماً. إلاّ أن الحديث صحيح)

أقول: يا سبحان الله!!! يصحّح حديث راوٍ من أتباع التابعين لم يذكر فيه ابن أبى حاتم جرحاً ولا تعديلاً ولا روى عنه غير محمد بن إسحاق ولا يُصَحِّح خبر مالك الدار وهو من أكابر التابعين وذكره ابن حبان فى الثقات وروى عنه أبو صالح السمّان الثقة المتفق على جلالته!!!

(١٢) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٩٤/٥) عند كلامه على حديث:-

(أجتنبوا الكبائر السَّبْع، فسكت الناس فلم يتكلَّم أحد فقال: ألا تسألونى عنهن؟ الشرك بالله وقتل النفس والفرار من الزحف وأكل مال اليتيم وأكل الربا وقذف المحصنات والتَعرُّب بعد الهجرة).

أخرجه الطبرانى فى (المعجم الكبير (٥٦٣٦/١٢٤/٦): حدثنا أحمد بن رشدين: ثنا عمرو بن خالد الحرانى: ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن محمد بن سهل بن أبى حثمة عن أبيه قال سمعت النبىَّ ﷺ على المنبر يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف أحمد بن رشدين وكذا ابن لهيعة وأشار الهيثمى فى (المجمع) (١٠٣/١) إلى إعلاله به. وأقول:

لكنّه لم يتفرَّد به، فقد قال البخارى فى "التاريخ الكبير" (١٠٧/١/١): قال: أنا إسحاق: عن عبدة سمع إبن إسحاق عن محمد بن سهل بن أبى حثمة سمع أباه: سمع علياً: (الكبائر سبع، وقال الوليد بن كثير: حدثنى محمد بن سهل بن أبى حثمة مثله).

ذكره فى ترجمة محمد بن سهل هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقد كشفت لنا هاتان الروايتان عند البخارى أن فى رواية الطبرانى علة أخرى وهى أن الحديث من مسند علىٍّ وليس من مسند سهل بن أبى حثمة، فإنّه رواه عن علىٍّ فى الروايتين وهما أصح من رواية ابن لهيعة كما هو ظاهر.

وإذا عرفت ما سبق، فالحديث قوى لا علَّة له إلا إنْ تمسَّك أو حاول أحد إعلاله بمحمد بن سهل، لكن قد روى عنه أولئك الثلاثة: يزيد بن أبى حبيب ومحمد بن إسحاق والوليد بن كثير وهو أبو محمد المدنى وكلُّهم ثقة ويُضَمُّ إليهم أبو عفيد الأنصارى والحجّاج بن أرطأة عند ابن أبى حاتم (٢٧٧/٢/٣) ولم يذكر أيضاً فيه جرحاً ولا تعديلاً بيد أنّه إذا لوحظ أنه تابعى وقد روى عنه هؤلاء الخمسة زد على ذلك أنّ ابن حبان ذكره فى "الثقات" (٢٣٨/٣) فالنفس تطمئنّ للإحتجاج بحديث مثله وعلى ذلك جرى عمل كثير من المحققين ولا سيما إذا كان لحديثه شاهد كهذا الحديث على ما سأبيِّنه فلا جرم أن الحافظ ابن حجر سكت عليه فى "الفتح" (١٨٢/١٢)).

أقول: وخبر مالك فى قحوط المطر ذكره البخارى (فى ترجمة مالك الدار هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً..... وإذا عرفت ما سبق فالحديث قوى ولا علَّة له إلا إن تمسّك أو حاول أحد (مثل الألباني) إعلاله بمالك الدار لكن قد روى عنه أولئك الثلاثة: أبو صالح السمّان وعبد الرحمن بن سعيد المخزومى وعبد الله بن مالك وكلُّهم ثقة ويُضَمُّ إليهم عون بن مالك عند محمد بن سعد فى الطبقات (٣٠٩/٣) ولم يذكر ابن أبى حاتم أيضاً فيه جرحاً ولا تعديلاً بيد أنه إذا لوحظ أنه تابعى وقد روى عنه هؤلاء الأربعة زد على ذلك أنّ ابن حبان ذكره فى "الثقات" (٣٨٤/٥) فالنفس تطمئنّ للإحتجاج بحديث مثله وعلى ذلك جرى عمل كثير من المحققين... فلا جرم أنّ الحافظ ابن حجر صحح إسناده فى الفتح (٣٩٧/٢).

(١٣) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٨٥/٥) عند كلامه على الحديث:-

(ومن أخذ السَّبع الأول من القرآن فهو حبر) أخرجه أحمد (٧٣/٦ و ٨٢) وابن نصر فى "قيام الليل" (ص٦٩) والطحاوى فى "مشكل الآثار" (١٥٤/١٥٣/٢) والحاكم (٥٦٤/١) والواحدى فى "الوسيط" (٢/١٢٣/٢) والخطيب (١٠٨/١٠) من طريق عمرو بن أبى عمر مولى المطلب عن حبيب بن هند الأسلمى عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبى.

وأقول: حبيب بن هند قال ابن أبى حاتم (١١٠/٢/١).

"روى عن عبد الله بن أبى بكر وعمرو بن عمرو بن حرملة).

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخارى (٣٢٧/٢/١) وذكره ابن حبان فى "الثقات" (١٤١/٤و ١٧٧/٦) فالحديث حسن أو قريب منه والله أعلم).

أقول: وكذلك، مالك الدّار، وهو أعلى طبقة من حبيب بن هند ـ وروى عنه ثلاثة بل أربعة وترجمه ابن أبى حاتم (ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وكذلك صنع البخارى وذكره إبن حبان فى الثقات فالحديث حسن أو قريب منه والله أعلم).

(١٤) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٥٤/٥) عند كلامه على حديث: (مثل المؤمن مثل السنبلة تميل أحياناً وتقوم أحياناً).

ورد من حديث أنس وأبى هريرة:

١- أما حديث أنس فله عن طرق: الأولى: عن ثابت عنه مرفوعاً.

٢- أخرجه أبو يعلى (٨٣١/٢) وعنه الضياء فى "المختارة" (ق٤٩/٢) والبزار فى

"مــسنده" (ص ٨٢ - زائدة) والبـغـوى "فى حــديث هدية بن خــالد " (٢/٢٤٦/١) والرامهرمزى فى "الأمثال" (٢/٦٢) عن هدية بن خالد: ثنا عبيد بن مسلم صاحب السابرى عنه.

قلت: وهذا إسناد جيِّد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبيد هذا فترجمه ابن أبى حاتم (٣/١/٣) برواية أبى عاصم النبيل أيضاً وأحمد بن زياد بن سيار السيارى عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وهو على شرط إبن حبان فلعلّه فى "ثقاته" ثم طبع الكتاب وهو فيه (١٥٨/٧) برواية التبوذكى موسى بن إسماعيل فهؤلاء ثقات ثلاثة رووا عنه: هذا، والنبيل، وهدية).

أقول: جوَّد الألبانى هذا الإسناد مع أنّ عبيد بن مسلم ترجمه إبن أبى حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ورواية ثقتين عنه لا تُخْرِجه من جهالة الحال - حسب رأى الألبانى - والإسناد مُجوَّد قبل إكتشاف الألبانى للراوى الثالث - التبوذكى وتوثيق ابن حبان لا يعتد به - عند الألبانى - لأنه يوثِّق المجاهيل.

أقول: إسناد خبر مالك الدّار خيرٌ من هذا الإسناد فلماذا لم يحكم له الألبانى بأنه إسناد جيّد؟!!!

(١٥) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٦٦/٥) عند كلامه على حديث: -

(كلُّ مال النبى ﷺ صدقة، إلاّ ما أطعمه أهله وكساهم إنّا لا نُورث).

أخرجه أبو داود (٢٩٧٥) والترمذى فى "الشمائل" (رقم ٢٨٣) من طريق أبى البخترى قال: (سمعت حديثاً من رجل فأعجبنى، فقلت: أكتبه لى فأتى به مكتوباً مذبّراً:

دخل العباس وعلىّ على عمر، وعنده طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وهما يختصمان، فقال عمر لطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد: ألم تعلموا أن رسول الله ﷺ قال: (فذكره) قالوا: بلى، قال فكان: رسول الله ﷺ ينفق من ماله على أهله ويتصدّق بفضله ثم توفّى رسول الله ﷺ فوليها أبو بكر سنتين فكان يصنع الذى كان يصنع رسول الله ﷺ ثم ذكر شيئاً من حديث مالك بن أوس).

قلت: وهذا إسناد رجاله كلُّهم ثقات رجال البخارى، غير الرجل الذى لم يُسمَّ، والظاهر أنه صحابى أو تابعى كبير فمثله حديثه مقبول، ولا سيما إذا كان فى الشواهد).

أقول: وكذلك مالك الدار تابعى كبير روى عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب فلماذا لم يكن حديثه مقبولاً أيها الألبانى؟!!!

(تنبيه): من أين للألبانى أنّ الرجل الذى لم يُسمَّ (الظاهر أنه صحابى أو تابعى كبير)؟!!! هل كل من حكى حكاية عن عمر بن الخطاب يعتبر صحابياً أو تابعياً كبيراً؟!!!

يا سبحان الله!!!

وعلى كل حال فإنّ مالك الدار قد ثبت سماعه عن عمر بن الخطاب فهو تابعى كبير أيضاً - يقيناً لا ظناً.

(١٦) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢١٨/٥) عند كلامه على حديث:-

(ليس على ولد الزنا من وزر أبويه شئ "ولا تزر وازرة وزر أخرى")

أخرجه الحاكم (١٠٠/٤) عن محمد بن غالب: ثنا جعفر بن محمد بن جعفر المدائنى. ثنا عباد بن العوام عن سفيان الثورى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبى فقال "صحيح وصحَّ ضدَّه" قلت "أما أنه صحيح ففيه عندى نظر فإنَّ المدائنى هذا ترجمه الخطيب فى تاريخه" (١٧٥/٥) فقال:

"روى عنه محمد بن غالب التمتام وغيره بلغنى أنه مات سنة ٢٥٩"

فلم يوثِّقه، ولا حكاه عن غيره، فمثله يبعد تصحيح حديثه.

نعم، يمكن القول بتحسين حديثه حملاً على الستر ولا سيما أنَّ الحديث موافق للقرآن كما هو ظاهر. والله أعلم).

أقول: فإذا كان يمكن تحسين حديث المدائنى (حملاً على الستر) مع أنه لم يوثقه أحد ومع كونه من طبقة تابعى التابعين (متوفى سنة ٢٥٩هـ) بعد أن فشا الكذب وبعد أن ركب الناس الصعب والذلول كما هو مذكور فى مقدمة مسلم فى الصحيح، فلماذا لم يمكن تحسين خبر مالك الدار (حملاً على الستر) مع كونه من طبقة كبار التابعين قبل أن يفشوا الكذب وقبل أن يركب الناس الصعب والذلول؟!!.

(تنبيه) قول الألبانى:

(لا سيما أنَّ الحديث موافق للقرآن كما هو ظاهر)

أقول: ما المقصود من هذا؟!! فإنَّ كثيراً من الأحاديث الموضوعة موافقة للقرآن كما هو ظاهر لمن أطلع عليها!!! ومع ذلك فلم يجعل أهل العلم هذا مرجِّحاً من مرجحات التصحيح.

(١٧) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٤٠/٥) عند كلامه على حديث:-

(ما من القلوب قلب إلا وله سحابة كسحابة القمر بينا القمر مضئ إذ علته سحابه فأظلم إذ تجلت عنه فأضاء).

(رواه أبو الطيب الحورانى فى "جزئه" (١/٧٠) وأبو نعيم فى "الحليه" (١٩٦/٢) والديلمى (٤/٨-٩) عن محمد بن عبد الله بن أبى حماد القطَّان: ثنا عبد الرحمن بن مغراء عن الأزهر بن عبد الله الأودى عن محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن على بن أبى طالب مرفوعاً وقال أبو نعيم: "حديث غريب تفرد به عبد الرحمن بن مغراء عن أزهر".

قلت: وكلاهما صدوق وكذلك من فوقه.

وأما القطَّان فقد روى عنه جماعة من الثقات منهم أبو داود فى"المراسيل "والنسائى خارج "السنن" وكان أحمد يكرمه فهو مستور وقال الحافظ: "مقبول"

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله ولا سيما وفى كلام أبى نعيم المتقدم إشارة إلى أنه لم يتفرد به. والله أعلم).

أقول: أنظر إلى الألبانى يُحسِّن حديثاً من رواية مستور عن صدوق يغرب عن صدوق!!! مع أنه يأبى تحسين خبر يرويه ثقة عن ثقة عن مستور!!! ومن لم يعجب من هذا الصنيع فمن أى شئ يعجب؟!! وإشارة أبى نعيم لا وجود لها إلا فى خيال الألبانى بل صريح عبارته (تفرد به عبد الرحمن بن مغراء عن أزهر).

(١٨) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٥٤٦/٥) عند كلامه على حديث:-

(لا تخيفوا أنفسكم بعد أمنها قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: الدَّينُ).

أخرجه البخارى فى "التاريخ" (٤٣٠/٢/٣) وأحمد (١٤٦/٤ و ١٥٤) وعباس الترقفى فى "حديثه" (ق ١/٤٨) وأبو يعلى فى "مسنده" (١/٩٨) والطبرانى فى "الكبير" (ق ١/٥٩ - المنتقى منه) والضياء المقدسى فى "المنتقى من حديث أبى نعيم الأزهرى" (١/٢٨٣) عن بكر بن عمرو المعافرى: ثنا شعيب بن زرعة المعافرى: أنه سمع عقبة بن عامر يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيِّد رجاله ثقات رجال الشيخين غير شعيب بن زرعة، أورده ابن أبي حاتم (٣٤٦/١/٢) برواية أبي قبيل المعافري أيضاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وزاد الحافظ في "التعجيل" في الرواة عنه يزيد بن أبي حبيب وعبد الكريم إبن الحارث فهؤلاء أربعة من الثّقات رووا عنه فهو معروف وقد ذكره إبن حبان في "الثقات" (٣٥٦/٤).

أقول: هذا مالك الدار أورده بن أبي حاتم برواية أبي صالح السمان ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وزاد الحافظ في "الاصابة" في الرواة عنه عون وعبد الله ابنا مالك وعبد الرحمن بن سعيد المخزومي فهؤلاء أربعة من الثقاة رووا عنه فهو معروف وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

(١٩) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٧/٥) عند كلامه على حديث:-

(كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب مسكراً بُخست صلاته أربعين صباحاً، فإن تاب تاب الله عليه فإن عاد الرابعة كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال قيل: وما طينة الخبال؟ قال: صديد أهل النار ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال).

أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) ومن طريقه البيهقي (٢٨٨/٨)عن ابراهيم بن عمر الصنعاني قال: سمعت النعمان يقول: عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات والنعمان هذا هو إبن أبي شيبة عبيد الصنعاني وهو ثقة بلا خلاف، ومثله إبراهيم بن عمر الصنعاني.

(تنبيه): زاد محقق سنن أبي داود الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بعد قوله: "النعمان" زيادة (بن بشير) وهي خطأ منه ذهب وهلُه إلى أنه الصحابي المعروف "النعمان بن بشير" وإنما هو إبن أبي شيبه كما ذكرنا وهو تابع تابعي.

وكذلك وهل بعضهم فكتب على اسم إبراهيم بن عمر الصنعاني من النسخة التي نقلت عنها من "سنن أبي داود "نسخة المكتبة الظاهرية، كتب عليه:"مجهول وهو خطأ، سببه أنه ظن أنه الذي روى عنه الترمذي إبراهيم بن عمر الصنعاني وهذا آخر متأخر عن الأول وهو مستور كما في "التقريب" فاقتضى التنبيه بدون تشهير!

أقول: قول الألباني:

(النعمان هذا هو ابن أبي شيبه عبيد الصنعاني وهو ثقة بلا خلاف ومثله إبراهيم

بن عمر الصنعانى) يدل على أحد هذين المعنيين:

(أ) أنّ إبراهيم بن عمر الصنعانى ثقة بلا خلاف لأنه مثل عبيد الصنعانى.

(ب) أنّ إبراهيم بن عمر الصنعانى ثقة فقط.

والمعنى الأول: باطل لأن "الثقة بلا خلاف" لا يقال فيه (هو مستور) والمعنى الثانى: متوجّه على الألبانى ولازم له.

وإذا كان إبراهيم بن عمر الصنعانى وهو مستور يروى عن تابع تابعى (النعمان بن أبى شيبة) وهو ثقة مثل النعمان أو ثقة بلا خلاف فيلزم الألبانى أن المستور من تابع التابعين عنده ثقة فيقال للألبانى: فكيف تجعل مالك الدار مجهولاً وتحكم على إسناد هو فيه بالضعف؟!!! مع كون مالك الدّار مستوراً من الطبقة الأولى من التابعين!! من أهل المدينة!!! فهو خير من إبراهيم بن عمر الصنعانى مستور من تابع التابعين!! من أهل صنعاء!!! أضف إلى ذلك أن إبراهيم بن عمر روى عنه ثقتان كما هو مذكور فى تهذيب التهذيب (١٤٨/١) للحافظ ابن حجر وأما مالك الدّار فقد روى عنه أربعة كما هو مذكور فى الإصابة (٤٦١/٣) للحافظ بن حجر وكما فى تاريخ الإسلام للحافظ الذهبى فى وفيات ٦١-٨١هـ) (ص ٢٢٤).

فأىُّ علم عند من يُضعِّف إسناداً فيه مالك الدار ويصحح إسناداً فيه إبراهيم بن عمر الصنعانى؟!!!

(٢٠) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٠٩/٥) عند كلامه على حديث:-

(ليتمنينَّ أقوام لو أكثروا من السيِّئات، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: الذين بدّل الله سيئاتهم حسنات).

أخرجه الحاكم (٢٥٢/٤) عن أبى العنبسى عن أبيه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره وقال:

"أبو العنبس هذا سعيد بن كثير، وإسناده صحيح" ووافقه الذهبى.

قلت: ورجاله ثقات معروفون، غير والد أبى العنبس واسمه كثير بن عبيد التيمى، رضيع عائشة رضى الله عنها لم يوثِّقه غير ابن حبان لكنه روى عنه جمع من الثقات، وصحح له الحاكم (١٠/٤) حديثاً آخر يأتى برقم (٢٢٥٥) ووافقه الذهبى أيضاً، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى. ولعلّه لذلك قال المناوى فى "التيسير" وإسناده حسن ".

أقول:

أولاً: أنّ مالك الدار - مثل والد أبى العنبس - روى عنه جمع من الثقات ووثّقه بن حبان (فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى) و(هذا إسناد جيِّد).

ثانياً: أن الألبانى يقول ولا يدرى ما يقول!!! فإن والد أبي العنبس قد وثّقه ابن حبان والحاكم والذهبى!!! ومع ذلك تجد الألبانى يقول (لم يوثّقه غير إبن حبان)!!! مع أنّه قال: (صحح له الحاكم (٤/ ١٠) حديثاً آخر يأتى رقم (٢٢٥٥) ووافقه الذهبى أيضاً)!!.

(والتصحيح يستلزم التوثيق) كما قرره الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٧٤٧/١) عند كلامه على الإختلاف على توثيق سعيد بن جمهان

قال الألبانى بعد أن نقل عبارات الجرح فى سعيد بن جمهان:

(هذا جرح مبهم غير مفسَّر فلا يصح الأخذ به فى مقابلة توثيق من وثقه كما هو مقرّر (المصطلح) زد على ذلك أن الموثِّقين جمع ويزداد عددهم إذا ضُمَّ إليهم من صحّح حديثه باعتبار أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر).

فيقال للألبانى: إذا كنت تعتقد (أنّ التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر) فلماذا لم تتبع هذا الظاهر وتصرح بأنه وثّقه الحاكم والذهبى أيضاً؟!!

ثالثاً: قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٢٥/٥) فى حديث (أما ترضين أن تكونى زوجتى فى الدنيا والآخرة؟ قلت: بلى. قال: فأنت زوجتى فى الدنيا والآخرة).

أخرجه الحاكم (٤/ ١٠) من طريق أبى العنبس سعيد بن كثير عن أبيه قال: حدثتنا عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ ذكر فاطمة رضى الله عنها قالت: فتكلّمت أنا فقال فذكره. وقال: "أبو العنبس هذا سعيد بن كثير مدنى ثقة والحديث صحيح" ووافقه الذهبى وهو كما قالا.

وكثير والد أبى العنبس وإن كان لم يوثِّقه غير إبن حبان فقد روى عنه جمع من الثقات كما تقدم ذكره تحت الحديث (٢١٧٧) ولا سيما ولحديث الترجمة شواهد فى "الصحيحين" وغيرهما فانظر كتابى الجديد "صحيح سنن الترمذى" (أبواب المناقب).

رابعاً: نسى الألبانى نفسه ونسى ما قال!! فإنه ذكر حديثاً ثالثاً لأبى العنبس برقم (٢٤٧٤) فى سلسلته الصحيحة (٦١٣/٥) ولم ينقل فى تخريجه توثيقاً لأبى العنبس إلا عن إبن حبان!!! فمن لم يعجب من هذا الصنيع.... فمن أى شئ يعجب؟!!

قال الألبانى: فى سلسلته الصحيحة (٦١٣/٥) ٢٤٧٤ - (إنَّ الرَّحم شجنة من الرحمن عز وجل واصلة لها لسان ذلق تتكلم بما شاءت فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعه الله).

أخرجه الطيالسى فى "مسنده" (٢٥٥٠): حدثنا شعبة قال: حدثنا عثمان بن المغيرة قال: حدثنا أبو العنبس قال: حدثنا عبد الله بن عمرو - بالوهط - قال: عطف لنا رسول الله ﷺ أصبعه فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيِّد، رجاله ثقات رجال البخارى غير أبى العنبس - وهو الثقفى - فقد وثّقه ابن حبان وروى عنه جماعة من الثقات فمثله يحتج به فى التابعين ولا سيما ولحديثه شواهد كثيرة تقدم بعضها برقم (١٦٠٢).

وقد تابعه قتادة بن أبى ثمامة الثقفى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً نحوه.

أخرجه أحمد (١٨٩/٢، ٢٠٩) وغيره ورجاله ثقات رجال مسلم غير أبى ثمامة الثقفى وثّقه ابن حبان (٥٦٧/٥) وعزاه الهيثمى (١٥٠/٨) للطبرانى أيضاً.

وراجع لشواهده "تخريج الحلال والحرام" (٤٠٥) والحديث المتقدِّم برقم (١٦٠٢).

تنبيه: أخطأ الألباني فالمتابع هو قتادة وليس أبو ثمامة.

(٢١) أما الطامة الكبرى فهى ما قاله الألبانى فى السلسلة الصحيحة (١٤٠٥/٥) عند كلامه على حديث:-

(كان لا يجد ما يملأ بطنه من الدَّقل وهو جائع).

أخرجه الحاكم (٣٢٤/٤) عن قيس بن أنيف: ثنا قتيبة: حدثنا أبو عوانة عن سماك عن النعمان بن بشير، قال سماك: سمعت النعمان ـ وهو على المنبر ـ يقول: فذكره "صحيح على شرط مسلم" وافقه الذهبى.

قلت: ورجاله كلهم ثقات من رجال مسلم، غير قيس بن أنيف، فلم أعرفه، وهو قيس بن أبى قيس البخارى، فقد ذكره المزى في الرواة عن قتيبة وهو أبو سعيد. ولم أجد له ترجمة أيضاً، ومن طبقته قيس بن مسلم بن منصور الأزرق البخاري، ترجمه الخطيب فى "تاريخه" (٦٣/٢) وذكر أنه حدث ببغداد عن على بن حجر وغيره. روى عن محمد بن مخلد والطبرانى وغيرهما ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فيحتمل أنه هو راوى هذا الحديث، ويكون اسم أبيه مسلم وكنيته أبو قيس وأما أنيف فى "المستدرك" فلعلّه محرف من ابن أبى قيس والله أعلم، فإنَّ فيه كثيراً من

التحريف والتصحيف.

لكن رأيت له حديثاً آخر قد عزوته فى "صحيح الترغيب" (١/٢٢٧/٥٦٤) للحاكم من طريق ابن أنيف هذا وصححه.

وقال الذهبى: "إسناده صالح ". فالله أعلم.

وأيّاً ما كان، فهو لم يتفرد بالحديث. إنتهى كلام الألباني

أقول: أنظر إلى تخبط هذا المحدث الذى (ما رأت عيناى مثله وما أظنه رأى مثل نفسه).

أولاً: لم يعرف قيس بن أنيف.

ثانياً: أكّد أنه قيس بن أبى قيس البخارى بغير دليل ظاهر.

ثالثا: رجع إلى احتمال أن يكون قيس بن مسلم بن منصور الأزرق البخارى.

رابعاً: توجه بالاتّهام إلى نسخة "المستدرك" بأنّه تحرّف فيها ابن أبى قيس إلى بن أنيف.

خامساً: رجع عن إتّهامه لما وجد حديثاً آخر من طريق ابن أنيف ووجد أن الحاكم والذهبى متفقان على تصحيح الحديثين.

سادساً: ذكر أن قيس بن أنيف أو قيس بن أبى قيس أو قيس بن مسلم (أيّاً ما كان فهو لم يتفرد بالحديث) ولم يأت بدليل واحد على عدم التفرّد مع أن التفرد ظاهر فى تخريجه العجيب.

أقول: إذا كان هذا الراوى (أيّاً ما كان) لم يعرفه الألبانى!! ولم يجد له ترجمة!! والخطيب (لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً)!! ومع ذلك فقد صحح الألبانى الحديث!! فلماذا لم يصحّح خبر مالك الدّار وهو خير من هذا بمراحل!!! ولا يقول الألبانى: صححته تقليداً للحاكم والذهبى فإن ليس من مذهبه التقليد!! على أنّ الحافظ ابن كثير صحّح إسناد خبر مالك الدار (كما ستراه قريباً) فليقلده الألبانى! ولن يفعل!!!

في بيان خطأ الألباني في فهم قاعدة ابن أبي حاتم في الرواة الذين لم يذكروا بجرح

قال الألبانى عن مالك الدّار: (أورده ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٤/-٢١٣) ولم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح هذا ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبى حاتم نفسه - مع حفظه وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة).

أقول: لم يُحسِن الألبانى فهم رأى ابن أبى حاتم فى كتابه الجرح والتعديل فلنشرحه فنقول:

الراوى الذى لم يذكر بجرح فإما أن يروى عنه ضعيف وإما أن يروى عنه ثقة فرواية الضعيف عنه لا تقويه وأما رواية الثقة عنه فتقويه وأبو صالح السمان ثقة روى عن مالك الدار ولم يعرف بجرح فمقتضى قاعدة أبن أبى حاتم أن رواية أبى صالح -وهو ثقة- تُقوِّى مالك الدار حيث لم يذكر بجرح كيف إذا تبيّن أن الرواة عن مالك الدّار ثقتان مشهوران - أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع- قال ابن أبى حاتم فى كتابه الجرح والتعديل (١/١/٣٦):

باب فى رواية الثقة عن غير المطعون عليه
أنها تُقَوِّيه وعن المطعون فيه أنها لا تُقَوِّيه

(حدثنا عبد الرحمن قالت سألت أبى عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يُقَوِّيه؟ قال إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقَوِّه روايته عنه وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه).

أقول: فهذا هو نص كلام ابن أبى حاتم لا ما توهمه الألبانى وزعمه فإن كان قد أطلع على هذا وكتمه فعليه إثم كاتم العلم... وإن كان لم يطلع عليه فعليه إثم من أفتى بغير علم... وكل هذا مبنى على التسليم بأن مالك الدار مجهول ولم يوثقه أحد وإلا فهو معروف وقد وثَّقَه جمع سنذكرهم فيما بعد إن شاء الله... ثم هو من الطبقة الأولى من التابعين.. من أهل المدينة.. وخازن عمر رضي الله عنه.. وعمر هو عمر رضي الله عنه.. وكل هذا مبنىٌّ أيضاً على التسليم بأنّ مالك الدّار ليس له إلا راوٍ واحدٍ كيف والرواة عنه أربعة... فليراجع الألبانى ربه... وليحفظ الله إيمانك يا أمة سيدنا محمد ﷺ.

الرد على الألبانى فى حكمه بجهالة مالك الدار وبيان أنه مجازف لا مطلع

اعتمد الألبانى فى حكمه بجهالة مالك الدّار على أنّ إبن أبى حاتم فى (الجرح والتعديل) لم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح ولم يحك فيه توثيقاً وعلى أنّ الحافظ لم يصحِّح السند كلّه بل صححه إلى أبى صالح فقط (وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته) كما قال الألبانى فى نص كلامه وكذلك على قول الحافظ المنذرى (مالك الدّار لا أعرفه) -الترغيب (٤١/٢)- وكذا قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٢٥/٣).

أقول: كل هذا تخليط وتلبيس. أما دعوى أن الحافظ ابن حجر لم يصحِّح السند كله فقد رددنا عليها فيما سبق فلا نعيد القول فيها وأمّا إعتماده على أنّ ابن أبى حاتم لم يذكر له إلا اسم راوٍ واحد فكان ماذا؟؟!! وهل اشترط ابن أبى حاتم على نفسه أن يستوعب أسماء الرواة عن صاحب الترجمة؟؟!! فما معنى الإعتماد على مثل هذه الحُجَّة الساقطة وأما أَنه لم يحك فيه توثيقاً فكان ماذا؟؟!! فإِنه لم يحك فيه جرحاً أيضاً.

وأما قول الحافظ المنذرى والحافظ الهيثمى فهو من إنصافهما فإِنهما قالا مالك الدّار (لا نعرفه) ولم يقولا (هو مجهول) وفرق عند المحدثِّين بين قول (لا أعرفه) وقول (مجهول) وذلك لأنّ (مجهول) لا يقولها إلا مطّلع أو مجازف.

قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان (٤٨٢/١) فى ترجمة الصفَّار (إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصفّار الثّقة الإمام النحوى المشهور):

(حدّث عن الحسن بن عرفة وأحمد بن منصور الزيادى والكبار، وانتهى إليه علو الإسناد روى عنه الدار قطنى وابن منده والحاكم ووثقوه وآخر من حدّث عنه بجزء إبن عرفه أبو الحسن بن مخلد عبد الرحمن سمعنا من حديثه جملة بعلو ولم يعرفه بن حزم فقال فى (المحلّى) إنّه مجهول وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله فى تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن يعبّروا فى مثل هذا بقولهم (لا نعرفه) أو (أو لا نعرف حاله) وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا

تقع إلا من مطّلع عليه أو مجازف).

أقول: والألبانى لم يتّبع عادة الأئمة فيعبّر بقول (لا أعرفه) بل حكم على مالك الدار بالجهالة بغير زائد فهو إما مطلع عليه أو مجازف كما قال الحافظ.

وليس الألبانى من أصحاب الإستقراء التام فانه كثيراً ما يغلط فى الرجال فيقول فلان مجهول ويكون معروفاً مشهوراً ثقة أو يقول لم أجد له ترجمة ثم توجد ترجمته فى أشهر كتب الرجال أو يقول فلان لم أعرفه ثم يتبيّن أنه من رجال الشيخين البخارى ومسلم ومثل هذا فى كتب الألبانى كثير ولعلنا- نضرب من ذلك أمثلة.

(١) فمن ذلك كلامه على حديث:

(برئ من الشُّح من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى فى النايبة)

قال الألبانى فى سلسلته الضعيفة (٤/٢٠٠)

(رواه أبو عثمان النُّجيرمى فى "الفوائد" (٢/٢٦) عن سليمان بن شرحبيل: ثنا إسماعيل بن عياش: ثنا عمارة بن غزية الأنصارى عن عمّه عمر بن حارث عن أنس ابن مالك مرفوعاً به دون قوله: (وأعطى فى النائبة).

ومن هذا الوجه رواه الثعلبى أيضاً فى (تفسيره) (٣/١٨١/١-٢).

قلت: وهذا إسناد غريب عمر بن حارث عم عمارة بن غزية لم أجد له ترجمة ولم يذكروا فى ترجمة عمارة بن غزية أنه يروى عن عمّه هذا وإنما عن أبيه غزية بن الحارث! وإسماعيل بن عياش ضعيف فى روايته عن المدنيين وهذه منها وسليمان بن شرحبيل وكتب كاتب (الفوائد) على (شرحبيل) (شراحيل) كأنه يعنى نسخته ولم أجد فى هذه الطبقة من أسمه سليمان بن شرحبيل أو شراحبيل).

أقول: قول الألبانى (لم أجد فى هذه الطبقة من أسمه سليمان بن شرحبيل) يدلُّ على قلّة اطلاعه فإن سليمان بن شرحبيل من رجال صحيح البخارى والأربعة.

قال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٤/٢٠٧).

(خ ع - سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمى الدمشقى أبو أيوب ابن بنت شرحبيل بن مسلم الخولانى روى عن يحيى بن حمزة الحضرمى والوليد بن مسلم ومروان بن معاوية وخالد بن يزيد بن مالك وسعدان بن يحيى اللخمى وعبدالملك بن محمد الصنعانى ومحمد بن شعيب بن شابور ومحمد بن حميد الحمصى وبقية وحاتم بن إسماعيل المدنى وعثمان بن فائد وابن عيينة وضمرة بن

ربيعة وابن وهب وعيسى بن يونس ومعروف الخياط وغيرهم. وعنه البخارى وأبو داود ورويا له هما والباقون سوى مسلم بواسطة عبد الله غير منسوب..) الخ ما قال.

وكذلك ذكره الحافظ الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢/٢١٢) ورمز له بـ (خ ع) ومعناها روى له البخارى والأربعة قال:

(سليمان بن عبد الرحمن (خ ع) الدمشقى الحافظ إبن بنت شرحبيل (ابن مسلم الخولانى) وكان من أوعية العلم يكنى أبا أيوب عن إسماعيل ابن عياش والوليد وأبن عيينة وابن وهب وخلق وعنه البخارى وأبو زرعة وجعفر الغريابى وخلق).

(٢) ومن مجازفات الألبانى أنه قال فى سلسلته الضعيفة (٤/٤٠٣) فى حديث شيبنى هود وأخواتها: (الحاقة)، و(الواقعة) و(عم يتساءلون) و (هل أتاك حديث الغاشية).

(أخرجه الواحدى فى "تفسيره" (٢/٣٥/٢) عن محمد بن يونس: ثنا حاتم بن سالم القزاز: ثنا عمرو بن أبى عمرو العَبْدى: ثنا يزيد بن أبان عن أنس بن مالك عن أبى بكر الصديق قال:

(قلت: يا رسول الله! عَجِل إليك الشيب قال...) فذكره قلت: وهذا إسناد هالك محمد بن يونس الكديمى وضاع وحاتم بن سالم القزاز ليِّن أيضاً.

وعمرو بن أبى عمرو العبدى لم أعرفه ويحتمل أن يكون عمرو بن شمر وهو متروك راجع الميزان).

أقول: قد راجعنا الميزان فوجدنا أن عمرو بن أبى عمرو الذى لم يعرفه الألبانى مترجم له فيه فإذا هو من رجال البخارى ومسلم والأربعة قال الحافظ الذهبى فى ميزانه (٣/٢٨١):

(عمرو بن أبى عمرو (ع) مولى المطلب صدوق حديثه مخَّرج فى الصحيحين فى الأصول سمع أنساً وسعيد بن جبير وجماعة وعنه مالك والدراوردى).

فانظر إلى مجازفات الألبانى حيث قال (عمرو بن أبى عمرو العبدى لم أعرفه ويحتمل أن يكون عمرو بن شمر وهو متروك. راجع الميزان).

فأتى بثلاث مجازفات فى نسق قال فى إبن أبى عمرو (لا أعرفه) مع أنه من رجال البخارى ومسلم ثم قال (لعله عمرو بن شمر) وليس كذلك ثم قال (راجع الميزان) وعمرو بن شمر فى الميزان (٣/٢٦٨) أى بعد نحو عشر صفحات فأى فضوح هذا!؟!

وعمرو بن أبى عمرو هذا ذكره الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٨٢/٨) وعنونه برمز (ع) أى من رجال البخارى ومسلم والأربعة وكذلك ذكره فى تقريب التهذيب (٤٢٥) ورمز له بـ (ع).

(٣) وقال الألبانى فى كتابه إرواء الغليل (١٢١/٣) فى كلامه على حديث عن على رضى الله عنه أنه كان يكبر حتى يسمع أهل الطريق).

قال: (لم أقف عليه وروى ابن أبى شيبة (٢/١/٢) عن رجل من المسلمين عن حنش بن المعتمر أن علياً يوم أضحى كبّر حتى إنتهى إلى العيد).

وسنده حسن لولا الرجل الذى لم يُسمّ وقد سمّاه الدارقطنى (١٧٩) فى روايته: (سعيد بن أشوع) ولم أجد له ترجمة.

وهذا من قلّة اطلاعه فإنه لو راجع (تهذيب التهذيب) أو (التقريب) للحافظ ابن حجر أو (الميزان) للذهبى لعرف أن سعيد بن أشوع من رجال البخارى ومسلم والترمذى أنظر تهذيب التهذيب (٦٧/٤) سعيد بن عمرو بن أشوع الهمدانى الكوفى القاضى ورمزه (خ م ت) وكذلك فى التقريب (٢٣٩) بنفس الرمز يعنى من رجال البخارى ومسلم والترمذى وكذلك فى ميزان الاعتدال للذهبى (١٢٦/٢) قال: (سعيد بن أشوع (خ م) قاضى الكوفة صدوق مشهور).

(٤) ومن جرأة الألبانى ومجازفته وقلّة اطلاعه أنه علّق على ما أورده الخطيب التبريزى من حديث علقمة بن وقاص مشكاة المصابيح (٢١٤/١):

(وعن علقمة بن وقاص قال: إنى لعند معاوية إذ أذّن مؤذنه فقال معاوية كما قال مؤذنه حتى إذا قال حىّ على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله فلما قال: حىّ على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك، رواه أحمد).

قال الألبانى فى تعليقه على قول التبريزى (رواه أحمد) (فى المسند) (٩/٤ -٩٢) من طريق عيسى بن عمر عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن علقمة بن وقاص وهذا سند ضعيف عيسى وعبد الله لا يعرفان وقد صرّح بذلك الذهبى فى الأول منهما ومن هذا الوجه رواه النسائى أيضاً (١٠٩/١-١١٠) وقول ابن حجر يعنى الهيثمى: وسنده حسن غير حسن لما ذكرنا. وليس فى المسند ولا فى النسائى زيادة "العلى العظيم" فهى منكرة كما تقدّم بل باطلة فقد أخرج أحمد (٩٨/٤) من طريق

محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص: حدثنى أبى عن جدى قال: كنا عند معاوية... فذكر الحديث أتمَّ منه دون الزيادة وعمرو هذا فى عداد المجهولين وإن صحح له الترمذى لكن الحديث صحيح فقد أخرجه البخارى فى "صحيحه" (١٦٢/١) واحمد (٩١/٤) من طريق أخرى وليس فيه الزيادة وكذلك لم ترد فى حديث عمر بن الخطاب فى: "صحيح مسلم" كما تقدّم (٦٥٨) فثبت بطلانها).

أقول: قول الألبانى (عمرو هذا فى عداد المجهولين وإن صحح له الترمذى) فيه جراءة ومجازفة أما جراءته ففى التعريض بالترمذى وأما مجازفته فإن عمرو ابن علقمة ثقة معروف وثّقة الترمذى والإمام ابن حبان فى الثقات وصحَّح له حديثاً من روايته عن أبيه وكذلك صححه له ابن خزيمة مع أن ابن خزيمة يتوقّف فى التصحيح لأقلّ سبب وبأدنى مناسبة.

قال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٧٩/٨):

(عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى المدنى. روى عن أبيه عن بلال بن الحارث حديث إن الرجل ليتكلم بالكلمة. الحديث وعنه ابنه محمد ذكره ابن حبان فى الثقات أخرجوا له الحديث المذكور صححه الترمذى قلت: وكذا صححه ابن حبان وصحح له ابن خزيمة حديثاً آخر من روايته عن أبيه أيضاً).

وقال الحافظ الذهبى فى كتابه (الكاشف ٢٩٠/٢).

(عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه وعنه إبنه محمد وثّق).

أقول: فهل يجوز بعد هذا أن يقال عن عمرو بن علقمة أنه (فى عداد المجهولين وإن صحّح له الترمذى) لولا الجراءة والمجازفة على أنه كان يكفى الألبانى الإحتجاج برواية البخارى فى صحيحه وأحمد ومسلم التى ليس فيها الزيادة بدلاً من التهجم بالحكم على الرجال بغير علم.

(٥) قال الألبانى فى تعليقه على ما رواه الخطيب التبريزى فى مشكاة المصابيح (٣٢٤/١) (عن عمرو بن العاص قال: أقرأنى رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة فى القرآن منها ثلاث فى المفصل وفى سورة (الحج) سجدتين. رواه أبو داود وإبن ماجة.

قال الألبانى: (وإسنادهما ضعيف فيه عبد الله بن منين وفيه جهالة).

أقول: لم يحسن الألبانى مطالعة الكتب فإنّ الحافظ ابن حجر نقل فى تهذيبه توثيقه عن الأمام الحافظ يعقوب بن سفيان وأعتمد ذلك فى تقريبه.

قال الحافظ فى تهذيب التهذيب (٦/٤٤).

(عبد الله بن منين اليحصبى المصرى من بنى عبد كلال روى عن عمرو بن العاص فى سجود القرآن وقيل عبد الله بن عمرو وعنه الحارث بن سعيد العتقى وقيل سعيد بن الحارث وقيل الحارث بن يزيد. قلت وثقه يعقوب بن سفيان).

وقال الحافظ فى تقريبه (٣٢٥):

(عبد الله بن منين بنونين مصغر اليَحْصَبى بفتح التحتانية وسكون المهملة المصرى وثّقه يعقوب بن سفيان دق).

(٦) قال الألبانى فى تعليقه على المشكاة (٨٧/١)

(وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (إنّ أناساً من أُمتى سيتفقهون فى الدين ويقرأون القرآن يقولون: نأتى الأمراء فنصيب من دنياهم ونعتزلهم بديننا ولا يكون ذلك كما لا يجتنى من القتاد إلا الشوك كذلك لا يجتنى من قربهم إلا قال محمد بن المصباح: كأنه يعنى - الخطايا) رواه ابن ماجة قال الألبانى: (وإسناده ضعيف فيه عنعنة الوليد بن مسلم وعبيد الله بن أبى بردة لم يوثّقه أحد حتى ولا ابن حبان (فلا يغتر بقول المنذرى: ورجاله ثقات ولذلك قال البوصيرى فى "الزوائد" (ق. ١/٢): إسناده ضعيف).

أقول: قوله عن عبيد الله بن أبى بردة (لم يوثّقه أحد) ساقط وقوله (حتى ولا ابن حبان) تهكُّم به وسخريَّة منه وقوله: (فلا يغتر بقول المنذرى) جراءة على أئمة هذا الشأن والصواب فى شأن عبيد الله بن أبى بردة هو ما قاله الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٤٩/٧):

(عبيد الله بن المغيرة بن أبى برده الكنانى وقد ينسب إلى جده روى عن ابن عباس وعنه أبو شيبة يحيى بن عبد الرحمن الكندى. قلت: الذى فى عدة نسخ من سنن ابن ماجة فى الوجه الذى أخرجه منه ابن ماجة عن عبيد الله بن أبى بردة وقد رواه الطبرانى من الوجه الذى أخرجه منه ابن ماجة فقال عن عبيد الله بن المغيرة بن أبى بردة. أخرجه الضياء فى المختارة ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة).

(٧) قال الألبانى فى تعليقه على مشكاة المصابيح (٩٧/١)

(وعن رجل من بنى سليم قال: عَدَّهُنَّ رسول الله ﷺ فى يدى - أو فى يده - قال: (التسبيح نصف الميزان والحمد لله يملؤه والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض

والصوم نصف الصبر والطهور نصف الإيمان) رواه الترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح).

قال الألبانى: (فى "الدعاء" (٢٦٦/٢ - ٢٦٧). وحسّنه كما ذكر المصنف وفيه جُرَيٌّ النَّهدى وهو ابن كليب ولم يرو عنه غير أبى إسحاق السبيعى فهو فى عداد المجهولين. ومن طريقه رواه الترمذى أيضاً (١٦٧/١).

أقول: لم يحسن الألبانى قراءة الدرس الذى ألقاه الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب فإنه لو فعل لوجد أن جرى بن كليب روى عنه غير أبى إسحاق السبيعى: يونس ابن أبى إسحق وعاصم بن أبى النجود.

قال الحافظ فى تهذيبه (٧٨/٢).

(جرى بن كليب السدوسى البصرى حديثه فى أهل المدينة روى عن على وبشير بن الخصاصية وعنه قتادة وكان يثنى عليه خيراً وقال همام عن قتادة حدثنى جُرَىّ بن كليب وكان من الأزارقة وقال ابن المدينى مجهول ما روى عنه غير قتادة وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج بحديثه روى له الأربعة حديثاً واحداً فى النهى عن الأضحية بعضباء الأذن قلت وذكره ابن حبان فى الثقات بروايته عن على لكن جعله نهدياً وقال العجلى بصرى تابعى ثقة وصحح الترمذى روى عن رجل من بنى سليم حديث عدهن فى يدى التسبيح نصف الميزان روى عنه أبو إسحاق السبيعى قال أبو داود جرى بن كليب صاحب قتادة سدوسى بصرى لم يرو عنه غير قتادة وجرى بن كليب كوفى روى عنه أبو إسحاق قلت روى عنه أيضاً يونس بن أبى إسحاق وعاصم بن أبى النجود وحديثهما عنه فى مسند أحمد).

(٨) قال الالبانى فى تعليقه على المشكاة (٢٧٠/١) حديث:

(وعن عبادة بن الصامت قال كنا خلف النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاة الفجر فقرأ فثقلت عليه القراءة فلما فرغ قال (لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟) قلنا نعم يا رسول الله! قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لا يقرأ بها). رواه أبو داود والترمذى والنسائى معناه وفى رواية لأبى داود قال: (وأنا أقول: مالى ينازعنى القرآن فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلاّ بأمِّ القرآن)

قال الألبانى معلّقاً على رواية أبى داود (هذه الرواية ضعيفة لأنّ فى سندها نافع بن محمود بن الربيع قال الذهبى: لا يُعرف).

أقول: لم يكن الألبانى أميناً مؤتمناً على نقل كلام الحفاظ الذهبى ولم يكن متقناً محسناً فيعرف رأى الذهبى فى نافع بن محمود أما إنه لم يكن أميناً مؤتمناً فإنه قد بتر كلام الذهبى ولم يورده كله فما علينا لو أوردناه حتى تتبيَّن أمانة الألبانى فى النقل.

قال الحافظ الذهبى فى كتابه ميزان الاعتدال (٢٤٢/٤)

(نافع بن محمود (د.س) المقدسى عن عبادة فى القراءة خلف الإمام. وعنه حزام بن حكيم لا يعرف بغير هذا الحديث ولا هو فى كتاب البخارى وابن أبى حاتم ذكره ابن حبان فى الثقات وقال حديثه معلل وروى عنه مكحول أيضاً).

أقول: فانظر إلى صنيع الألبانى كيف فعل بقول الحافظ الذهبى عن نافع أنه (لا يعرف بغير هذا الحديث) فصيَّرها الألبانى إلى: (لا يعرف) وحذف الباقى... ومنه تعلم أنه لم يكن أميناً مؤتمناً.

وأما إنه لم يكن متقناً محسناً فى معرفة رأى الذهبى فى نافع فإنه لم ينقل قوله فى الكاشف فدلّ بذلك على قصر باعه وقصور إطلاعه قال الحافظ الذهبى فى كتابه (الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة) ١٧٤/٣.

(نافع بن محمود المقدسى عن عبادة بن الصامت وعنه مكحول وحزام بن حكيم ثقة).

(٩) قال الألبانى فى تعليقه على المشكاة (٤٣٨/١) حديث:

(عن سمرة بن جندب قال رسول الله ﷺ: (أحضروا الذكر وأدنوا من الإمام فإنّ الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر فى الجنة وإن دخلها) رواه أبو داود قال الألبانى: (فى سننه (١١٠٨/٢٨٩/١) ورجاله ثقات غير يحيى بن مالك وهو الأزدى العتكى أورده ابن أبى حاتم (١٩٠/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ومن طريقه أخرجه أحمد أيضاً (١١/٥) والحاكم (٢٨٩/١) وقال: (صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبى وأغرب المنذرى حيث أورد الحديث فى الترغيب (٢٥٥/١) من رواية الطبرانى والأصبهانى وغيرهما وأشار لضعفه).

أقول: من مجازفته أنه جعل يحيى بن مالك الأزدى العتكى مجهولاً - حسب قاعدته - مع أنه من رجال البخارى ومسلم ومن جرأته تعريضه بالحاكم والحافظ الذهبى قال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١٦/١٢).

(خ م د س ق - أبو أيوب المراغى الأزدى العتكى البصرى أسمه يحيى ويقال حبيب ابن مالك يقال أن المراغى قبيلة من الأزد ويقال موضع بناحية عمان روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسمرة بن جندب وأبى هريرة وابن عباس وجويرية بنت الحارث وعنه ثابت البناني وقتادة وأبو عمران الجوني وأسلم العجلي وأبو الواصل عبد الحميد بن واصل. قال النسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو حاتم مات فى ولاية الحجاج على العراق. قلت: وقال خليفة مات بعد الثمانين وقال العجلى بصرى تابعى ثقة وقال إبن سعد فى الطبقة الثانيةكان ثقة مأموناً).

وقال الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب (٦٢٠).

(أبو أيوب المراغى الأزدى أسمه يحيى ويقال حبيب بن مالك ثقة من الثالثة مات بعد الثمانين خ م د س ق).

وقال الحافظ الذهبى فى الميزان (٤/٤٩٤).

(أبو أيوب المراغى (خ، م، د، س، ق) الأزدى ثقه اسمه يحيى بن مالك وقيل حبيب بن مالك له عن عبد الله بن عمرو وجماعة وعنه قتادة وثابت وثقه النسائى).

(تنبيه) رمز (خ، م، د، س، ق) تعنى من رجال البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجة ومع هذا يشير الألبانى إلى أنه مجهول ويعرِّض بأبى عبد الله الحاكم والحافظ الذهبى.

الألبانى يعرف من قال فيه المنذرى والهيثمى (لا نعرفه)

وقال الألبانى مؤكداً جهالة الحفاظ لمالك الدّار:

(يؤيد ما ذهبت إليه أن الحافظ المنذرى أورد فى (الترغيب (٢/٤١ - ٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال (رواه الطبرانى فى الكبير ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون ومالك الدّار لا أعرفه. وكذا قال الهيثمى فى (مجمع الزوائد - ٣/١٢٥).

أقول: هذا لا يؤيد أنّ مالك الدّار مجهول، وليت الألبانى اقتدى بالمنذرى والهيثمى وقال مالك الدّار (لا أعرفه) مثلما قال فى رجال البخارى ومسلم الذين لم يعرفهم!!!

على أنه كم من مرَّة قال الهيثمى فى رجل (لم أعرفه) وقال الألبانى (قد عرفناه)!! وكذا فعل مع المنذرى!! فأىّ وجه للإحتجاج بقول الهيثمى والمنذرى وقد تعقّبهما فى ذاك كثيراً ولنضرب لذلك أمثلة.

(١) قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (١/٢٣٢) فى حديث (إن الله أذن لى أن أحدِّث عن ديك قد مرقت رجلاه الأرض وعنقه منثنٍ تحت العرش وهو يقول: سبحانك ما أعظمك ربنا فيردّ عليه: ما يعلم ذلك من حلَفَ بى كاذباً).

قال الألبانى: (قال الهيثمى فى (المجمع) (٤/١٨٠ - ١٨١) (رواه الطبرانى فى الأوسط ورواه رجال الصحيح) وفى هذا الإطلاق نظر لا يخفى لا سيما وقد قال فى مكان أخر (٨/١٣٤): (رواه الطبرانى فى (الأوسط) ورجاله رجال الصحيح إلاّ أنّ شيخ الطبرانى محمد بن العباس عن الفضل بن سهيل الأعرج لم أعرفه).

قلت: وقد عرفناه والحمد لله وأنَّه ثقة متقن فصَّح الحديث والموفق الله تعالى).

(٢) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (١/٧٥٣) فى حديث (أجعلوا مكان الدم خلوقاً يعنى فى رأس الصبى يوم الذبح عنه).

قال الألبانى (أخرجه البيهقى فى (السنن الكبرى) (٩/٣٠٣) من طريق عبدالمجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى به. وصححه ابن السكن كما فى (التلخيص) رقم (١٩٨٣) وقال الهيثمى فى (المجمع) (٤/٥٨):

(رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح خلا شيخه إسحاق فإنى لم أعرفه).

قلت: إسناد أبى يعلى فى (مسنده) (١١٤/٣ مصورة المكتب الإسلامى) هكذا: حدثنا إسحاق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى راود به.

وإسحاق هذا الذى لم يعرفه الهيثمى هو إسحاق بن أبى إسرائيل كما فى حديث آخر عن أبى يعلى قبل هذا الحديث وإسم أبيه إبراهيم بن كامجرا أبو أيوب المروزى وهو من شيوخ البخارى فى (الأدب المفرد) وأبى داود وغيرهما وهو ثقة كما قال بن معين وغيره مات سنة (٢٤٠).

(٣) قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٣٧/٢) عن حديث (أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود).

قال الألبانى (له شاهد من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بلفظ الترجمة إلا أنه قال: (زلاتهم) دون الحدود.

أخرجه الطبرانى فى (الأوسط) وعنه أبو نعيم فى (تاريخ أصبهان) (٢٣٤/٢) والخطيب فى "تاريخه (٨٥/١٠-٨٦) من طريقين عن عبد الله بن محمد بن يزيد الرفاعى حدثنا أبى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عنه. وقال الطبرانى.

(لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الله بن يزيد).

قلت: وهو ثقة كما قال الخطيب وكناه بأبى محمد الحنفى المروزى وفى ترجمته أورد الحديث. وذكر أنه مات سنه (٢٧٥). وسائر رواته موثقون حديثهم حسن غير محمد بن يزيد الرفاعى فقد اختلفوا فيه وقال الحافظ فى (التقريب): (ليس بالقوى).

قلت: فمثله لا أقلّ من أن يكون حسن الحديث لغيره فالحديث شاهد حسن لحديث عائشة. والله اعلم.

وقال الهيثمى فى (المجمع) (٢٨٢/٦):

(رواه الطبرانى عن محمد بن عاصم عن عبد الله بن محمد بن يزيد الرفاعى ولم أعرفهما وبقية رجاله رجال الصحيح).

قلت: عبد الله قد عرفناه أنه ثقة. وأما محمد بن عاصم فهو متابع من محمد بن مخلد وهو ثقة فجهالته لا تضر وعاصم وهو ابن بهدلة لم يحتج به الشيخان).

(٤) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٨٩/٢).

(أكمل المؤمنين إيماناً أحاسنهم أخلاقاً الموطئوون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف).

أخرجه الطبراني في (معجمه الصغير) (ص ١٢٥) ومن طريقه أبو نعيم في (أخبار أصفهان) (٢/٦٧).

ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم ثنا يعقوب بن أبي عياد القلزمي ثنا محمد بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به، وقال:

(لم يروه عن محمد بن عيينة - أخي سفيان - إلا يعقوب).

قلت: ولم أجد له ترجمة وبقية رجاله موثوقون كلهم. وفي (المجمع) (٨/٢١) (رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه).

قلت: ثم عرفته وهو يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد نسب إلى جده. قال ابن أبي حاتم (٤/٢٠٣) (محله الصدق لا بأس به) وثّقه السمعاني فثبت الإسناد والحمد لله).

(٥) قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٢٠١).

عن حديث (من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتّق الله في الشطر الثاني).

قال الألباني (قال الهيثمي في (المجمع) (٤/٢٧٢): (رواه الطبراني في (الأوسط) وفيه عبد الرحمن عن أنس وعنه زهير بن محمد ولم أعرفه إلا أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فيكون إسناده منقطعاً وإن كان غيره فلم أعرفه.. والله أعلم).

قلت: بيَّنت رواية الحاكم أنه عبد الرحمن بن زيد ثم ذكر أنه ابن عقبة وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٣٣) وقال:

(يعدّ في أهل المدينة روى عن أنس بن مالك، روى عنه عمرو بن يحيى وسألت أبي عنه؟ فقال: ما بحديثه بأس).

وأورده ابن حبان في (الثقات) (١/١٢٥).

(٦) وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٣/١٩):

عن حديث (من أعان ظالماً بباطل ليدحض بباطله حقاً فقد برئ من ذمّة الله عز وجل وذمة رسوله).

قال الألباني (رواه الطبراني في "الكبير" قال: ثنا ابن حنبل: نا محمد بن أبان الواسطي: نا أبو شهاب عن أبي محمد الجزري - وهو حمزة النصيبي - عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً بتمامه).

ورجاله كلهم ثقات غير حمزة هذا وهو حمزة بن أبي حمزة الجزري النصيبي قال في (التقريب) (متروك متهم بالوضع).

قلت: ولم يعرفه شيخه الهيثمي حيث قال في (المجمع) (٢/٢/٥):

"رواه الطبراني وفيه أبو محمد الجزري حمزة ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح".

(٧) وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٢٧٢/٣).

عن حديث (كان يشرب في ثلاثة أنفاس إذا أدنى الإناء إلى فمه سمّى الله تعالى وإذا أخره حمد الله تعالى يفعل ذلك ثلاث مرات).

قال الألباني: (قال الهيثمي (٨١/٥).

"رواه الطبراني في "(الأوسط) وفيه عتيق بن يعقوب ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح".

قلت: ترجمته في (اللسان) ومنه نقلت توثيقه وله ترجمة أيضاً في "الجرح والتعديل" (٤٦/٢/٣).

(٨) وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٣٧٤/٤):

عن حديث لزريك ابن أبي زريك

(أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(١/٢٢١/٦٩) وعنه الضياء في (المختارة) (١/١٨٠/٥٨) وقال: (زريك بن أبي زريك وثّقه يحيى بن معين).

قلت: وكذلك وثّقه ابن الجنيد كما في (الجرح والتعديل) (٦٢٤/٢/١) ولم يعرفه الهيثمي فقال في (المجمع) (٣٩٧/١٠) وتبعه المناوي.

(رواه الطبراني وفيه زريك بن أبي زريك ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٤٥٤/٤).

(خير النساء التي تسُرُّه إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره).

قال الألبانى (له شاهد من حديث عبد الله بن سلام قال الهيثمى (٢٧٣/٤):
(رواه الطبرانى وفيه زريك بن أبى زريك ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).
قلت: (هو معروف وثقة).
(٩) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٣٣/٤):
عن حديث لأبى سليمان المؤذن عن زيد بن أرقم قال: (أستشهد عليٌّ الناس فقال: أنشد الله رجلاً سمع النبى ﷺ يقول:
(اللهم من كنت مولاه فعليٌّ مولاه اللهم وآلِ من والاه وعادِ من عاداه).
(قال فقام ستة عشر رجلاً فشهدوا).
(أخرجه أحمد (٣٧٠/٥) وأبو القاسم هبة الله البغدادى فى الثانى من (الأمالى) (ق ٢/٢٠) عن أبى إسرائيل الملائى عن الحكم عنه. وقال أبو القاسم: (هذا حديث حسن صحيح المتن).
وقال الهيثمى (١٠٧/٩):(رواه أحمد وفيه أبو سليمان ولم أعرفه إلا أن يكون بشير بن سليمان فإن كان هو فهو ثقة وبقية رجاله ثقات).
وعلّق عليه الحافظ ابن حجر بقوله:
(أبو سليمان هو زيد بن وهب كما وقع عند الطبراني).
قلت: هو ثقة من رجال البخاري لكن وقع عند أبى القاسم تلك الزيادة (المؤذن) ولم يذكروها فى ترجمة زيد هذا فإن كانت محفوظة فهى فائدة تلحق بترجمته).
(١٠) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٣٥/٥) عند حديث (لِيُصلَ الرجل فى المسجد الذى يليه ولا يتبع المساجد). رواه تمام الرازى (٢/٢١٧) عن بقية بن الوليد: ثنا مجاشع بن عمرو: حدثنى منصور بن أبى الأسود عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

قلت: وهذا إسناد مقطوع،وآفته من مجاشع،قال فيه ابن معين:"أحد الكذابين"وقد دلّسه بقية مرة، فقد رواه أبو الحسن الحربى فى "جزء من حديثه" (١/٣٩) عن بقية عن منصور بن أبي الأسودية فأسقط مجاشعاً من بينه وبين منصور ثم عنعنه لكن روى من غير طريقه فقال الطبرانى (٢/١٩٩/٣): ثنا محمد بن أحمد بن نصر الترمذى: ثنا عبادة بن زياد الأسدى: نا زهير بن معاوية عن عبيد الله بن عمر به.

وبهذا الإسناد أخرجه فى الأوسط (٢/٢٢ من ترتيبه) وقال: "لم يروه عن زهير إلا عبادة".

قلت: وهو صدوق لكن ابن نصر الترمذى ثقة اختلط اختلاطاً عظيماً له ترجمة فى "التاريخ" (٣٦٥/١-٣٦٦) و"اللسان" ولم يعرفه الهيثمى (٢٤/٢) وفى كلام الطبرانى ما يشير إلى أنه لم يتفرّد به فالسند جيِّد)

(١١) بل إننا نجد الحافظ الهيثمى لا يعرف رجالاً جماعة فى سند حديث واحد فيتعقبه الألبانى بأنه أى الألبانى يعرفهم جميعاً ولنضرب لذلك أمثلة:

أ - قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٤٩/٤):

عن حديث رواه الطبرانى فى معجمه الأوسط (لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أوّاب وهى صلاة الأوّابين).

قال (قلت: وهذا إسناد حسن رجاله موثقون وأما قول الهيثمى فى (مجمع الزوائد) (٢٣٩/٢): (رواه الطبرانى فى "الأوسط" وفيه محمد بن عمرو وفيه كلام وفيه من لم أعرفه).

فهو يشير بطرفه الأخير من كلامه إلى عمرو بن حمدان والراوى عنه نوح أو أحدهما وقد عرفتهما بالصدق:

أما عمرو بن حمدان فهو بصرى سكن الرى وروى عنه جمع من الثقات سمّاهم ابن أبى حاتم فى ترجمته (٢٢٧/١/٣) وقال عن أبيه: (صالح الحديث) وأما نوح بن أنس فهو المقرئ. قال ابن أبى حاتم (٤٨٦/١/٤):

(روى عنه أبى والفضل بن شاذان. سئل أبى عنه؟ فقال: صدوق).

وأما على بن سعيد فهو حافظ معروف مترجم فى (الميزان) و(اللسان) وغيرهما وفيه كلام يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن).

ب - قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٠٠/٤): عن حديث أبى أمامة (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك).

قال الألبانى: (لحديث أبى أمامة شاهد بنحوه رواه الطبرانى (٧٥٤/٣١٧/٢٠) عن مرة البهزى قال الهيثمى (٢٨٩/٧): (وفيه جماعة لم أعرفهم).

كذا قال ومن لم يعرفهم مترجمون فى "تاريخ البخاري" و"الجرح والتعديل" لابن أبى حاتم كما حققه صاحبنا الشيخ حمدى السلفى فى تعليقه على "المعجم" فالصواب أن يقال: (وفيه من لم يوثِّق إلا من ابن حبان فإنه وثّق أحدهم) والله أعلم.

أقول: بل إن الحافظ الهيثمى يقول عن الراوى فى موضع من كتابه (لم أعرفه) ويصرِّح فى موضع آخر بأنّ هذا الراوى (ثقة) والثقة معروف لدى من وثّقه وقد وصف الألبانى هذا الفعل من الحافظ الهيثمى بأنه تناقض!!! ولنضرب على ذلك مثالاً:-

قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٧١٢/١) عن حديث (المؤمن يألف ويؤلف ولا خير فى من لا يألف ولا يؤلف وخير الناس أنفعهم للناس).

(قال فى الجامع): رواه الدار قطنى فى (الأفراد) والضياء المقدسى فى (المختارة) عن جابر ثم رمز له السيوطى بالصحة ولم يتكلّم عليه الشارح بشىء وقد أورده الهيثمى فى "المجمع" (٢٧٣/١٠- ٢٧٤) بدون الجملة الأخيرة وقال:

(رواه أحمد والطبرانى وإسناده جيِّد ورواه الطبرانى فى (الأوسط) وفيه على ابن بهرام ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).

قلت: وليس هو فى المسند من حديث جابر رضي الله عنه وإنما فيه حديث سهل بن سعد وحديث أبى هريرة وقد تقدما آنفاً أقول هذا بعد مراجعة أحاديث جابر كلها من "المسند" حديثاً حديثاً والله أعلم بمنشأ هذا الوهم من الهيثمى وقد أورده فى مكان آخر (٨٧/٨) فلم يقع فى هذا الوهم حيث قال:

(رواه الطبرانى "فى الأوسط" من طريق على بن بهرام عن عبد الملك بن أبى كريمة ولم أعرفهما وبقية رجاله رجال الصحيح).

على أن فى كلامه هذا ما يناقض ما نقلناه عنه سابقاً الذى يفيده بعمومه أن عبد الملك بن أبى كريمة ثقة وهنا يجهله وهو معروف من رجال أبى داود فى (السنن) وهو صدوق صالح مات سنة أربع - وقيل: عشر - ومائتين كما فى "التقريب").

الأسباب التى تجعل بعض أئمة الحديث لا يعرفون أحد الرواة

لقد أوردنا جميع هذه الأقوال حتى لا يغترَّ بكلام الألبانى وحكمه على مالك الدّار بأنه (مجهول) وإلا فإنَّ مالك الدّار معروف موثّق -كما سنبيِّن فيما بعد- وأنّ قول الهيثمى فيه (لم أعرفه) لا يضرُّه شيئاً لأسباب ثلاث:

أولاً: قول (لا أعرفه) ليس جرحاً.

ثانياً: وجود جماعة كثيرين لم يعرفهم الهيثمى وقد عرفهم الألبانى وغيره.

ثالثاً: الحجة عند من عرف لا عند من لم يعرف.

والحافظ الهيثمى رضي الله عنه قد وقعت له أوهام فى كتابه (مجمع الزوائد) أراد الحافظ ابن حجر أن يتعقّبه فيها ثم ترك ذلك لما بلغه أن الهيثمى تغيّر منه.

على أنّ الألبانى قد قدّم لنا أسباباً يشرح بها لماذا لم يعرف الهيثمى بعض الرواة ولماذا لا يعرف بعض أئمة الجرح والتعديل بعض الرواة.

أ- قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٤٤٦/٢) عن حديث (الحسن والحسين سيدًا شباب أهل الجنة).

قال: وأما حديث أبى هريرة رضي الله عنه فيرويه محمد بن مروان الذهلى حدثنى أبو حازم حدثنى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره وفى أول زيادة: (إن ملكاً من السماء لم يكن زارنى فاستأذن الله عز وجل فى زيارتى فبشّرنى أن الحسن...) أخرجه الطبرانى (١/١٢٣/١).

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات كلهم غير الذهلى هذا قال الحافظ فى "التقريب" (مقبول).

وسقط من نسخة الهيثمى من "المعجم" "اسم" "محمد بن" فلم يعرفه فقال (١٨٣/٩): (رواه الطبرانى وفيه مروان الذهلى ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح).

ب- وكذلك يخبرنا الألبانى أن عِزَّة حديث الراوى قد يكون سبباً حاجباً لأئمة الجرح والتعديل عن معرفته وضرب لنا الألبانى مثلاً حاتم بن حُريث الطائى لم يعرفه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل.

قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢/١٦٩).

(حاتم هذا روى عنه سوى الجراح هذا معاوية بن صالح قال ابن أبى حاتم (٢٥٧/٢/١): قال ابن معين: لا أعرفه وسألت أبى عنه؟ فقال: (شيخ) قال الحافظ فى "التهذيب": (قلت: وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال عثمان بن سعيد الدارمى: ثقة. قال ابن عدى: لعزَّة حديثه لم يعرفه ابن معين وأرجو أنه لا بأس به).

أقول: وحديث مالك الدّار عزيز كحديث حاتم ابن حُريث الطائى فلا عجب إن لم يعرفه الهيثمى ولا المنذرى مثلما لا عجب أن لا يعرف حاتما يحيى بن معين إمام أئمة الجرح والتعديل.

على أن الألبانى يخبرنا أن مالك الدّار مترجم له فى كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم (٢١٣/١/٤) ولم يذكر فيه تعديلاً ولا تجريحاً فقول الهيثمى فيه (لم أعرفه) غير جائز وهو دليل على أنه لم يقف على ترجمته فى الجرح والتعديل قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٣٩/١):

عن حديث أخرجه ابن السنى بسند صحيح إلى فياض وهو ابن غزوان الضبِّى الكوفى قال أحمد: ثقة وشيخه عبد الله بن زبير هو ابن الحارث اليامى الكوفى قال ابن أبى حاتم (٦٢/٢/٢) عن أبيه:

(روى عنه الكوفيون) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فهو مستور ومثله يستشهد بحديثه إن شاء الله تعالى والحديث قال الهيثمى: (رواه الطبرانى وفيه من لم أعرفه).

قلت: وكأنه يعنى عبد الله بن زبيد وعليه فكأنه لم يقف على ترجمته فى (الجرح والتعديل) ولو أنه لم يذكر فيه تعديلاً أو تجريحاً فإن العادة أن لا يقال فى مثله (لم أعرفه) كما هو معلوم عند المشتغلين بهذا العلم الشريف.

ج/ يخبرنا الألبانى أن من الأسباب التى تجعل بعض أئمة الحديث لا يعرفون أحد الرواة أن يختلط عليه الراوى براوٍ بينهما إشتراك فى الاسم واسم الأب.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤١٤/٥) عند حديث:-

(من اغتسل يوم الجمعة كان فى طهارة إلى الجمعة الأخرى).

رواه ابن خزيمة (١٧٦) وابن حبان (٥٦١) والحاكم (٢٨٢/١) والطبرانى فى "الأوسط" (٢/٥٠ من ترتيبه) عن هارون بن مسلم العجلى البصرى: ثنا أبان بن يزيد

عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة قال:

دخل على أبى وأنا اغتسل يوم الجمعة فقال: غسلك هذا من جنابة أو للجمعة؟ قلت: من جنابة. قال: أعد غسلاً آخر، إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال الطبرانى: "لم يروه عن يحيى إلا أبان ولا عنه إلا هارون".

قلت: وهو صدوق كما قال الحافظ فى "التقريب".

ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين. وقال الحاكم:

"صحيح على شرط الشيخين وهارون بن مسلم العجلى، يقال له: الحنائى ثقة".

قلت: وهو ليس من رجال الشيخين بل ولا بقية الستة خلافاً لما يوهمه كلام الحاكم وإن وافقه الذهبى.

وأما ابن خزيمة فقد أعلّه بعنعنة يحيى فقال:

(... إن كان يحيى بن أبى كثير سمع الخبر من عبد الله بن قتادة).

قلت: قد احتج به الشيخان وغيرهما فالظاهر أن عنعنته إنما تضر فيما رواه عن أنس ونحوه. والله اعلم.

وأما قول المناوى فى "الفيض" عقب قول الحاكم المتقدّم:

"وتعقبه الذهبى فى "المذهب" فقال: هذا حديث منكر. وهارون لا يدرى من هو؟ "

قلت: وهذا من أوهام الذهبى فإنه ظنَّ أن هارون بن مسلم هذا هو الذى روى عن قتادة وعنه مسلم بن قتيبة وغيره، قال أبو حاتم فيه: "مجهول" وكذا فى "الميزان". ثم ذكر فيه عقبه هارون بن مسلم صاحب الحناء ونقل فيه قول أبى حاتم المتقدّم: "فيه لين" وقول الحاكم: "ثقة"

فاختلط عليه هذا بالذى قبله فى "المذهب" فنشأ الوهم.

د/ يخبرنا الألبانى أنّ من أسباب عدم معرفة الرواة هو أن يذكر الراوى باسم لا يعرفه كثير من الحفاظ.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤١٥/٥) عند حديث:-

(من أكل لحماً فليتوضأ).

أخرجه أحمد (١٨٠/٤، ٢٨٩/٥) عن معاوية بن صالح عن سليمان بن أبى الربيع - قال أحمد: هو سليمان بن عبد الرحمن الذى روى عنه شعبة وليث بن سعد- عن القاسم مولى معاوية قال:

(دخلت مسجد دمشق فرأيت أناساً مجتمعين وشيخاً يحدِّثهم قلت: من هذا؟ قالوا: سهل بن الحنظلية، فسمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره قلت: وهذا إسناد حسن بعد أن كشف لنا الإمام أحمد عن هوية سليمان بن أبى الربيع هذا فقد قال الهيثمى (٢٤٨/١) بعد ما عزاه لأحمد: "لم أر من ترجمه"

وهذه حقيقة فالرجل لم يتعرض له أحد يذكر بهذا الإسم الذى وقع فى هذا السند حتى ولا الحافظ فى "التعجيل" فرحم الله الإمام أحمد ما أكثر علمه وفوائده! وسليمان الذى روى عنه الليث وشعبة وهو ابن عبد الرحمن بن عيسى ويقال: سليمان بن يسار ويقال: سليمان بن أنس بن عبد الرحمن الدمشقى كما فى "التهذيب". قلت: وينبغى أن يزداد: (ويقال: سليمان بن أبى الربيع) قلت: وهو ثقة.

والقاسم هو ابن أبى عبد الرحمن صاحب أبى أمامة وهو حسن الحديث).

هـ/ يخبرنا الألبانى أنّ بعض أئمة الحديث يقول فى بعض الرواة: (مجهول) ومقصوده إنهم (وثّقوا توثيقاً مريضاً) وليس معناها إنهم غير معروفين.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (١٧٨/٥) عند حديث:-

(إذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه سرُّ الجنة).

أخرجه الغسوى فى "التاريخ" (٢٥٤/٢ - ٢٥٥) وكذا البخارى فى ترجمة سويد (١٤٦/٢/٢)، والبزار فى "مسندة" (٣٥١٢/١٩١/٤)، والطبرانى فى "المعجم الكبير" (٦٣٥/٢٥٤/١٨)، و "مسند الشاميين" (ص٣٦٧) كلهم عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق قال: حدثنى عمرو بن الحارث بن الضحاك قال: حدثنى عبد الله بن سالم عن الزبيدى قال حدثنى عبد الرحمن بن أبى عوف أن سويد بن جبلة حدثهم: أن عرباض بن سارية حدثهم يردّه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره، وزادوا إلا البزار:

"يقول الرجل منكم لداعيه: عليك بسر الوادى، فإنه أمرعه وأعشبه".

وقال البزار: "لا نعلمه عن العرباض إلا بهذا الإسناد"

قلت: وهو ضعيف لما يأتى.

وقال الهيثمى (١٧١/١٠): "رواه الطبرانى، ورجاله وثّقوا".

وقال فى موضع آخر (٣٩٨/١٠): "رواه البزار، ورجاله ثقات"!

كذا قال، وقلّده الأعظمى -كعادته-، وأعجب منه ما فعله المناوى، فإنه نقل قول الهيثمى الأول، ثم قال عقبه:

"وبه يعلم أن رمز المؤلف لحسنه تقصير، وحقّه الرمز لصحته"! وقلّده القائمون على طبع "الجامع الكبير" (١٩٣٩/٥٨٨/٥/١) كعادتهم أيضاً! ووجه الخطأ من ناحيتين: الأولى: أن قوله: "رجاله ثقات"، لا يعنى أن الإسناد صحيح، لما تقدّم بيانه أكثر من مرة فكيف وهو تعقبه فى قوله الأول: "رجاله وثّقوا: فإنّ هذا فيه إشارة إلى أن بعض رجاله وثّقوا توثيقاً مريضاً.

ويكثر من هذا التعبير الحافظ الذهبى فى كتابه "الكاشف" وقد تتبعت قوله هذا فى عشرات التراجم، فوجدتها كلّها أو جلّها ممن تفرّد إبن حبان بتوثيقه، ويقول فيهم وفى أمثالهم فى "الميزان": "مجهول" ويقول الحافظ "مقبول").

و/ يخبرنا الألبانى أن الأمر قد يصل إلى حدٍ يكون مشكلاً فلا يترجح من هو الراوى.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤٢٧/٥) عند حديث:-

(من باع داراً ولم يجعل ثمنها فى مثلها لم يبارك له فيها).

أخرجه البخارى فى "التاريخ" (٣٢٨/٢/٤) وابن ماجة (٩٧/٢) والطيالسى (٢٦٣/١) وابن عدى (١/٣٥٨) عن يوسف بن ميمون عن أبى عبيدة بن حذيفة عن أبيه حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف يوسف بن ميمون - هو المخزومى مولاهم الكوفى الصباغ ضعيف ومع ذلك قال ابن عدى:

هذا الحديث لا أرى فيه بأساً"

قلت: لعلّ ذلك لأنه تابعه يزيد بن أبى خالد الدالانى عن أبى عبيدة به.

أخرجه البخارى أيضاً وكذا الطيالسى والبيهقى (٣٣/٦).

ويزيد هذا -هو أبو خالد الدالانى- من رجال "التهذيب" قال الحافظ: "صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس".

ولم يعرفه البوصيرى فى "زوائده" فقال (١/١٥٥):

"لم أعلم يزيد بن أبى خالد بعدالة و لا جرح".

قلت: والسبب فى ذلك أنه عزاه للبيهقى فقط، ووقع فيه:" يزيد بن أبى خالد" ليس فيه زيادة:" الدالاني" وهى ثابتة عند البخارى ثم هو مشهور بكنيته واسم أبيه

عبد الرحمن فهو يزيد بن عبد الرحمن وهكذا ذكروا اسمه لما ترجموا الإبن فى كنيته المذكورة فخفى أمره على البوصيرى.

أقول: ومن ضعفه أنه إضطرب فى إسناده فرواه وهب بن جرير: نا شعبة عنه به مرفوعاً.

أخرجه من هذا الوجه البخارى والبيهقى وأبو جعفر الرزاز فى "حديثه" (١/٧٥/٤) وتابعه سلم بن قتيبة سمع شعبة دفعه.

أخرجه البخارى.

وخالفهم ابن مهدى وغندر وآدم ثلاثتهم عن شعبة به موقوفاً على حذيفة. أخرجه البخارى عنهم.

وتابعهم الطيالسى فقال: حدثنا شعبة به موقوفاً.

وقد ذكر ابن أبى حاتم فى "العلل" (٢/٢٩٠) هذا الإختلاف على شعبة، وساق رواية وهب المرفوعة ورواية الطيالسى الموقوفة ثم قال عن أبيه:

"موقوف عندى أقوى، ويزيد أبو خالد ليس بالدالاني".

كذا قال! وبعد تصريح البخارى فى بعض روايات الحديث بأنه الدالانى فلا وجه للنفى لأنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ.

(تنبيه): بعد كتابة ما تقدّم رجعت إلى بعض أصولى القديمة التى عندى فوجدت فيه أن أبا يعلى الموصلى أخرج الحديث فى "حديث محمد بن بشار" (١/١٢٧) من طريق شعبة بسنده المتقدم عن حذيفة مرفوعاً وموقوفاً والوقف أكثر. وجاء فى بعض طرقه ما يأتى:

"قال بندار -هو محمد بن بشار-: فقلت لعبد الرحمن بن مهدى: تحفظ هذا الحديث عن شعبة؟ قال: نعم. قلت: حدثنى به. فقال: حدثنى شعبة عن يزيد أبى خالد. قلت له: الدالاني؟ قال: ليس بالدالانى. فقلت له: فإن ههنا من يرويه عن شعبة عن يزيد أبى خالد الدالانى فألح علىّ؟ قلت: حرمى بن عمارة قال: ويحه! ما أقل علمه بالحديث! يزيد الدالانى أصغر من أن يسمع من أبى عبيدة بن حذيفة.

قلت: ولا أجد ما يحملنا على نفى سماعه منه، فأبو عبيدة تابعى من الطبقة الثانية عند الحافظ وقد ذكروا له -أعنى أبا خالد- رواية عن قتادة وهو رأس الطبقة الرابعة عنده وعن أبى إسحاق السبيعى وهو من الطبقة الثالثة، ويحيى بن إسحاق بن

عبد الله بن طلحة الأنصارى وإبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى وهما من الخامسة، وكل هؤلاء رووا عن الصحابة كأبى عبيدة فما الذى يمنع أن يكون أبو خالد سمع منه كما سمع من هؤلاء التابعين الذين ذكرنا وغيرهم ممن لم نذكر؟ بل هذا هو الذى يشير إليه صنيع الحافظ فى ترجمة أبى خالد فإنه قال: "إنه من السابعة".

وقد ذكر فى المقدمة أن الطبقة السادسة هم الذين عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كإبن جريج وأن السابعة كبار أتباع التابعين كمالك والثورى.

فإذن أبو خالد الدالانى فى اطلاع الحافظ العسقلانى -وكفى به حجة فى هذا العلم- هو من كبار أتباع التابعين فليس هناك ما يمنع من إمكان سماعه من الطبقة الثانية وهى تعنى كبار التابعين. والله أعلم.

ومما يسترعى الانتباه أن هذا النفى الذى رواه أبو يعلى عن محمد بن بشار عن ابن مهدى قد روى البخارى عنه ما ينافيه وعليه اعتمدت فى إثبات أنه الدالانى فقد قال فى ترجمة يزيد أبى خالد الواسطى عن إبراهيم السكسكى: قال لى محمد بن بشار: نا ابن مهدى وغندر عن شعبة عن يزيد بن خالد الدالانى عن أبى عبيدة... فعلق عليه المحقق اليمانى بقوله:

"هكذا فى الأصلين وكأنه من أوهام ابن بشار زاد كلمة:" "ابن" وزاد "الدالاني". والله أعلم"

وكان عمدته فى هذا التوهيم قول ابن أبى حاتم المتقدم:

"وليس بالدالاني"

وقد نقله اليمانى عنه قبيل تعليقه المذكور.

وبالجملة فهذه مسألة مشكلة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق فإنّ تخطئة الإمام البخارى أو أحد رواته الثقات ليس بالأمر الهيِّن فعسى الله أن ييسر لى أو لغيرى ممن له عناية بهذا العلم الشريف ما يكشف عن الحقيقة ويزيل المشكلة ولكن ذلك لا يمنع من تحسين الحديث. والله سبحانه و تعالى أعلم).

ز - أما الحافظ المنذرى على وجه الخصوص فقوله: (لم أعرفه) سببه فيه أمور هو معذور بها:

أولاً: أنه أملى كتابه من ذاكرته وحفظه وكتبه غائبة عنه.
ثانياً: عِزَّة حديث مالك الدار.
ثالثاً: ضيق وقته وعدم اتساع مجاله.
رابعاً: ترادف همومه واشتغال باله.

فلا عجب إذن أن يقول فى مالك الدار (لم أعرفه) وقد نصّ الحافظ المنذرى على هذه الأسباب كلّها فى آخر كتابه الترغيب والترهيب (٤/٧٩) قال الحافظ المنذرى:

(قال الحافظ زكى الدين عبد العظيم مملى هذا الكتاب رضى الله عنه وقد تمّ ما أرادنا الله به من هذا الإملاء المبارك ونستغفر الله سبحانه ممّا زلّ به اللسان أو داخله ذهول أو غلب عليه نسيان فإنَّ كل مصنّف مع التؤدة والتأنّى وإمعان النظر وطول التفكر قلّ أن ينفك عن شئ من ذلك فكيف بالمملى مع ضيق وقته وترادف همومه واشتغال باله وغربة وطنه وغيبة كتبه وقد اتّفق إملاء عدة من الأبواب فى الأماكن كان الأليق بها أن تذكر فى غيرها وسبب ذلك عدم استحضارها فى تلك الأماكن وتذكرها فى غيرها فأمليناه حسب ما اتّفق وقدّمنا فهرست الأبواب أول الكتاب لأجل ذلك وكذلك تقدّم فى هذا الإملاء أحاديث كثيرة جداً صحاح وعلى شرط الشيخين أو أحدهما وحسان لم ننبّه على كثير من ذلك بل قلت غالباً إسناده جيِّد أو رواته ثقات أو رواة الصحيح أو نحو ذلك وإنما منع من النص على ذلك تجويز وجود علَّة لا تحضرنى مع الإملاء وكذلك تقدم أحاديث كثيرة غريبة أو شاذة متناً أو إسناداً لم أتعرض لذكر غرابتها وشذوذها والله اسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به إِنه ذو الطول الواسع والفضل العظيم).

القول الفصل

تتبنى دعوى الألبانى فى عدم الاحتجاج بخبر مالك الدار على أنه مجهول ولم يوثّقه أحد وقد بينّا فيما سبق من هذا البحث أنّ الاحتجاج لرد خبر مالك الدار بكونه مجهولاً احتجاج باطل ولو سلمنا -جدلاً- بأنه لم يثبت توثيقه وبينّا على مقتضى القواعد الحديثية المعمول بها عند كثير من المحققين أن المجهول من الطبقة الأولى من التابعين له حكم القبول وأسقطنا دعوى الألبانى فى سَوْقه لفظ مجهول فى وصف مالك الدار سوق الجرح كما أن استناده إلى أنّ ابن أبى حاتم أشار إلى جهالته استناد باطل فإن ابن أبى حاتم يُبيِّض لبعض أهل التراجم فلا يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً ويجهِّل بعضهم فمن سوَّى بين التصرُّفين من تصرُّفات ابن أبى حاتم فقد نسب إليه ما لم يعتمده ولم يقله وجعل تصرفه فى الحالين كشىء واحد.... وهو عين ما فعله الألبانى فأعطى الدليل على خطأه ووهمه كما بينا أن كلامه على تصحيح الحافظ ابن حجر لجميع السند هو أيضاً باطل لوجوه سقناها تجدها فيما سبق من هذا البحث وبيّنا أيضاً أنّ احتجاجه بقول المنذرى والهيثمى فى مالك الدار (لا نعرفه) احتجاج باطل وفرقنا بين معنى (لا نعرفه) ومعنى (مجهول) بفارق أن الثانية جرح والأولى ليست كذلك وكشفنا عن مجازفة الألبانى فى إيراده للقصة التى رواها الحافظان المنذرى والهيثمى فيرجع إلى ذلك فى محله.

ومقصودنا فى هذا الباب أن نورد أسماء بعض الأئمة الذين نصوا تصريحاً أو تضميناً على توثيق مالك الدّار وتعديله.

أولاً: الحافظ أبو يعلى الخليلى:-

قال الحافظ الخليلى فى كتابه (الإرشاد فى معرفة علماء الحديث) (٣١٣/١):

(مالك الدّار مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه: تابعيٌّ قديم متّفق عليه. أثنى عليه التابعون وليس بكثير الرواية روى عن أبى بكر الصديق وعمر. وقد أنتسب ولدُهُ إلى حُبْلانَ ناحيةً حدثنى محمد بن أحمد بن عبدوس المزكى أبوبكر النيسابورى، حدثنا عبد الله بن محمد بن الحسن الشرقى حدثنا محمد بن عبدالوهاب قال: لعلىّ بن هشام العامرى الكوفى: لِمَ سُمِيّ مالك الدار؟ فقال: الدارِيُّ المتطيِّبُ.

حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح حدثنا عبد الله بن محمد البغوى حدثنا أبوخيثمة حدثنا محمد بن خَازِم الضرير حدثنا الأعمش عن أبى صالح عن مالك الدار قال أصاب الناس قحط فى زمان عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا نبى الله استسقِ الله لأمتك!!

فرأى النبى ﷺ فى المنام فقال: (إئت عمر فأقرئه السلام وقل له: إِنكم مسقون فعليك بالكيس الكيس.

قال: فبكى عمر. وقال يا رب ما آلو إلا ما عَجزت عنه.

يقال أن أبا صالح سمع من مالك الدار هذا الحديث والباقون أرسلوه)

أقول: قول الحافظ الخليلى عن مالك الدار: (تابعيٌّ قديم متفق عليه أثنى عليه التابعون). نص صريح فى توثيقه فمن يُثنى عليه التابعون كيف يُجَهِّلُه الألبانى؟!!

(وأثنى عليه) فى اصطلاح الحافظ الخليلى واصطلاح جميع المحدِّثين معناها التوثيق. وانظر إن شئت إلى هذه القائمة من التراجم فى كتاب (الإرشاد) للحافظ الخليلى.

معجم (أثنى عليه)

١. محمد بن حبان البغوى (٢٥١/١) ثقة... قرين أحمد وثَّقه وأثنى عليه.
٢. عبدان (٢٧٣/١) إمام حافظ أثنى عليه البخارى.
٣. محمد بن أبى ذئب (٢٨٥/١) ثقة أثنى عليه مالك.
٤. عبد الله بن نافع الصائغ (٣١٦/١) ثقة أثنى عليه الشافعى.
٥. إبراهيم بن عرعرة (٥٩١/٢): حافظ كبير ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين كان أبو يعلى الموصلى يثنى عليه.
٦. محمد بن أبى زكريا (٦٥٩/٢) ثقة...أخذ عنه بن لال وابن شعيب وأخذ عنه بن أبى زرعة القزوينى وأثنوا عليه.
٧. أبو إسحاق بن موسى الرازى (٦٦٨/٢): ثقة إمام... أثنى عليه أحمد بن حنبل.
٨. المنذر بن شاذان (٦٧٣/٢): ثقة... زكّاه ابن أبى حاتم وأثنى عليه.
٩. القاسم بن محمد بن ميمون (٧٠٩/٢): حافظ... رأيت شيوخنا أثنوا عليه.
١٠. عبد الرازق بن خشرمأه (٧١٩/٢): مُعدَّل صالح... حدَّثنا عنه جماعة من شيوخنا وأثنوا عليه.

١١. محمد بن أحمد بن يعقوب (٢/ ٧٣٠): ثقة... سمعت أبا حاتم اللبان الحافظ يروى عنه ويثنى عليه.

١٢. أبو الفضل العباس النيسابورى (٣/ ٨٣٣):سمعت الحاكم أبا عبد الله يُثنى عليه ويوثِّقه.

١٣. الحسن بن هارون النيسابورى (٣/ ٨٣٤): روى عنه مكى بن عبدان وأبو حامد الشرقى وأثنيا عليه.

١٤. أبو بكر الرقاق (٣/ ٨٣٤): أثنوا عليه وزكّاه الحاكم فى كتاب النيسابوريين.

١٥. حسان بن محمد (٣/ ٨٤٢): ثقة إمام.. أثنى عليه الحاكم.

١٦. أبو أحمد الكرابيسى (٣/ ٨٤٧): سمعت عبد الله بن أبى زرعة الحافظ يثنى عليه ويخرّجه فى تصانيفه.

١٧. الحسين بن الحكم بن أيوب (٣/ ٨٤٩): أثنى عليه الحاكم

١٨. محمد بن حمدان النيسابورى (٣/ ٨٥٠): سمعت الحاكم أبا عبد الله يثنى عليه ويوثّقه.

١٩. أبو بكر الجوزقى (٣/ ٨٥٨): سألت عنه الحاكم فأثنى عليه ووثّقه.

٢٠. إبراهيم بن يحيى (٣/ ٨٦٢): من الثقات الكبار.. سمعت بن أبى زرعة الحافظ يزكِّيه ويثنى عليه.

٢١. عتبة بن عبد الله اليحمدى (٣/ ٩٠٣): ثقة.. روى عنه الكبار بمرو وابن خزيمة النيسابورى وأثنى عليه.

٢٢. أحمد بن يسار المروزى (٣/ ٩٠٤): ثقة كبير.. أخرجه المتأخرون فى تصانيفهم لصحة حديثه وأثنى عليه الطوسى.

أقول: بل الأمر أعلى من ذلك وأرفع.. فإنّ من تتبّع قول الحافظ الخليلى (متّفق عليه) فى كتاب (الإرشاد) يعلم أنه لا يطلق هذه الكلمة إلا وهو يعنى أعلى درجات التوثيق والتعديل وأنظر إن شئت إلى قائمة أسماء الرواة الذين قال فيهم الحافظ الخليلى (متفق عليه) ينتج لك النظر فيها أنّ مالك الدار موثّق فى أعلى درجات التوثيق.. وأنه يُقرن فى توثيقه بالإمام البخارى ومسلم وأبى داوود والترمذى وأحمد بن حنبل وأبى زرعة الرازى وأبى حاتم الرازى وأبى يعلى الموصلى ويزيد بن هارون ومحمد بن يحيى الذهلى وأبى عاصم النبيل وزكريا الساجى ووكيع بن الجراح وقتيبة

بن سعيد ومكى بن إبراهيم وأبى الوليد الطيالسى وعثمان بن سعيد الدارمى وإسحق بن راهوية ودحيم وابن خزيمة ومكى بن عبدان وأبى على النيسابورى وابن أبى سلمة الماجشون وسفيان بن عيينة ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن عبد الحكم والربيع بن سليمان المرادى ونافع مولى بن عمر وسعيد بن منصور صاحب السنن وأحمد بن نصر الخزاعى وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب.. إلى آخر ما ستراه من أسماء الأئمة الحافظ.. وكلهم وصفهم الخليلى بقوله (متّفق عليه) وهو عين ما وصف به مالك الدّار.. فكيف يقول الألبانى عنه: (مجهول)!!! ويحكم على خبر من روايته بأنه (ضعيف)!! محتجاً فى ذلك بسكوت ابن أبى حاتم الرازى مع أن الحافظ الخليلى قد اطّلع على كتاب ابن أبى حاتم.. وأثنى على مالك الدار بنفس ما أثنى به على أبى حاتم الرازى أى بقول (متفق عليه).

معجم (متفق عليه)

١- عبيد الله بن عمر العمرى (١٩٢/١): متفق عليه مخرَّج

٢- شعيب بن أبى حمزة (١٩٨/١): ثقة متفق عليه حافظ وأثنى عليه الأئمة أحمد وغيره.

٣- نافع مولى بن عمر (٢٥٠/١): من أئمة التابعين من أهل المدينة إمام فى العلم متفق عليه صحيح الرواية.

٤- معبد بن عيسى القزاز (٢٢٧/١): قديم متفق عليه مخَّرج رضى الشافعى روايته.

٥- أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الأويسى (٢٢٩/١): ثقة متفق عليه مخرّج.

٦- سعيد بن منصور (٢٣١/١): ثقة متفق عليه.

٧- عبد الله بن إدريس الأودى (٢٣٤/١): ثقة متفق عليه.

٨- أبو عاصم النبيل (٢٣٩/١) (٥١٩/٢): إمام متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً... مخرج فى الصحيحين متفق عليه.

٩- عبد الله بن داوود الخريبى (٢٤١/١): متفق عليه مخرج فى الصحيحين.

١٠- على بن الجعد الجوهرى (٢٤٤/١): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.

١١- إسحق ومحمد أبناء عيسى الطباع (٢٤٤/١): متفق عليهما ثقتان.

١٢- الهيثم بن خارجة (٢٤٥/١): ثقة متفق عليه.

١٣- خلف بن هشام البزار (٢٤٥/١): ثقة متفق عليه.

١٤- أحمد بن نصر الخزاعى (٢٤٧/١): ثقة متفق عليه.
١٥- عبد الأعلى بن حماد النرسى (٢٥٣/١): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
١٦- عبد الرحمن بن القاسم (٢٥٤/١): متفق عليه.
١٧- عبد الله بن وهب (٢٥٥/١): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
١٨- عبد الله بن يوسف التنّيسى (٢٦٢/١): ثقة متفق عليه أكثر عنه البخارى فى الصحيح.
١٩- عبد الأعلى بن مسهر (٢٦٥/١): ثقة حافظ إمام متفق عليه.
٢٠- مكى بن إبراهيم (٢٧٤/١) (٩٣٢/٣) ثقة متفق عليه أخرجه البخارى فى الصحيح وأكثر عنه.
٢١- هشام بن يوسف (٢٧٨/١): ثقة متفق عليه مخرّج روى عنه الأئمة كلهم.
٢٢- عبد العزيز الماجشون (٢٨٦/١): ثقة فى روايته متفق عليه مخرّج فى الصحيحين.
٢٣- عبيد الله بن عمر العمرى (٢٩٣/١): حافظ متقن ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين روى عنه الأئمة الكبار.
٢٤- مالك الدّار (٣١٣/١): تابعى قديم متفق عليه أثنى عليه التابعون.
٢٥- سفيان بن عيينة (٣٥٤/١): إمام متفق عليه بلا مدافعة.
٢٦- عمرو بن الحارث المدنى (٤٠٣/١): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
٢٧- يونس بن عبد الأعلى (٤٢٥/١): ثقة متفق عليه.
٢٨- عبد الله بن عبد الحكم المصرى (٤٢٦/١): ثقه كبير متفق عليه.
٢٩- الربيع بن سليمان المرادى (٤٢٨/١): ثقة متفق عليه
٣٠- الوليد بن مسلم (٤٤١/١): مقدّم على جميع أهل الشام متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
٣١- دحيم (٤٥٠/١): أحد حفاظ الأئمة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
٣٢- معاذ بن معاذ العنبرى (٤٨٩/٢) متفق عليه كتب عنه الكبار.
٣٣- حماد بن زيد (٤٩٧/٢): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين رضيه الأئمة.
٣٤- أبو الوليد الطيالسى (٥١٣/٢): متفق عليه فى الصحة مخرج فى الصحيحين.
٣٥- محمد بن المثنى العنزى (٥١٦/٢): متفق عليه سمع منه الأئمة.

٣٦- محمد بن كثير العبدى (٢/٥٢٥): ثقة متفق عليه مكثر منه البخارى فى الصحيح.

٣٧- زكريا بن يحيى الساجى (٢/٥٢٧): متفق عليه مجروحٌ من جرّحه موثّقٌ من وثّقه.

٣٨- جرير بن عبد الحميد الضبّى (٢/٥٦٨): ثقة متّفق عليه مخرج فى الصحيحين.

٣٩- وكيع بن الجراح (٢/٥٧٠): ثقة إمام متفق عليه مخرج فى الصحيحين.

٤٠- ثابت بن محمد العابد (٢/٥٧٣): ثقة متفق عليه.

٤١- محمد بن عبد الله بن نمير (٢/٥٧٧): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.

٤٢- يزيد بن هارون (٢/٥٨٤): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.

٤٣- إبراهيم بن عرعرة (٢/٥٩١): حافظ كبير ثقة متّفق عليه مخرج فى الصحيح.كان أبو يعلى الموصلى يثنى عليه.

٤٤- يوسف بن موسى الرازى (٢/٦٠٢): ثقة مّتفق عليه مخرج فى الصحيحين.

٤٥- أحمد بن إبراهيم الدورقى (٢/٦٠٢): ثقة متّفق عليه.

٤٦- إسماعيل بن إِسحق بن حماد بن زيد (٢/٦٠٧): الثقة الكبير فى وقته متفق عليه.

٤٧- عبد الله بن سليمان بن الأشعث (٢/٦١٠): الإمام ببغداد فى وقته عالم متفق عليه إمام ابن إمام.

٤٨- أبو يعلى الموصلى (٢/٦١٩): ثقة متفق عليه.

٤٩- أبو حفص الدينورى (٢/٦٢٨): ثقة إِمام عالم متفق عليه... كنت له معرفة كبيرة وديانة كتب عنه العلماء.. وهو متفق عليه فى روايته وكلامه وعلمه.

٥٠- أبو زرعة الرازى (٢/٦٧٨): الإمام المتفق عليه بلا مدافعة بالحجاز والعراق والشام ومصر والجبل وخراسان ولا يختلف فيه أحد.

٥١- أبو حاتم الرازى (٢/٦٨١): الإمام المتفق عليه بالحجاز والشام ومصر والعراق والجبل وخراسان بلا مدافعة.

٥٢- أبو عبد الله بن ضريس الرازى (٢/٦٨٤): ثقة متفق عليه.

٥٣- إِسحق بن محمد بن كيسان (٢/٦٩٥): ثقة متفق عليه.

٥٤- أبو سعيد بن سلمة القزوينى (٢/٧١٤): ثقة متفق عليه.

٥٥- الحسن بن أيوب بن مسلم (٢/٧١٤): ثقة متفق عليه.

٥٦- محمد بن هارون بن الحجاج (٧٣٣/٢): ثقة متفق عليه.

٥٧- محمد بن جعفر بن طرخان (٧٣٣/٢) ثقة متفق عليه.

٥٨- أبو القاسم الصيدنانى (٧٣٧/٢): ثقة مُزكَّى متفق عليه.

٥٩- أبو القاسم عبد العزيز بن مالك (٧٤٠/٢): ثقة مُزكّى متفق عليه.

٦٠- على بن الحسن بن كثير (٧٥٩/٢): ثقة متفق عليه.

٦١- يحيى بن يحيى الزاهد (٨٠٣/٢): العدل المتفق عليه المخرج فى الصحيحين.

٦٢- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب (٨٠٤/٢): ثقة متفق عليه.

٦٣- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم (٨٠٥/٢): ثقة متفق عليه ومخرج فى الصحيحين.

٦٤- محمد بن يحيى الذهلى (٨١٠/٢): ثقة متفق عليه يقارن.

٦٥- يحيى بن محمد بن يحيى الذهلى (٨١٠/٢): ثقة متفق عليه.

٦٦- أبو الحسن الدارابجردى (٨١٧/٢): ثقة متفق عليه.

٦٧- أبو العباس السَّراج (٨٢٨/٣): ثقة متفق عليه من شرط الصحيح.

٦٨- أبو بكر بن خزيمة (٨٣١/٣): أتفق فى وقته أهل المشرق أنه إمام الأئمة.

٦٩- مكى بن عبدان (٨٣٦/٣): إمام فى وقته ثقة متفق عليه.

٧٠- أبو على النيسابورى (٨٤٢/٣): الحافظ الكبير إمام فى وقته متفق عليه.

٧١- أحمد بن زكريا النيسابورى (٨٥٨/٣): ثقة متفق عليه.

٧٢- أبو بكر الجوزفى (٨٥٨/٣): ثقة متفق عليه.. سألت عنه الحاكم فأثنى عليه.

٧٣- أبو عبدالرحمن الأزدى (٨٦٠/٣): ثقة متفق عليه.

٧٤- أبو الطيب الصعلوكى (٨٦١/٣): الإمام فى وقته متفق عليه عديم النظير فى وقته علماً وديانة.

٧٥- ابوطاهر الزيادى (٨٦٢/٣): ثقة متفق عليه.

٧٦- أبو الحسن الحكّانى (٨٧٣/٣): ثقة متفق عليه.

٧٧- على بن حجر المروزى (٩٠٣/٣): ثقة متفق عليه.

٧٨- الإمام الترمذى (٩٠٤/٣): ثقة متفق عليه.

٧٩- محمد بن مقاتل المروزى (٩٠٥/٣): ثقة متفق عليه يكثر عنه البخارى فى الصحيح.

٨٠- عمر بن علك المروزى (٣/٩٠٦): متفق عليه.

٨١- عبد بن عمر بن علك (٣/٩٠٧): ثقة متفق عليه

٨٢- أحمد بن سعيد الرباطى (٣/٩٠٨): ثقة متفق عليه أخرجه مسلم فى الصحيح وأكثر عنه.

٨٣- إسحق بن راهويه (٣/٩٠٣): الإمام المتفق عليه شرقاً وغرباً كان إمام هذا الشأن حفظاً وعلماً وفقهاً وفى العلوم كلها... وكان يقارن بأحمد بن حنبل أخرجه البخارى والائمة كلهم فى الصحاح.

٨٤- قتيبة بن سعيد (٣/٩٣٥): الثقفى المتفق عليه.

٨٥- محمد بن أبان البلخى (٣/٩٤١): ثقة متفق عليه أخرجه البخارى فى الصحيح.

٨٦- عبد الصمد بن مسمار (٣/٩٤٢): ثقة متفق عليه.

٨٧- يحيى بن موسى البلخى (٣/٩٤٥): ثقة متفق عليه روى عنه البخارى فى الصحيح.

٨٨- أبو بكر بن أبى يزيد (٣/٩٥٢): ثقة متفق عليه.

٨٩- محمد بن إدريس السامى (٣/٩٥٣): ثقة متفق عليه.

٩٠- محمد بن عبد الرحمن الدغولى (٣/٩٥٣): ثقة متفق عليه.

٩١- عبد الله بن محمد المسندى (٣/٩٥٦): الثقة المتفق عليه.

٩٢- الإمام البخارى (٣/٩٥٨): الإمام المتفق عليه بلا مدافعة.

٩٣- محمد بن يوسف البيكندى (٣/٩٧٠): ثقة متفق عليه.

فهؤلاء أزيد من تسعين راوٍ يقول فيهم الحافظ الخليلى ما قاله فى مالك الدار: (متفق عليه) يعنى بذلك التوثيق ولا يجوز أن يقال أنّ الخليلى يطلق هذه العبارة (متفق عليه) جزافاً فإنّ من يَتَتَبّع صنيعه فى كتاب (الإرشاد) يعلم يقيناً أنه يفرق بين عبارة (متفق عليه) وعبارات مثل (لايتفق عليه) و(لامتفق عليه) و(غير متفق عليه) و(لم يتفقوا عليه) وانظر هذه القائمة -إن شئت-:-

معجم (لم يتفقوا عليه)

١. قرة بن عبدالرحمن(١/٢٠٠): قديم لم يتفقوا عليه

٢. إسحق بن أبى فروة (١/٢٢٨): غير متفق عليه ولا مخرج فى الصحاح.

٣. إبراهيم بن إسحق الصينى (١/٢٣٥): اختلف فيه.

٤. بقية بن الوليد الحمصى (٢٦٦/١): اختلفوا فيه.
٥. بكر بن الشرود الصنعانى (٢٧٩/١): شيخ قديم لم يتفقوا عليه.
٦. مطّرف بن مازن (٢٨٠/١): روى عن مالك لم يتفقوا عليه.
٧. أبو معشر نجيح (٣٠٠/١): ضعّفوه فى الحديث لم يتفقوا عليه.
٨. أيوب بن سويد (٤١٨/١): لم يرضوا حفظه غير متفق عليه.
٩. رشدين بن سعد (٤٢١/١): ضعّفوه ولم يتفقوا عليه.
١٠. سليمان بن كثير العبدى (٥٢٥/٢): لم يتفقوا عليه.
١١. محمد بن أبى الوضاح (٥٩٣/٢): صدوق غير متفق عليه.
١٢. سيف بن المبارك الدينورى (٦٢٥/٢): قديم... غير قوي ولا متفق عليه يكتب حديثه ولا يحتجُّ به.
١٣. الهيثم بن عدى (٨٩٥/٣): كبير المحل غير متفق عليه، ليّنوه.
١٤. محمد بن إسحق بن راهويه (٩١١/٣): الحفاظ لم يرضوه ولم يتفق عليه أهل خراسان.
١٥. بشار بن قيراط البلخى (٩٢٥/٣): لا يتفق عليه حفاظ خراسان.

فانظر يا رعاك الله إلى الحافظ الخليلى وهو يقرن قوله (لم يتفقوا عليه) بقوله (ضعفوه) (لم يرضوا حفظه) (غير قوي) (لا يحتج به) (ليّنوه) (صدوق) وهذه الأخيرة ليس من الكلمات المشعرة بالقوة بل إلى الضعف ما هى.

والحافظ الخليلى ليس هو أول الأئمة الذين استخدموا هذه العبارة: (متفق عليه) يعنون بها: أعلى درجات التوثيق فقد سبقه إلى ذلك الإمامان: عبد الله بن محمد الحافظ وابن أبى حاتم الرازى.

قال الحافظ الخليلى فى ترجمة عثمان بن سعيد الدارمى (٨٧٧/٣).

(كبير المحل عالم بهذا الشأن يقارن بالبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم... سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: كان عثمان بن سعيد ثقة متفقاً عليه).

وقال الحافظ الخليلى فى ترجمة الحسن بن منصور الطوسى (٨٦٦/٣).

(ثقة عالم بهذا الشأن سئل ابن أبى حاتم الرازى عنه فقال: ثقة معتمد عليه).

-وقد تداول أئمة الحفاظ من أهل هذا الشأن عبارة الخليلى: (متفق عليه) - بمعنى التوثيق- من غير نكير منهم على الخليلى وانظر إن شئت تراجم معجم (متفق

عليه) السابق فى كتاب الحافظ الذهبى (سير أعلام النبلاء) وفى كتاب الحافظ بن حجر (تهذيب التهذيب) بل إن الحافظ بن حجر يسوق عبارة الخليلى (متفق عليه) ليؤكد بها معنى التوثيق للراوى. ومن تتبع صنيع الحافظ فى تراجم (متفق عليه) علم صحة ما نقول. فلا غرابة إذن والحال ما ذكر أن يصحِّح إسناد خبر مالك الدار... وإنما الغريب أن لا يعلم ذلك مُحدِّث الديار الشامية... (الذى ما رأت عيناى مثله!!! وما أظنه رأى مثل نفسه!!!).

ومما يدلك على أن الحافظ الخليلى يعنى بقول (متفق عليه) أعلى درجات التوثيق: الحجة والإتقان والحفظ أن تنظر ما قاله فى ترجمة محمد بن الوليد الزبيدى وما استطرد فيه عند ترجمة عمر بن الحارث بن يعقوب.

قال الخليلى فى ترجمة محمد بن الوليد (١/١٩٩).

(ثقة روى عنه الكبار وهو حجة إذا كان الراوى عنه ثقة وإذا كان غير قوى مثل بقية وأقرانه فلا يتفق عليه).

وقد نقل الحافظ ابن حجر هذه العبارة عنه فى كتابه (تهذيب التهذيب) (٥٠٣/٩) وقال الخليلى فى (الإرشاد) (٤١٧/١) استطراداً:

(ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخارى لم يخرّج حماد بن سلمة فى الصحيح وهو زاهد ثقة؟!! فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب وربما يخالف فى بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب إتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعى بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم.

فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له).

والحافظ الخليلى قد أطلع على كتاب الجرح والتعديل كما هو مذكور فى مقدمة كتابه وفى (٦٨٣/٢) وهو يعلم أن أبا حاتم لم يذكر لمالك الدار راوٍ غير أبى صالح السَّمان... ومع ذلك لم يقل فيه (مجهول) ولا قال. (لا يعرف) بل قال: (متفق عليه) لا جهلاً منه بمعنى (مجهول) أو معنى (لا يعرف) فإنه قالها فى محمد بن سالم الأفطس (٩٥٦/٣):

قال الخليلى:

(حدثنى محمد بن عبد الله الحاكم حدثنا محمد بن على بن عمر المذكّر حدثنا

محمد بن سالم الأفطس حدثنا عيسى بن غنجار حدثنا أبو حمزة وحجوه بن مدرك ومحمد بن الفضل ويزيد بن يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ (إن الله لا يقبض العلم... الحديث).

محمد بن سالم الأفطس مجهول، لا يعرفه أهل بخاري).

وقال أيضاً فى ترجمة بن عقدة (٥٧٩/٢).

(فى حديثه نظر فإنه يروى نسخاً عن شيوخ لا يعرفون ولا يتابع عليها).

وقال أيضاً فى (٥٨٢/٢):

(حدثنا جدِّى والقاسم بن علقمة قالا: حدثنا عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى حدثنا حميد بن الربيع اللخمى حدثنا هشيم حدثنا أبو الجهم عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إمرؤُ القيس قائد لواء الشعر إلى النار يوم القيامة) أبو الجهم لا يعرف ولا يُسَمَّى ولم يرو عنه غير هشيم).

أقول: أبو الجهم هذا هو الذى يقول فيه أحمد (مجهول) كما فى ميزان الاعتدال للحافظ الذهبى (٥١٢/٤) ترقيم (١٠٠٧٨) وكما فى لسان الميزان للحافظ ابن حجر (٣٠/٧) ترقيم (٢٦٤) ويقول فيه ابن حبان فى كتاب المجروحين (١٥٠/٣):

(أبو الجهم: شيخ من أهل واسط يروى عن الزهرى ما ليس من حديثه روى عنه هشيم بن بشير ولا يجوز الاحتجاج بروايته إذا انفرد).

ويقول فيه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد (١١٩/٨):

(أبو الجهم: شيخ هشيم بن بشير لم اعرفه).

فانظر -يا رعاك الله- أين هذا جميعه من قول الألبانى فى مالك الدار: (مجهول) وكيف يقرن مع قول الحافظ الخليلى: (متفق عليه أثنى عليه التابعون).

ثانياً: الحافظ ابن حبان البُستى:

للحافظ ابن حبان كتابه المشهور (الثقات) أورد فيه كل من حكم له بأنه ثقة على مقتضى قاعدته المعروفة ومالك الدار مذكور فى كتاب الثقات لابن حبان قال فى (الثقات) (٣٨٤/٥).

(مالك بن عياض الدار يروى عن عمر بن الخطاب روى عنه أبو صالح السمان (وكان مولى لعمر بن الخطاب أصله من جبلان).

قال ابن حبان فى شرح قاعدته فى كتاب (الثقات) (١/١١)

(لا أذكر فى هذا الكتاب الأول إلاّ الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم وأقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب (التاريخ الكبير) الذى خرّجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق والحكايات لأن ما نمليه فى هذين الكتابين إن يسّر الله ذلك وسهّله من توصيف الأسماء بقصد ما يحتاج إليه يكون أسهل على المتعلم إذا قصد الحفظ وأنشط فى وعيه إذا أراد العلم من التكلف بحفظ مالو أغضى عنه فى البداية لم يخرج فى فعله من التكلف لحفظ ذلك فكل من أذكره فى هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرّى خبره عن خصال خمس فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره فى كتابى هذا فإنّ ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته والخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة أو يكون فى الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه فى الخبر من الذى سمعه منه فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به فما لم يقل المدلس فى خبره وإن كان ثقة: سمعت أو: حدثنى فلا يجوز الاحتجاج بخبره فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات فى (كتاب شرائط الأخبار) فأغنى ذلك عن تكرارها فى هذا الكتاب وإنما أذكر فى هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم فمن صح عندى منهم أنه ثقة بالدلائل النيِّره التى بينتها فى كتاب (الفصل بين النقلة) أدخلته فيه هذا الكتاب لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ومن صح عندى منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التى ذكرتها فى كتاب (الفصل بين النقلة) لم أذكره فى هذا الكتاب لكنى أدخلته فى (كتاب الضعفاء بالعلل) لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره فكل من ذكرته فى كتابى هذا إذا تعرَّى خبره عن الخصال الخمس التى ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم جعلنا الله ممن أسبل عليه جلاليب الستر فى الدنيا واتصل

ذلك بالعفو عن جناياته فى العقبى إنه الفعّال لما يريد). انتهى كلامه

وقد قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلم اليمانى فى كتابه (التنكيل) (١/٤٣٧) فى دفع من يكثر من رد توثيق ابن حبان (والألبانى يفعل ذلك أيضاً) قال المعلم اليماني:

قد أكثر الأستاذ من رد توثيق ابن حبان والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول: (كان متقناً) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيِّدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم والثانية قريب منها والثالثة مقبولة والرابعة صالحة والخامسة لا يؤمن فيها الخلل والله أعلم.

وقد علق الألبانى على كلام اليمانى فقال:

قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى وتمكنه من علم الجرح والتعديل وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً غير أنه قد ثبت لدى بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبى والعسقلانى وغيرهما من المحققين فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان فى هذه الدرجة بل والتى قبلها أحياناً. ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (١٣٨٢) تجربة عملية فى بعض دروس (الأسانيد) فقلت لهم: لنفتح على أيّ راو فى كتاب «خلاصة تهذيب الكمال» تفرد بتوثيقه ابن حبان ثم لنفتح عليه فى «الميزان» للذهبى «والتقريب» للعسقلانى فستجدهما يقولان فيه «مجهول» أو «لا يعرف» وقد يقول العسقلانى فيه «مقبول» يعنى ليِّن الحديث ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: إما مجهول أو لا يعرف أو مقبول.

إلا أن ما ذكر المؤلف من رد الكوثرى لتوثيق ابن حبان فإنما ذلك حين يكون هواه فى ذلك وإلا فهو يعتمد عليه ويتقبله حين يكون الحديث الذى فيه راو وثقه ابن حبان يوافق هواه كبعض الأحاديث التى رويت فى «التوسل» وقد كشفت عن صنيعه هذا فى كتابى (الأحاديث الضعيفة) رقم (٢٣). انتهى كلامه

أقول: كلام ابن حبان فى مالك الدار يتخرج على المرتبة الرابعة التى ذكرها المعلم اليمانى وتجربة الألبانى مع طلاب الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة غير منتجة لجهالة مالك الدار فتوثيق ابن حبان صالح إذن وهو المطلوب واعتمد عليه الألبانى فى توثيق جماعة ذكرناهم فى هذا البحث مثل محمد بن عبد الرحمن اليحصبى (انظر صفحة ٣٦) ومحمد بن الأشعث (انظر صفحة ٣٧) وأبو أيوب الأزدى (انظر صفحة ٣٨) وعقيل بن مدرك (انظر صفحة ٣٨) ومحمد بن الحصين (انظر صفحة ٤١) ومحمد بن سهل (انظر صفحة ٤٢) وحبيب بن هند (انظر صفحة ٤٣) وعبيد بن مسلم (انظر صفحة ٤٤) وشعيب بن زرعة (انظر صفحة ٤٧) وكثير بن عبيد التيمى (انظر صفحة ٤٩) إلى غير ذلك مما تجده فى أثناء تخريجاته.

ثالثاً: الحافظ ابن كثير:-

قال الحافظ ابن كثير فى كتابه البداية والنهاية (٩١/٧):

(قال الحافظ أبوبكر البيهقى: أخبرنا أبو نصر ابن قتادة وأبوبكر الفارسى قالا: حدثنا أبو عمر بن مطر حدثنا إبراهيم بن على الذهلى حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن مالك قال: أصاب الناس قحط فى زمن عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا. فأتاه رسول الله ﷺ فى المنام فقال: إئت عمر فأقره منى السلام وأخبرهم أنهم مسقون وقل له عليك بالكيس، الكيس فأتى الرجل فأخبر عمر فقال: يا رب ما آلو إلا ما عجزت عنه. وهذا إسناد صحيح)

أقول: قول الحافظ ابن كثير (هذا إسناد صحيح) مستلزم استلزاماً بيناً لتوثيق مالك الدار فإن الحافظ ابن كثير قد وضح قاعدته فى التعامل مع الأخبار المروية وذلك فى مقدمة كتابه (البداية والنهاية) قال (٦/١):

(ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع فى نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنه رسوله ﷺ وهو القسم الذى لا يصدَّق ولا يكذَّب مما فيه بسط لمختصر عندنا

أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا مما لا فائدة فى تعيينه لنا فنذكره على سبيل التحلّى به لا على سبيل الاحتجاج إليه والاعتماد عليه وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ما صلح نقله أو حسن وما كان فيه ضعف نبيّنه.

والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم العلى العظيم).

أقول: فهذا نص صريح من الحافظ ابن كثير أنه ملتزم أن يبيّن الضعف إن وجده فصح خبر مالك الدار بهذه القاعدة وذلك التصحيح المستلزم لتوثيق مالك الدار.

وكون التصحيح مستلزم للتوثيق قاعدة أقرها وقررها الشيخ ناصر الدين الألبانى فإنه قال فى سلسلته الصحيحة (٧٤٧/١) عند الكلام على سعيد بن جُهْمان راوى حديث (الخلافة ثلاثون سنة) ما يلى:

(الاختلاف فى سعيد بن جهمان. والجواب أنه ليس كل اختلاف فى الراوى يضر بل لابد من النظر والترجيح وقد ذكرنا فيما تقدم أسماء بعض الأئمة الذين وثقوه وهم أحمد وابن معين وأبو داود ويضاف إليهم هنا ابن حبان فإنه ذكره فى (الثقات) والنسائى فإنه هو الذى قال: (ليس به بأس).

وعارض هؤلاء قول البخارى: (فى حديثه عجائب).

وقول الساجى: (لا يتابع على حديثه).

قلت: فهذا جرح مُبهم غير مفسّر فلا يصح الأخذ به فى مقابلة توثيق من وثّقه كما هو مقرر فى (المصطلح) زد على ذلك أنّ الموثقين جمع ويزداد عددهم إذا ضم إليهم من صحح حديثه باعتبار أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر).

أقول: وأما قول الألبانى فى كتابه التوسل أنواعه واحكامه (١٣٢) عن قصة مالك الدار:

(إنها مخالفة لما ثبت فى الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستنزال الغيث كما ورد ذلك فى أحاديث كثيرة وأخذ به جماهير الأئمة بل هى مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهى قوله تعالى فى سورة نوح ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً...﴾ وهذا ما فعله عمر ابن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلما أصابهم القحط أن يصلوا ويدعوا ولم ينقل عن أحد منهم مطلقاً أنه التجأ إلى

قبر النبى ﷺ وطلب منه الدعاء للسقيا ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة فإذا لم يفعلوه دلّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء فى القصة).

أقول: إن الحافظ ابن كثير يعلم (ما ثبت فى الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستنزال الغيث من السماء كما ورد ذلك فى أحاديث كثيرة واخذ به جماهير الأئمة).

وأيضاً هو يعلم (ما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهى قوله تعالى فى سورة نوح ﴿فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً...﴾.

وأيضاً هو يعلم (ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس).

ومع علمه بذلك كله ومع عظيم تلمذته للشيخ ابن تيمية رحمه الله فإنه أى الحافظ ابن كثير قد صحح إسناد القصة وتصحيحه لها لم يكن غفلة منه عما نبّه إليه الألبانى.... واليك الدليل:

إن الحافظ ابن كثير قال بعد تصحيح سند القصة مباشرة ما يلى:

(وقال الطبرانى: حدثنا أبو مسلم الكشى حدثنا أبو محمد الأنصارى ثنا أبى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن عمر خرج يستسقى وخرج بالعباس معه يستسقى يقول: اللهم إنا كنا اذا قحطنا على عهد نبينا توسلنا إليك بنبينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا ﷺ. وقد رواه البخارى عن الحسن بن محمد عن محمد بن عبد الله به ولفظه (عن أنس إن عمر كان إذا قحطوا يستسقى بالعباس بن عبد المطلب فيقول: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاسقنا قال فيسقون.

وقال أبوبكر بن أبى الدنيا فى كتاب المطر وفى كتاب مجابى الدعوة- حدثنا أبوبكر النيسابورى ثنا عطا بن مسلم عن العمرى عن خوات بن جبير قال: خرج عمر يستسقى بهم فصلى ركعتين فقال: اللهم إنا نستغفرك ونستعينك فما برح من مكانه حتى مطروا فقدم أعراب فقلوا يا أمير المؤمنين بينا نحن فى وادينا فى ساعة كذا إذ أظلتنا غمامة فسمعنا منها صوتاً: أتاك الغيث أبا حفص أتاك الغوث أبا حفص وقال ابن أبى الدنيا: ثنا إسحاق بن إسماعيل ثنا سفيان عن مطرف بن طريف عن الشعبى قال: خرج عمر يستسقى بالناس فما زاد على الاستغفار حتى رجع فقالوا يا أمير المؤمنين ما نراك استسقيت. فقال: لقد طلبت المطر بمحاديج السماء التى يستنزل

بها المطر ثم قرأ ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ ثم قرأ ﴿وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه﴾ الآية.

أقول: فالحافظ ابن كثير خبير بتلك الاحتجاجات التى يستكثر بها الألبانى ولم ير الحافظ ابن كثير فيها ما يمنع من تصحيح إسناد القصة كما رأى الألبانى بل لم ير الحافظ ابن كثير فيها ما يوجب التعليق كما رأى الألبانى فهل نظن بالحافظ ابن كثير أن يصحح إسناد قصة تكون حجة لمن هو فى شرك أو فى وسيلة شرك مع علمه الواسع الثابت الراسخ بالتوحيد الذى هو حق الله على العبيد؟! ومع عظيم تلمذته للشيخ ابن تيميه رحمه الله؟! اللهم كلاّ ثم ألف كلاّ!!!!

رابعاً: الشيخ ابن تيمية رحمه الله:

قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله فى كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٣٧٢):

(ما يروى من أنّ قوماً سمعوا رد السلام من قبر رسول الله ﷺ أو قبور غيره من الصالحين وأنّ سعيد بن المسيب كان (يسمع الأذان من القبر ليالى الحرّة) ونحو ذلك.

فهذا كله حق ليس مما نحن فيه والأمر أجل من ذلك وأعظم.

وكذلك أيضاً: ما يروى (أن رجلاً جاء إلى قبر النبى ﷺ فشكا إليه الجدب عام الرمادة. فرآه وهو يأمره: أن يأتى عمر فيأمره أن يخرج فيستسقى بالناس) فإنّ هذا ليس من هذا الباب ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبى ﷺ وأعرف من هذه الوقائع كثيراً. وكذلك سؤال بعضهم للنبى ﷺ أو لغيره من أمته حاجته فتقضى له. فإن هذا قد وقع كثيراً وليس هو مما نحن فيه.

وعليك أن تعلم أن إجابة النبى ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال فإنه هو القائل ﷺ: (إن أحدكم ليسألنى المسألة فأعطية إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً فقالوا: يا رسول الله فلم تعطيهم؟ قال: يأبون إلا أن يسألونى ويأبى الله لى البخل)

وأكثر هؤلاء السائلين الملحِّين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم.

كما أنّ السائلين له فى الحياة كانوا كذلك وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا).

أقول: فأنت ترى الشيخ أبن تيمية يقرّر القصة ويعدّها من الحق سواء كان المسئول هو النبى ﷺ أم غيره من أمته ويعد حصول المطلوب كرامة لصاحب القبر ويعد هؤلاء السائلين الملحين مؤمنين لا مشركين وأنهم لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم... وأيّ إيمان للمشرك حتى يضطرب؟!!! فالشيخ بن تيمية لا يناقش فى هذا جميعه بل هو عنده مُسلَّم. وإنما يناقش فى استحباب هذا النوع من السؤال وفى حسن حال السائل بدليل قوله:

(وعليك أن تعلم أن إجابة النبى ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال فإنه هو القائل ﷺ: (إن أحدكم ليسألنى المسألة فأعطيه إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً فقالوا: يا رسول الله فَلِمَ تُعطيهم؟ قال: يأبون إلا أن يسألونى ويأبى الله لى البخل).

وأكثر هؤلاء السائلين الملحين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم كما أن السائلين له فى الحياة كانوا كذلك وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة.

فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا.

خامساً: الحافظ الإمام ابن دقيق العيد:

قال الإمام الزيلعى فى كتابه نصب الراية لأحاديث الهداية (١٧٩/١) فى رده على ابن حزم الأندلسى وتضعيفه لأسد بن موسى (قال ابن حزم فى كتابه المَحلىّ (٩٠/٢):

(أسد منكر الحديث لا يحتج به)

فقال الامام ابن دقيق العيد:

(إن أسداً ثقة ولم يُرَ فى شيء من كتب الضعفاء له ذكر وقد شرط ابن عَدِى أن يذكر فى كتابه كل من تكلم فيه وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسداً وهذا يقتضى توثيقه ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار وعن أبى الحسن الكوفى).

أقول: فعلى مقتضى هذه القاعدة يكون (مالك الدار) ثقة فإنه لم يُرَ فى شيء من كتب الضعفاء له ذكر وقد شرط ابن عدى أن يذكر فى كتابه كل من تكلم فيه وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر (مالك الدار) وهذا يقتضى توثيقه ونقل توثيقه عن (ابن حبان) وعن (الحافظ الخليلي) وأثنى عليه التابعون.

سادساً: المجد ابن تيمة والعلامة ابن القيم:

للمجد ابن تيمية قاعدة حكاها عنه العلامة ابن القيم وأقره عليها لأنه لم يتعقبه بشيء وقاعدة المجد ابن تيمية أن الراوى الذى يذكره البخارى فى تاريخه ولم يطعن فيه لا يضعف وأن حديثه يحتج به. قال ابن القيم فى كتابه زاد المعاد (١/٤٧٠) فى تأويل إتمام عثمان بن عفان الصلاة بمنى قال:

(أنه كان قد تأهل بمنى والمسافر إذا أقام فى موضع وتزوج فيه أو كان له به زوجة أتم ويروى فى ذلك حديث مرفوع عن النبى ﷺ فروى عكرمة بن ابراهيم الأزدى عن إبن أبى ذُباب عن أبيه قال: صلّى عثمان بأهل منى أربعاً وقال: يا أيها الناس! لما قدمت تأهلت بها وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إذا تأهل الرجل ببلدة فإنه يصلى بها صلاة مقيم) رواه الإمام أحمد رحمه الله فى مسنده" وعبد الله بن الزبير الحميدى فى "مسنده" أيضاً وقد أعلّه البيهقى بانقطاعه وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم قال أبو البركات ابن تيمية ويمكن المطالبة بسبب الضعف فإنّ البخارى ذكره فى "تاريخه" ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج لزمه الإتمام، وهذا قول أبى حنيفة ومالك وأصحابهما وهذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان).

قلت: قد حكم الألبانى على خبر مالك بالضعف وحجته أن مالك مجهول والألبانى يسوق لفظ (مجهول) فى حق مالك الدار سوق الجرح فإنه قال فى كتاب التوسل (١٣٢):

(الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار)

فيجوز لنا أن نقول كما قال المجد ابن تيمية: (يمكن المطالبة بسبب الضعف فإن البخارى ذكره فى "تاريخه": ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين).

قال البخارى فى كتاب التاريخ الكبير (١/٤-٣٠٤)

(مالك بن عياض الدار أن عمر قال فى قحط يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه قاله على عن محمد ابن خازم عن أبى صالح عن مالك الدار).

سابعاً: الطحان والألبانى:

أقول: بل من رأى جماعة كثيرة من المحدِّثين أنّ سكوت البخارى عن الراوى توثيق له قال الدكتور محمود الطحان أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية كلية أصول الدين فى كتابه أصول التخريج ودراسة الأسانيد وهو الكتاب الذى يقول عنه فى مقدمته:

(وقد عرضت كتابى هذا ومنهجى فيه على عدد من خيار المتخصِّصين فى الحديث فأفادونى - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقرونى عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظوه علىّ عدَّلته).

قال الدكتور محمود الطحان - وأقره على ما قال عدد من خيار المتخصصين فى الحديث - فى صفحة (١٧٦) وهو يتكلم عن كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى قال:

(ويذكر البخارى ألفاظ الجرح والتعديل لكنه يستعمل عبارات لطيفة فى الجرح فيقول مثلاً: (فيه نظر) أو (سكتوا عنه) وأشد ما يقوله من العبارات فى الجرح (منكر الحديث) واصطلاح البخارى فى هذه العبارات هو: أنه يقول: (فلان فيه نظر) أو (فلان سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثه وأما إذا قال: (فلان منكر الحديث) فلا تحل الرواية عنه وكثيراً ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له).

ولعل الألبانى يقول: لا يلزمنى ما قاله الدكتور محمود الطحان الأستاذ بجامعة محمد بن سعود الإسلامية كما لا يلزمنى ما أقره عليه (عدد من خيار المتخصِّصين فى الحديث) وقد كنت صرّحت بذلك فى مقدمة المجلد الرابع من السلسلة الصحيحة وقلت: (أما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين فليس لمخالفتهم عندى قيمة تذكر). انظر صفحة ١٧ من هذا البحث.

وللرد على هذا الذى لعل الألبانى سيحتج به -مع أنه احتجاج ليس له (عندى قيمة تذكر)- أقول:

إن الدكتور محمود الطحان قد أرسل نسخة من كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" إلى الشيخ الألبانى وطلب منه (إبداء ملاحظاته وآرائه فى الكتاب إن وجد ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة لعله يتداركه فى طبعة قادمة).

والشيخ الألبانى يعلم ذلك ويقرّه لأنه مذكور فى كتاب (حياة الألبانى وآثاره) الذى قرئ على الألبانى (فى جلسات متعددة على مدار سنتين كاملتين) ومن هذا نعلم أن الذين أشار إليهم دكتور محمود الطحان بأنهم (عدد من خيار المتخصصين فى الحديث) أن الألبانى واحد من ذلك العدد الذين قال عنهم الطحان إنهم (أفادونى -

شكر الله لهم- بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقرونى عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظوه علىَّ عدّلته).

قال محمد إبراهيم الشيبانى فى كتابه (حياة الألبانى وآثاره) (٦٩/١):

(لقد كان الشيخ -يعنى الألبانى- ولا يزال مرجعاً لكثير من طلبة العلم أثناء دراساتهم فى اختصاصاتهم العالية لنيل شهادة العالمية العالية (الدكتوراة) والعالمية (الماجستير) فى العلوم الإسلامية المتنوعة فكانوا يلتقون به ويسمعون منه ويحضرون مجالسه ويراسلونه ويستفيدون منه فى علوم الحديث وغيره ومن هؤلاء... الدكتور محمود الطحان أستاذ مادة الحديث فى الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة سابقاً وجامعة الكويت كلية الشريعة حالياً الذى كان يحضر دروسه فى علوم الحديث فى حلب ثم راسله أثناء تحضير رسالة الدكتوراة طالباً مساعدته فى إبداء ملاحظاته وتوجيهاته العلمية التى تنير طريقه فى إعداد بحثه وكان للشيخ ناصر على هذا الرجل أكبر الفضل بعد الله عز وجل وذلك عندما توسط الشيخ عند المسئولين له فى انتدابه للتدريس فى الجامعة الإسلامية فى المدينة ومساعدته فيما يحتاجه من أسئلة ومشاورات علمية وعندما صدر كتابه الأول (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) أشار إليه أحد الأفاضل أن يهدى كتابه إلى شيخه الألبانى فأهداه مع طلبه من الشيخ إبداء ملاحظاته وآرائه فى الكتاب إن وجد ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة لعله يتداركه فى طبعة قادمة).

ولنا أن نسأل: لماذا لم يُبدِ الألبانى ملاحظاته وآرائه فى الكتاب وذلك لتعديل (ما هو جدير بالتعديل) مثل قضية أن سكوت البخارى عن الرجل -فلا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً- يُعَدُّ توثيقاً له؟!! وليس هنالك إلا أحد جوابين:

الجواب الأول:-

أن الألبانى يقرّ ما كتبه دكتور محمود الطحان ويصح عندها ما قاله الطحان (وأقرونى عليه بعد تلك الملاحظات فما لا حظوه عدّلته) وعلى تقدير هذا الجواب يكون سكوت الإمام البخارى (عن الرجل فلا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً معنى ذلك توثيق له).

وقد سكت البخارى عن مالك الدار فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وعليه فهو ثقة على قاعدة البخارى وهو ثقة بإقرار الألبانى لقاعدة البخارى.

الجواب الثانى:-

أن الألبانى لا يقر ما كتبه دكتور محمود الطحان ولكنه سكت عن تقديم النصيحة له وعلى تقدير هذا الجواب يكون على الألبانى إثم كاتم العلم فينطبق عليه قول رسول الله ﷺ: (من كتم علماً الجمه الله بلجام من نار يوم القيامة).

فما معنى كتم الألبانى لمعنى (سكوت البخارى) مع أن ذلك سوف يترتب عليه تصحيح آحاديث ضعيفة والألبانى يعلم (الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأمة).

كما أنه على تقدير هذا الجواب الثانى ينطبق على الألبانى قول رسول الله ﷺ: (الدين النصيحة قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولائمه المسلمين وعامتهم).

فلماذا لم تقدم يا محدث الديار الشامية النصيحة للدكتور محمود الطحان مع أنه طلبها منك؟!! إلا إذا كان قصدك أن تورط دكتور الطحان مثلما ورّطّت الشيخ محمد نسيب الرفاعى (مؤسس الدعوة السلفية وخادمها) حينما - حسب ما قال - (التفت إليك مستفسراً عن صحة) أنّ روح بن الصلاح هو علّة حديث الضرير (فقلت نعم ثم طلبت كتاب "صيانة الإنسان" للشيخ بشير السهسوانى الهندى رحمه الله فقلبت صفحاته... فتوقفت عند إحداها وقلت: انظر واقرأ فإذا علة الحديث روح بن الصلاح تعنى إنك تثبت صحة قولك: نعم مستشهداً على ذلك بما جاء فى كتاب (صيانة الإنسان) كما ذكره فيه مؤلفه السهسوانى رحمه الله فحفظت هذا... متيقناً من صحة هذا التخريج... من أن علة الحديث هو روح بن الصلاح لا سيما وقد حُظى بموافقتك... كقولهم (ووافقه الذهبي)... ثم لما ألفت كتابى ذكرت فيه - عندما وصلت إلى نقاش هذا الحديث... أن علته هو روح بن الصلاح وهذا ما يؤكد تأكيداً تاماً أنه لا يجوز الاعتماد على أحد فى تصحيح أى حديث ما... وإن كان لك نصيب وافر... تشترك معى فيه بالنسبة لموافقتك على صحة تخريج الحديث من قبل السهسوانى رحمه الله فى كتابه المذكور وقوله فيه أن علة الحديث هو روح بن الصلاح... ولولا موافقتك تلك... لما قلت فى الحديث ما قلت) أنظر كتاب التوصل إلى حقيقة التوسل للشيخ محمد نسيب الرفاعى صفحة (٣٦١).... وهكذا تورط مؤسس الدعوة السلفية وخادمها فضعّف حديثاً صحيحاً اعتماداً على موافقة الألبانى بأن علته هو روح بن الصلاح!!! مع أنه لا يوجد فى سند الحديث راو اسمه روح بن الصلاح بالمرة!!! نعوذ بالله من متابعة الهوى... وكتم العلم وعدم نصيحة المسلمين.

خطأ الألباني في فهم كلام
الحافظ ابن حجر العسقلاني

لقد حاول الألباني في تعليقه على تصحيح الحافظ ابن حجر لجميع سند خبر مالك الدار أن يوهم قراءه بأنه فهم كلام الحافظ حيث لم يفهمه غيره من السلفيين وغير السلفيين!!! والألباني ذو دعاوٍ عريضة ولنكشف عن خطأه في فهم كلام الحافظ ابن حجر بضرب مثال.

قال الألباني في كتابه (ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم) (٣٢٩/٢) لدى قوله:

ثنا يعقوب بن سفيان حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا معاوية بن سلام أنه سمع أبا سلام أخبرني عمرو بن زيد البكالي أنه سمع عتبة بن عبد السلمي يقول جاء اعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: ما حوضك الذي تحدث عنه؟ قال: (هو ما بين البيضاء إلى بصري ثم يمدني الله فيه بكراع فلا يدري بشر ممن خلق الله أي طرفيه).

قال الألباني:

(إسناده صحيح لولا أن عمرو بن زيد البكالي لم أجد له ترجمة ثم استدركت فقلت: أورده الحافظ في (التعجيل) في آخر من يسمى عمراً ولم ينسبه وأفاد أنه صحابي ثم قال: (وقد سمى ابن السكن أباه عبد الله)!

كذا قال: وكأنه لم يقف على هذه الرواية وكذا التي بعدها ففيهما تسمية أبيه بـ (زيد) وفيها فوائد لم يذكرها فلتستدرك عليه.

والحديث أخرجه ابن حبان (٢٦٠١) من طريق معمر بن يعمر حدثنا معاوية بن سلام حدثني زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام به.

قلت: فزاد في الإسناد زيد بن سلام وهي زيادة منكرة لأن معمر بن يعمر مجهول الحال كما قال ابن القطان وقد خالف الربيع بن نافع وهو ثقة من رجال الشيخين لكن قد رواه عنه القومسي فذكر زيداً في سنده كما يأتي:

ووقع في ابن حبان: (عامر بن يزيد البكالي) فإن لم يكن تحريفاً من بعض النساخ

فهي خطأ من ابن يعمر أيضاً.

ثنا عبيد الله بن فضالة ثنا عبد الرازق عن معمر عن يحى بن كثير عن عمرو بن زيد البكالي عن عتبة بن عبد السلام قال: جاء اعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الجنة وذكر الحوض فقال أفيها فاكهة؟ قال: نعم فيها شجرة تدعى طوبى فقال يا رسول الله: أي شجر أرضنا يشبه؟ فذكر الحديث.

(قال الألباني): اسناده صحيح رجاله ثقات وعبيد الله بن فضالة هو أبو قديد النسائي وهو ثقة ثبت والحديث أخرجه أحمد (١٨٣/٤):

ثنا علي بن بحر ثنا هشام بن يوسف ثنا معمر به إلا أنه قال: (عامر) بدل (عمرو) وكذلك أورده ابن أبي حاتم في (الجرح) (٣٢٠/١/٣) تبعاً للبخاري فقالا: (سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام) وكذلك أورده ابن حجر في (التعجيل) (ص ٢٠٤) لكنه وقع فيه (عاصم) وهو خطأ مطبعي، وقال رداً على الحسيني الذي قال فيه: ليس بالمشهور.

(قلت: بل هو معروف ذكره البخاري فقال...)

وأقول - القائل هو الألباني - لم يتبيّن لي قوة هذا الرد فإن البخاري يذكر في كتابه (التاريخ) كثيراً من الرواة وهم غير معروفين وليس هذا مجال شرح ذلك إلا أن عامراً هذا يبدو لي أنه هو عمرو بن زيد البكالي المذكور في الحديث الذي قبله. وقد عرفت أنه صحابي غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا في اسمه فسماه - أبو سلام - واسمه ممطور - ويحى بن أبي كثير عمراً. هذا في رواية المصنف عنه وفي رواية أحمد كما سبق عماراً وكذلك وقع عنده (٢٦٢٦ و٢٦٢٧) في هذا الحديث من طريق معمر بن يعمر المتقدم. وكذلك وقع فيه عند ابن جرير في (تفسيره) (١٠٠/١٣): حدثني سليمان بن داود القومسي قال: ثنا أبو توبة الربيع بن نافع قال: ثنا معاوية بن سلام عن زيد أنه سمع أبا سلام قال: ثنا عامر بن زيد البكالي أنه سمع عتبة بن عبد السلام... به.

قلت: والقومسي هذا لم أجد له ترجمة إلا في (الأنساب) للسمعاني وقد حكى توثيقه مع أخيه محمد بن داود أبي نصر القومسي عن محمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ.

وبهذا الإسناد يترجح عندي أن ذكر زيد بن سلام في إسناد ابن حبان عن معمر بن يعمر محفوظ لم يتفرد به ابن يعمر فليس منكراً كما سبق في الحديث الذي قبله. فلينتبه لهذا.

(تنبيه) تقدم عن البخاري وابن أبي حاتم أن عامراً - أو عمراً - بن زيد البكالي روى عنه أبو سلام وهذه الرواية في الحديث الذي قبله. وأما في هذا الحديث فقد روى عنه أيضاً يحى بن أبي كثير كما ترى على الخلاف الذي سبق بيانه بين رواية المصنف وأحمد في اسم ابن زيد البكالي فإما أن يقال أن يحى ابن أبي كثير إنما رواه عنه بواسطة أبي سلام وإما أن يقال أنه شارك أبا سلام في الرواية عنه. والأول هو الأقرب لأن يحى قد رمى بالتدليس. والله أعلم) انتهى كلام الألباني.

أقول: قد نقلنا هذا الكلام بطوله لكي يعلم المطلع عليه مدى تخبط الألباني في فهم كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني!!! ومختصر كلام الألباني هو:

١- أنه لم يجد ترجمة لراوٍ اسمه عمرو بن زيد البكالي.

٢- ثم اكتشف بعد ذلك أنه صحابي.

٣- إن الذي أفاده هذه المعلومة هو الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة.

٤- ثم إن الألباني خطأ الحافظ ابن حجر في اسم أبيه واستدرك عليه أنه (زيد) وليس (عبدالله).

٥- وخطأ أيضاً معمر بن يعمر في زيادة (زيد بن سلام) في السند واعتبرها منكرة وبذلك يكون قد استدرك على الحافظ مرةً أخرى.

٦- ثم تراجع عن هذا الإستدراك بعد أن تبيّن له أن القومسي - وهو ثقة - تابع معمراً وعلى ذلك فالزيادة ليست منكرة.

٧- حمل الخطأ في كتابه (عامر بن زيد) بدل (عمرو بن زيد) على بعض نساخ كتاب ابن حبان أو على معمر بن يعمر فيكون بذلك قد استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الثالثة.

٨- ثم استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الرابعة في قوله: بل هو معروف ذكره البخاري.

٩- ثم زعم أن الرواة قد اختلفوا في اسم الصحابي عمرو البكالي فيكون بذلك قد استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الخامسة.

١٠- ثم زعم أن اسمه في رواية أحمد وابن حبان هو (عمّار) فوقع في الخطأ الذي عاب به غيره.

١١- ثم زعم أن البخاري وابن أبي حاتم ذكرا عن عامر أو عمرو بن زيد أنه روى عنه أبو سلام فكذب عليهما واستدرك على الحافظ بن حجر للمرة السادسة.

١٢- ثم زعم أن يحى بن كثير رواه عن أبي سلام ودلسه فاتهم الأبرياء وكشف عن قصور اطلاعه.

١٣- ثم زعم أن هناك خلافاً بين رواية ابن أبي شيبة ورواية أحمد مع أنه لا يوجد خلاف... ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا محدث الديار الشامية!!!

أقول: فانظر يا رعاك الله إلى هذه الإستدراكات الصريحة والضمنية على الحافظ وانظر إلى هذه التخبطات وارجع البصر في كلام الألباني على تصحيح الحافظ لسند خبر مالك الدار فهل تراه إلا موافقاً لهذه التخبطات ثم أرجع البصر كرّتين في باقي احتجاجاته لتجهيل مالك الدار ينقلب إليه البصر - إن كنت منصفاً - خاسئاً حسيراً.

وبيان تخبطاته المذكورة آنفاً هو أنه لا يوجد راوٍ اسمه عمرو بن زيد البكالي كما أنه لا يوجد راوٍ اسمه عمار وإنما هناك راويان راوٍ اسمه عامر بن زيد البكالي وهو الذي يروى عنه يحى بن كثير وأبو سلام وليس صحابياً!!! وقد زعم الألباني أن الذي نصّ على أنه صحابي هو الحافظ بن حجر!!! وأخطأ محدث الشام!!! فإن الذي نصّ الحافظ على صحبته إنما هو الراوي الآخر: عمرو البكالي ولو كان الحافظ يعلم أنه صحابي لما رد على الحافظ الحسيني بقوله: (بل هو معروف) بل كان يكتفي بالتنبيه على صحبته ولذلك لم يكن عجباً أن يعلق الألباني على كلام الحافظ بقوله:

(أقول لم يتبيّن لي قوة هذا الرد فإن البخاري يذكر في كتابه التاريخ كثيراً من الرواة وهم غير معروفين وليس هذا مجال شرح ذلك).

أقول: وكيف يكون هنالك مجال لشرح ذلك يا محدث الشام وقد أخطأت في فهم الحافظ ابن حجر فلو شرحت لزاد تخبطك وظهر قصور اطلاعك بيناً جلياً!!! وما علينا لو نقلنا كلام الحافظ ابن حجر حتى يظهر تخبط محدث الشام في استدراكه عليه.

قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجاله الأئمة الأربعة (٢٠٤)

(عاصم بن زيد البكالي عن عتبة بن عبد السلمي وعنه يحى ابن أبي كثير ليس بالمشهور قلت بل هو معروف ذكره البخاري فقال سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام حديثه في الشاميين ولم يذكر فيه جرحاً وتبعه ابن أبي حاتم وأخرج ابن حبان في صحيحه من طريق أبي سلام عنه أحاديث صرح فيها بالتحديث ومقتضاه أنه عنده ثقة ولم أر له ذكراً في النسخة التي عندي من الثقات له فما أدري هل أغفله أو سقط من نسختي ولا ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق).

وقال الحافظ أيضاً في تعجيل المنفعة (٣١٧):

(عمرو البكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف يكنى أبا عثمان روى عن النبي ﷺ وروى عن ابن مسعود أيضاً روى عنه أبو عبد الله الهجيمي ومعدان بن أبي طلحة قال البخاري له صحبة وذكره في الصحابة خليفة وابن البرقي وغيرهما قلت في كتاب ابن أبي حاتم عمرو البكالي كان يكون بالشام روى عن عبد الله بن عمرو روى عنه معدان وروى حماد عن الحريري عن أبي تميمة الهجيمي سمع عمراً البكالي بالشام وقال كان له صحبة وقال ابن عساكر عمرو أبو عثمان البكالي له صحبة لم ينسب وقيل ابن سيف بلغني أنه عاش بعد وقعة مرج راهط بعد سنة أربع وستين انتهى. وقد سمي ابن السكن أباه عبد الله وأخرج ابن عساكر من طريق موسى الكوفي وقفت على منزل عمرو البكالي الحمصي وهو أخو نوف وهما من حمير انتهى. قلت وفي مسند البزار حديث صرح فيه بسماعه من النبيﷺ).

أقول: فالحافظ ابن حجر يعلم يقيناً أنهما راويان والراوي الأول هو عامر بن زيد البكالي (تصحف على النساخ أو الطابع إلى عاصم) وهو الذي في إسناد ابن أبي شيبة لأنه يروي عن عتبة بن عبد السلمي وعنه أبو سلام ويحى بن أبي كثير وأما عمرو البكالي غير منسوب فهو يروى عن عبد الله بن عمرو وعنه معدان وأبو تميمة الهجيمي وهو فوق ذلك صحابي والدليل على ذلك أن الحافظ ابن حجر نصّ على عمرو البكالي وأثبت صحبته في كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) ولم يذكر فيه عامر بن زيد بالمرة فعلمنا أن الخلط قد وقع من الألباني ونسبه إلى الحافظ بن حجر العسقلاني.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة (٣/٢٤):

(عمرو البكالي - بكسر الموحدة وتخفيف الكاف اختلف في إسم أبيه فقيل سفيان وقيل سيف وقيل عبد الله قال البخاري له صحبة وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه وذكره خليفة وابن البرقي في الصحابة وقال أبو سعيد بن يونس قدم مصر مع مروان ابن الحكم سنة خمس وستين. وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى عمرو البكالي يقال له صحبة كان بالشام وأخرج ابن عساكر من طريق المفضل بن غسان بسنده إلى موسى الكوفي قال وقفت على منزل عمرو البكالي بحمص وهو أخو نوف البكالي وأخرج حديثه البزار في مسنده من طريق مجاعة بن الزبير عن أبي تميمة الهجيمي عن عمرو البكالي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا كان عليكم أمراء) فذكر حديثاً وأخرج البخاري في التاريخ الصغير ومحمد بن نصر في قيام الليل وابن منده من طريق الجريري عن أبي تميمة الهجيمي أتيت الشام فإذا أنا برجل مجتمع عليه فإذا هو مجدود الأصابع قلت من هذا؟ قالوا هذا أفقه من بقي على وجه الأرض من أصحاب رسول الله ﷺ هذا عمرو البكالي قلت فما شأن أصابعه؟ قالوا أصيب يوم اليرموك قال فسمعته يقول: يا أيها الناس اعملوا وابشروا فإن فيكم ثلاثة أعمال كلها توجب لأهلها الجنة: رجل قام في ليلة باردة من فراشه فتوضأ ثم قام إلى الصلاة فيقول الله لملائكته ما حمل عبدي على ما صنع - الحديث وسنده صحيح وأخرجه ابن السكن من هذا الوجه فقال عمرو بن عبد الله البكالي يقال له صحبه سكن الشام وحديثه موقوف ثم ساق كما تقدم لكن قال فسمعته يقول: إذا أمرك الإمام بالصلاة والزكاة والجهاد فقد حلت لك الصلاة خلفه وحرم عليك سبه. وقال أبو سعد الأشج حدثنا حفص بن غياث عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو البكالي وكان من أصحاب رسول الله ﷺ وكان ذا فقه فذكر حديثاً موقوفاً. وهذا سنده صحيح: ولعمرو هذا عن عبد الله بن مسعود عند أحمد وابن خزيمة لكنه ورد فيها بكنيته فقيل عن أبي عثمان البكالي ورواية أخرى عن عبد الله بن عمرو موقوف رويناه في النشريات وذكره العجلي في ثقات التابعين وكذا صنع أبو زرعة الدمشقي والله أعلم).

أقول: وأما قول الألباني:

(ووقع في ابن حبان «عامر بن يزيد البكالي» بدل «عمرو بن يزيد البكالي» فإن لم

يكن تحريفاً من بعض النساخ فهي خطأ من ابن يعمر أيضاً).

أقول ليست تحريفاً من النساخ ولا خطأ من ابن يعمر وانما هو تحريف وخطأ من محدث الديار الشامية الذي يقول في مقدمة صفحة (٣٣٠):

(ووقع في ابن حبان «عامر بن يزيد البكالي») ثم يقول في آخر سطر من الصفحة المذكورة:

(في رواية أحمد كما سبق «عماراً» وكذلك وقع في رواية ابن حبان في الحديث المتقدم).

مع أن الذي في الحديث المتقدم هو (عامر) والذي في رواية أحمد هو أيضاً (عامر) كما نصّ عليه هو بنفسه في نفس الصفحة فعلمنا من جميع هذا الخلط والخبط أن (عامر بن يزيد) التي نسبها إلى ابن حبان إنما هي خطأ منه والصواب هو (عامر بن يزيد البكالي) فلا يوجد خطأ من بعض النساخ ولا خطأ من يعمر والدليل على ذلك أن ابن حبان ذكره في كتاب الثقات (١٩١/٥) قال:

(عامر بن يزيد البكالي يروي عن عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام ويحى بن أبي كثير عداده في أهل الشام).

أقول: وأما عمرو البكالي فراوٍ آخر وليس اسمه عمرو بن زيد كما زعم الألباني وابن حبان يعلم ذلك فإنه قال في كتاب الثقات (٢٧٨/٣):

(عمرو بن عبد الله البكالي له صحبة).

أقول: فثبت أنهما راويان وأن أحدهما صحابي وأن المحدثين كالحافظ ابن حجر وابن حبان لا يخلطون بينهما كما يفعل الألباني!!! وثبت أيضاً أن اسم الصحابي منهما عمرو بن عبد الله البكالي كما نقله الحافظ في تعجيله عن ابن السكن فسقط بذلك استدراك الألباني على الحافظ بن حجر وتبيّن بطلانه.

وقال الألباني:

(تقدّم عن البخاري وابن أبي حاتم أن عامراً - أو عمراً - ابن زيد البكالي روى عنه أبو سلمة).

أقول: قولك هذا قول ساقط ولا يصح عن البخاري ولا ابن أبي حاتم فإن كلاً من البخاري وابن أبي حاتم يفرق بين عامر بن زيد البكالي وعمرو البكالي ويعرف أن الآخر منهما له صحبة وأما عمرو بن زيد البكالي فلا يعرفه أحد من المحدثين لا

البخاري ولا ابن أبي حاتم قال البخاري في تاريخه الكبير (٣/٢/٣١٣):

(عمرو البكالي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن الحريري عن أبي تميمة الهجيمي:

(سمع عمراً البكالي بالشام له صحبة روى عنه معدان بن أبي طلحة وقال عارم حدثنا معتمر عن أبيه: حدثين أبو تميمة سمع كعباً: ثلاث من عمل واحدة دخل الجنة).

وقال أيضاً في تاريخه الكبير (٣/٢/٤٥٢):

(عامر بن زيد سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام في الشاميين).

وأما ابن أبي حاتم فإنه يعرف أنهما راويان اثنان أحدهما عامر بن زيد البكالي والآخر عمرو البكالي ويعلم أنه صحابي فإنه قال في الجرح والتعديل (٣/١/٢٧٠).

(عمرو البكالي كان يكون بالشام روى عن عبد الله بن عمرو روى عنه معدان بن طلحة وروى حماد ابن سلمة عن الجريري عن أبي تميمة سمع عمراً البكالي بالشام وقال كانت له صحبة سمعت أبي يقول ذلك).

وقال أيضاً في الجرح والتعديل (٣/١/٣٢٠):

(عامر بن زيد البكالي سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام سمعت أبي يقول ذلك).

أقول: فانظر أين يوجد مثل هذا الذي يستدرك على الحافظ بما لا وجود له إلا في مخيلته!!! فإن كان في مثل هاته الواضحة من ابن حجر يتخبط كل هذا التخبط ويغلط فيفحش غلطه وينتج له أغلاطاً يستدرك بها على أئمة أهل هذا الشأن فقس عليه تخبطه في فهم تصحيح الحافظ ابن حجر لخبر مالك الدار!!! ونحمد الله على أن عافانا مما ابتلى به غيرنا نسأله تبارك وتعالى أن يلزمنا كلمة التقوى ولا يكلف نفوسنا فوق ما تقوى ويحفظنا من غوائل الفتن ما ظهر منها وما بطن ويرزقنا التواضع وعرفان الحق لأهله وحسن الظن بالله والناس وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كلمة قبل الأخيرة

قال الألبانى فى كتابه أحكام الجنائز وبدعها صفحة (١١):-

(وأما قراءة سورة (يس) عنده -يعنى المحتضر- وتوجيهه نحو القبلة فلم يصح فيه حديث بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها وقال (أليس الميت إمرءاً مسلماً).

وعن زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب فى مرضه وعنده أبو سلمه بن عبد الرحمن فغشى على سعيد فأمر أبو سلمه أن يحول فراشه إلى الكعبة فأفاق فقال: حولتم فراشي؟! فقالوا نعم فنظر إلى أبى سلمه فقال: أراه بعلمك فقال: أنا أمرتهم فأمر سعيد أن يعاد فراشه.

أخرجه بن أبى شيبه فى المصنف (٤/٧٦) بسند صحيح عن زرعة) انتهى كلام الألبانى.... ولنا مع الألبانى مباحثات ولنا عليه مؤاخذات فنقول:-

أولاً :-

هل يجوز لنا أن نقول أن ما قاله الألبانى (ليس نصاً فى تصحيح جميع السند) كما قال هو عن قول الحافظ ابن حجر: (روى بن أبى شيبة بإسناد صحيح (من رواية أبى صالح السمان عن مالك الدار) قال الألبانى: (قول الحافظ... ليس نصاً فى تصحيح جميع السند).

(أ) فإن كان قول الألبانى (ليس نصاً فى تصحيح جميع السند) فاحتجاجه به باطل!!! وهو إنما قصد أن يحتج به!!!

(ب) وإن كان قوله (نصاً فى تصحيح جميع السند) فقول الحافظ ابن حجر أيضاً (نص فى تصحيح جميع السند)!! ويكون احتجاج الألبانى صحيحاً!!! وكذلك يكون احتجاجنا بتصحيح الحافظ!!!.

ثانياً :-

يقال للألبانى: لقد حكمت على خبر مالك بالضعف لأن مالك الدار فى نظرك مجهول لأن (إبن أبى حاتم نفسه مع سعة حفظه واطلاعه - لم يحك فى توثيقاً فبقى على الجهالة)

وعليه فلنا أن نقول:

كيف حكمت على الخبر السابق بأن سنده صحيح"!! مع أن فيه مجهولان لا مجهول واحد -!!! بل قيل أشد من ذلك. ولنورد السند جميعه عند ابن أبى شيبة حتى تنكشف القضية.

قال ابن أبى شيبة فى المصنف:

(حدثنا أبو عامر العقدى عن محمد بن قيس قال حدثنى زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب فى مرضه...) إلى آخر الخبر.

أقول:

محمد بن قيس: مجهول وزرعة بن عبد الرحمن: مجهول أو متروك وتفصيل ذلك عند:

(أ) ابن أبى حاتم :-

أن محمد بن قيس ترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول لأن (ابن أبى حاتم نفسه - مع سعة حفظة واطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة).

(ب) الحافظ الذهبى :-

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال (١٦/٤)

(محمد بن قيس: عن سعيد بن المسيب: مجهول)

(ج) الحافظ ابن حجر :-

اقر الحافظ قول الذهبى كما هو فى لسان الميزان (٣٩٥/٥) برقم (٧٩٣٣/١١٤٨) وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب (٤١٤/٩):

(قال أبو حاتم: مجهول)

ولعل قائلاً يقول: ولكن ابن حبان قد ذكر محمد بن قيس فى كتابه (الثقات) فنقول إن الألبانى يقرّر لنا غير مرة أن ابن حبان يوثِّق المجهولين... فلا يعتد بتوثيقه لمجهول!!! ثم ماذا على هذا القائل أن يخبر الألبانى أن ابن حبان قد ذكر مالك الدار فى كتابه (الثقات)!!!.

وأما زرعة بن عبد الرحمن فهو الزبيدى كما هو مذكور فى تهذيب التهذيب (٤١٤/٩) وأما الحافظ الذهبى ففرق بينه وبين زرعة بن عبد الله فقال فى الأول:

متروك وقال فى الأخير: مجهول كما هو مذكور فى ميزان الاعتدال (٢/ ٧٠).

وأما الحافظ ابن حجر فيرى إنهما واحد فإنه قال فى لسان الميزان (٢/ ٥٨٧) رقم (٢٢/ ٣٤٣٤) ورقم (٢٣/ ٣٤٣٥):

(زرعة بن عبد الله/ من أشياخ بقية قال الأزدى: مجهول انتهى).

زرعه بن عبد الرحمن الزبيدى: شيخ لبقية: متروك والخبر باطل انتهى.

والذى قال فى ابن عبد الله: مجهول هو أبو حاتم

وزاد: شيخ ضعيف الحديث ونسبه زبيرياً

(وابن عبد الرحمن) قال فيه الأزدى: متروك الحديث ونسبه زبيرياً والظاهر أنهما واحد تصحف أحدهما.

قال ابن أبى حاتم: زرعة بن عبد الله بن زياد الزبيرى روى عمران بن أبى الفضل. روى عنه بقية قال أبى: شيخ مجهول: ولم يذكر أحد فى شيوخ بقية زرعة بن عبد الرحمن فيحرَّر. ثم إننى رأيت الذهبى إنما تبع فى جعلها ترجمتين ابن الجوزى وابن الجوزى تبع الأزدى فإنه ذكره كذلك وقال: متروك الحديث).

أقول: انظر -يا من ينصف- إلى الألبانى كيف صحح هذا السند لما وافق هوى عنده وأبى أن يصحح خبر مالك الدار لما لم يوافق هوى عنده!!! وما أكثر التصحيح والتضعيف بالهوى فى تخريجات الألبانى!!!

<u>(تنبيه)</u>: توجيه المحتضر إلى القبلة مروى عن عمر بن الخطاب وأمر به ابنه وعن الحسن وعن عطاء وعن إبراهيم يرويه عن الصحابة والتابعين: كلهم يجعله مستحباً وأما عامر فيخيِّر فيه، ولم يكرهه غير سعيد بن المسيب فى سند لا يصح ومع ذلك فقد صحّحه الألبانى واحتج به ولم يلتفت إلى الروايات السابقة مع إنها مذكورة فى الصفحة نفسها فى مصنف ابن أبى شيبه... نعوذ بالله من متابعة الهوى!!!

<u>(تنبيه)</u>: نقل الألبانى فى خبر زرعة ما يلى:

(فنظر إلى أبى سلمه فقال: أراه بعلمك فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد فراشه)

ثم علّق الألبانى على: (بعلمك) فقال:

(الأصل: (علمك) ولعل الصواب ما أثبتنا)

أقول: ما يزال الألبانى يورط نفسه مرة بعد مرة وإلا فما معنى أن تحويل فراش

سعيد بن المسيب بعلم أبى سلمه!!! فالحاضرون جميعاً يعلمون ذلك فأى اختصاص لأبى سلمة!!!

ثم ما معنى جواب أبى سلمة: (أنا أمرتهم)!!! وأىّ شيء هذا!!! وما علاقته (بعلمه) إن كان (بعلمه)!!

ولذلك أقول: أن ما أثبته الألبانى ليس صواباً ولا قريباً منه. و إنما صوابها هو (عملك) فيكون النص كالآتى:

(فنظر إلى أبى سلمة فقال: أراه عملك فقال: أنا أمرتهم)

ومعناه: أنت الذى عملت هذا وحولت فراشي؟! فأجابه أبو سلمه: لم اعمله ولكنى أمرتهم بذلك.

الحافظ ابن حجر يقول: يا رسول الله ويستغيث به

طبع أخيراً ديوان الحافظ ابن حجر العسقلانى محققاً على مخطوطه دار الكتب المصرية (٨١١-١١٤٢٦) ومخطوطة دار الكتب المصرية (١٢١-١١٢٧٣) ومخطوطة معهد المخطوطات (٢٣٩). ويعرف هذا الديوان باسم (السبع النيِّرات) أو (المسبعات) وربما قيل (السبع السيارة) قال تلميذه الأجل الإمام الحافظ شمس الدين السخاوى.

(وقد قرأته عليه وكذا غير واحد من جماعته)

وقال الحافظ ابن حجر فى مقدمة ديوانه:-

(سئلت غير مرة أن أجرِّد من منظومى منتخباً وأن أفرد من مقاطيعى التى تلهى عن المواصيل ما كان منها مرقصاً أو مطرباً. فكتبت هذه الأوراق: سبعة أنواع فى كل سبعة أشياء إلا الأخير منه)

أقول: إننى قد أحببت أن أختم هذا البحث ببعض القصائد فى مدح النبى ﷺ قالها الحافظ ابن حجر فى ديوان (السبع النيرِّات) يتوسل فيها بالنبى ﷺ ويستغيث به بل ويدعو فيها سامعى قصائده إلى الاستغاثة بالنبى ﷺ والتوسل به. ولم أشأ أن أكتفى بإيراد محل الشاهد من هذه القصائد بل أنقل القصيدة كلها ثم أجعل تحت محل الشاهد سطراً وإنما أفعل ذلك لأمرين:

الأمر الأول :-

إقامة الحجة من فعل الحافظ ابن حجر أنه كان من الذين لا يرون بأساً بقول القائل (يا رسول الله... يا رسول الله).

الأمر الثانى :-

جعل خاتمة هذا البحث مديحاً فى رسول الله ﷺ يستريح فيه قلب الباحث من عناء المراجعات والمناقشات والإيرادات والاحتجاجات والتعقبات والاستدراكات التى احتوى عليها هذا البحث ويستروح فيه قلب المحب أرواح أعطار محبوبه ﷺ فيزداد شوقه إليه ويهيج حنينه إليه عليه وفى الحديث النبوى الصحيح "المرء مع من أحب".

اللهم إنا نسألك أن تجعلنا من المحبين لرسول الله ﷺ المحبوبين لديه ونسألك اللهم أن تحققنا بالعبودية التى ترضاها لنا وترضى بها عنَّا...آمين

قال الحافظ ابن حجر العسقلانى:

إن كنتَ تُنكر حبًّا زادَنِى كلفاً ... حَسبى الذى جَرَى من مَدْمَعٍ وكَفَى

وإن تَشَكَّكْتَ فاسألْ عاذلى شَجِذاً ... هل بتُّ أشكوُ الأسَى والبثَّ والأسَفَا

أحبابَنا ويدُ الأسقامِ قد عبثَتْ ... بالجسمِ هلْ لَي منْكُمْ بالوصال شفَا

كدرتُ عيْشاً تقضى فى بُعادكُمْ ... وراقَ منى نسيبٌ فيكُمَ وَصَفَا

سرتُمْ وخلفتُم فى الحى ميتَ هَوىً ... لولا رجاءُ تلاقيكم لقد تَلفاً

وكنتُ اكْتم حبى فى الهوى زَمناً ... حتى تكلَّم دمعُ العينِ فانْكشَفَا

سألتُ قَلْبِيَ عن صبرِى فأخْبرني ... بأنه حينَ سرْتُمْ عَنِّى انصرفَا

وقلتُ للطوفُ أين النوم بعدَهُمُ ... فقال نَوْمِى وبحرُ الدَّمْع قد نَزَفَا

وقلتُ للجسمِ أين القلبُ قال لقد ... خَلَّى الحوادثَ عنه وابتَغَى السلَفَا

سرى هواكم فسار القلب يتبعه ... حتى تعرف آثاراً له وقفا

فيا خليلىَّ هذا الربعُ لاحَ لَنا ... يدعو الوقوفَ عليه والبكا فَقفَا

ربعٌ كربعِ اصطبارى بعد أن رَحَلُوا ... تجاوزَ اللهُ عنه قدْ خلاً وعَفَا

وأهيفٍ خطرتْ كالغصْنِ قامتُه ... فكلُّ قلْبِ إليها من هواه هَفَا

كَالسَّهْم مُقْلتهُ والقوسِ حاجبُه ... ومهجتى لَهُماً قد أصْبحتْ هَدَفَا

ذو وجْنة كالشقيق الغضِّ فى ترف ... يظُلُّ فيها جبينُ الشمسِ مُنْكَسِفَا

وعارضٍ إنْ بداً من تحتها فَلَقَدْ ... أهدَى الربيعُ إليها رَوْضَةً أُنُفَا

يا أيها البدرُ إنى بعدَ بُعدكَ لا ... أنْفَك فى جامعِ الأحزانَ مُعْتكِفَاً

أرسلْتَ لَحْظاً ضَعيفاً فهو فى تَلَفِى ... يَقْوى وَقَلْبِى قَوِيٌّ فَهْو قد ضَعُفَاً

وَفِتْيةٍ لحِمَى الْمحبُوبِ قد رَحَلُوا ... وخَلَّفتنى ذُنُوبِى بَعْدهم خَلَفَا

يَطْوُون شُقَةً بيدٍ كلما نُشرَتَ ... غُدَرٌ وكلُّ امرئٍ بالصبرِ مُلْتحفَا

حتى رأوْا حضرَةَ الهادِي الذى شَرُفَتْ ... قصاده وعلت في قصده شُرُفَا

محمدٌ صفوةُ الله الذى انْكسفَت ... إذ جاء بالحق شمس الكفر وانكشفا

المصطفى المرتقى الأفلاكَ معجزةُ ... وكان فى الحربِ بالأملاك مُرْتَدفَا

الليثُ والغيثُ فى يَوْمَيْ ندىً وَرَدى ... والصادقُ الفعلِ فى يَوْمَيْ وَغىً ووَفَا

الواهبُ الهازمُ الآلاف من كَرَمٍ … وسَطْوة للعِداَ والصَّحْبِ قد عُرِفَا

فالغَيْث مِنْ جَوده فى الجدْبِ مغْترفٌ … كالليثُ مِن بأسه فى الحرب مُعْترِفَا

مَنْ قَامَ فى كَفِّ كَفُّ الكُفْرِ حين سَطَتْ … حقّاً وفى صَرْفِ صَرْفِ الدهْرِ حين هَفَا

كان الأنام جميعاً قبلَ مَبْعَثه … على شَفا جرف هارٍ فعادَ شفَا

كَمْ بين إيوانِ كِسْرى منْ مُنَاسَبَة … وبينَ بدْرِ السّماء، والكُفْر قد خُسِفَا

هُما،إنشَقّا؛ فإنّ هذا يومَ مولده … وذا بمبْعَثِه الزاكى هَدَى سَلفَا

له اللّواآنِ ذا فى الحرب مُنْتشرٌ … وظِلُّ ذلك فى يوم النشور ضَفَا

كَمَاله فى النّدى الحوضَانِ كوثَرُهُ … وكَفُّه فَازَ صَبٌّ منهما إغْترفَا

سَرى إلى المسجد الأقصى من الحرم … المكّيُّ والطرفُ للإسْرَاعِ ما طَرَفا

ثم ارتَقى الأفْقَ بالجسْم الكريم عَلاً … والروحُ خادمُه والقَلْبُ ما ضَعُفَا

لقابِ قَوسَيْن أو أدْنَى علا ودنَا … وقَلْبُ حاسده المُضْنى غَدًا هَدَفَا

رُدّتْ أعاديه فى بدرٍ مُنَكّسةً … بخَجلَة أوْرَثتها النقْصَ والكَلَفَا

ويومَ خيبرَ آياتٌ مبينةٌ … بالباب منه عليٌّ قَدْ عَلاَ شَرَفَا

وفى حُنَيْنٍ قميصُ الشِّرْكِ ليس له … لَمّاَ تمزَّقَ رافٍ من عِداه رَفَا

وكَمْ خَوارقَ حتّى فى قُلُوبِهِم … من سمره وسُيوفٍ برقُها خَطَفَا

لم يقتطفْ زهرةَ الدنيا وزيَنَتها … بل مَال عَنْهَا ولاحَتْ رَوْضَةٌ أنُفَا

هو الكريمُ الذى ما رَدّ سائله … ما شَكَّ شخصان فى هذا ولا اخْتَلَفَا

بالعينِ قد جاد أفْضَالاً وأوْرَدَها … وردُها بعدما أرْخَتْ لَها سُجُفَا

وجوُه أصحابه كالدرِ مشرقةٌ … إذْ ما رأيتَ امرءاً عن هَدْيهم صَدَفَا

نالُوا السعادةَ فى دنيا وآخرة … والسَبْقَ والفَضْلَ والتّقْديمَ والشّرفا

وبالرضى خصّ منهم عَشْرةٌ زُهُرٌ … يا وَيْحَ مَن فى مُوالاة لَهُمْ وَقَفَا

سَعْدٌ سَعيدٌ زبيرٌ طَلْحةٌ وأبُو … عُبَيدة وابن عَوف قَبْله الخُلَفَا

والسابقون الألَى قد هاجرُوا معه … وما بفَضْلٍ لأنصارِ النبى خفا

تبوؤا الدارَ والإيمانَ قبلُ وقد … أوَوْا،وَفُوا،نَصَرُوا،فَازُوا،رَقُوا،شَرفَا

المؤثرونَ وأن لاحت خصاصَتُهم … على نُفُوسِ العافيَن والضُّعَفَا

الضاربونَ وجوهاً أقبلتْ غَضَباً … والتّاركُون ظُهوراً أدبرتْ أنَفَاً

لا يستوى منفقٌ من قَبْلِ فَتْحِهِمُ ... بمنفق بعدُ بالإنفاق قدْ خَلَفا
والكلّ قد وعد الله المهيمنُ ... بالحسنى وَوَالأهم من بّره تُحَفا
من كلّ أروعَ حامِى الدينِ ناصُره ... وكل أوْرعَ يُدْعى سَيِّدَ الطُرفَا
لا تسألَنَّ القوافى عن مآثرهم ... إن شئتَ فاستنطق القرآنَ والصُحفا
ياسيدى يا رَسُول الله قد شَرُفتْ ... قصائدى بمدَيحِ (فيكَ) قَدْ رُصِفَا
مدحُتُكَ اليومَ أرجو الفضلَ منكَ غداً ... من الشَفَاعَة فالْحظّنى بها طَرَفَا
أجزْت كعباً فحَازَ الرِفع من قِدَمٍ ... على الرؤوسِ ونالَ البِشْر والتُحَفَا
وقدْ ألفتُ قِيَامى فى المديحِ إلى ... أنْ قَالَ من لامَ قد ابْصَرتُه ألفَا
بَبابِ جُودك عَبْدٌ مُذْنبٌ كلفٌ ... يا أحسن النّاسِ وَجْهاً مُشرِقاً وَقَفَا
بكم تَوسّلَ يرجُو العفوَ عَنْ زَلَلِ ... من خوفه جَفْنُه الهامِى لقد ذَرَفَا
وإن يكنْ نسبةٌ يعْزىَ إلى حَجَرِ ... فطالَ ما فَاضَ عَذْباً طيبّاً وَصَفَا
والمدّحُ فيه قصُورٌ عنكم وعَسَى ... فى الخُلْدِ يُبْذَلُ من أبياته غُرَفاً
لا زال فيكَ مديحى ما حَيِيتُ لَهُ ... فما أرَى لمديحى عنكَ مُنْصَرَفاً

وقال أيضاً :-

يا سعُد لو كنتُ امرأ مسعوداً ... ما كان صبرى فى النَّوى مفقوداً
وسهرتُ أرتقبُ النجومَ كأنني ... فى الأفْق أطلبُ للحَبيب عُهُوداً
وأعُدُّ أيامَ الجَفَاء مُعَدَّداً ... حَتّى مَلِلْتُ الحزنَ والتَعْديدَا
قولُوا لمن مَلَكَ الفؤادَ بأسْره ... فَغَدَا بقَيْدِ غرامه مَصْفُوداً
هَلاّ مَنَنْتَ على أسيركَ باللقَّا ... لِيَنَالَ فى دارِ الوِصَالِ خَلُوداً
وَيِشْفُركَ الماءُ الزلالُ فماله ... ما كانَ للظّامى به مَوْرُودَا
وأسرَتَهُ وحُجِبتَ عنه فيالَهُ ... وهو الشقيُّ مقرّباً مطْرُودَا
أهْوَى الذى أقسمتُ أنّى لا أعَي ... فى حُبِّه لوماً ولا تفْنيدَا
ملك الفؤادَ وساقُه لهلاكه ... فرايتُ منَّا سائقاً وشهيداً
لا عطفَ لى منه ولا أبْغى به ... بَدَلاً وأكّدَتُ الهَوَى تاكيداً
وإذَا بَدَا ذابَ الفؤادُ صبابةً ... والشمسُ ما زالتْ تُذيبُ جَليداً
وإذا نظرتَ إلى اللحاظِ وجدتّها ... فى الفَتْكِ بيضاً وهى تُنْعَتُ سُوداً
بالسيف يُسّمَى طرفُه فَلقَدْ غَدَا ... بصرُ الحبيبِ كمَا يقَالُ حَديداً

يَا قلبُ بالزفرات لا تبخل ويا ... عَيْنَيّ بالعَبَرات حُزْناً جُوداً

يا صاحبيّ من الهوى أنا واجدٌ ... وفقدتُ صَبْرِى إذْ وَجدْتُ فَقيداً

عُودًا صديقكُما لكى تَريَاهُ منْ ... بَرْى النُّحُولِ لِمَا يُقَاسى عُوداً

حتى مَتَى أُبْدِى الوَفَاءَ لِغَادرٍ ... وإلى مَتَى أصلُ المحبُّ صُدُوداً

هيهاتَ صُمّتُ عن الغَرام فلم أُعدْ ... قَلْبِى السّقيمَ من الغَوايَة عِيْداً

وذممتُ من الهوى جَفَاءَ مُحِبّه ... وسَلَكْتُ مَدْحاً فى النبى حَمِيداً

إصدحْ بمدحِ المصطَفَى واصدَعْ به ... قَلْبَ الحسودِ ولا تخفْ تَفْنِيداً

واقصدْ له واسألْ به تُعْطَ المُنَى ... وتَعِيشُ مهما عِشْتَ فيه سَعِيداً

خَيْرِ الأنام فمن لَجأ لجَنابه ... لا بدَّ إن أضْحَى به مَسْعُوداً

المُجْتَبى الهادى الذى منْهاجُه ... حَازَ الكمالَ ومهَّدَ التَّمهْيدَا

قَدْ خُصَّ بالتقْريب فى الإسراء إذْ ... عَادَ الذى عادَى الحبيبَ بعيداً

وسَمَا فَأَبْصرَتْ السَّما منْ دُونه ... أرضاً وحازَ به الصُّعُودُ سُعُودا

وعَلاً مَحَلاًّ دُونَه جبريلُ قَدْ ... أمْسَى وقدْ ورد الحبيبُ مَذُوداً

بالحقَّ أرْسَلَه الإلهُ إلى الوَرَى ... فَفَدا المطيعُ لما تقُولُ رَشِيداً

وَثَنَى عن الغَيِّ العبادَ لرُشْدهم ... إلا شَقياً هالكاً وعَنِيداً

كَمْ شَيْخُ إشْرَاكٍ مَضَى فى غَيِّه ... وغَدًا لشَيْطانِ الضَّلالِ مُريداً

وَطَغى ومدَّ له الرجيمُ بِشِرْكِه ... شَركاً فعادَ بعَكْسِه مَطْرُوداً

وَلكَمْ فتىً لاحَ الرشادُ له رجَا ... بنبيّه وَعْداً وَخَافَ وَعِيداً

نالَ الأمانَ المؤمنون به إذَا ... شَبَّتْ جهنمُ بالطغاة وَقُوداً

يَردُون إذْ ظَمئُوا على الحَوضِ الذي ... يُرْوى الغليلَ فَيَالَه مَوْرُوداً

وهو المشَفَّع فى العصاة إذا طَمَا ... عرقٌ وألْجَم فى الوُرُود وريداً

يَأتِى لِسَاقِ العَرشِ يَسْجُدُ سائلاً ... لله فينا حبَّذَاكَ سُجُوداً

وعليه يفتح ربُّه بمحامد ... لم يُعْطِ خَلْقاً ذَلكَ التَّحْمِيداً

ويقول: قُلْ تُسمعْ وسلْ تُعطَ المُنَى ... واشفعْ، تشفع وانْتجزْ مُوْعُوداً

فَهُناكَ يَشْفعُ فى الوَرَى من مَوْقف ... لا تَرتَجى العَيْنانِ فيه هُجُوداً

ذاك المقامُ به يُخَص محمدٌ ... والرسلُ فيه يحضرون شُهُوداً

ثم الشفاعةُ فى العصاة فإنه ... فيه المقدمُ لا يخافُ ردُوداً

والانْبِـيـا نَطقُـوا بحـمـد مَـقَـامـه ومـقـامُ أحـمـدَ لم يزلْ مَـحْـمُـوداً
يا سـيِّـدَ الرسْلِ الذى فـاقَ الوَرَى بَـأسـاً سَـمَـا كُلُّ الوجـود وَجُـوداً
هَذى ضـراعـةُ مُـذْنب مُـتَـمَـسِّك بَولائكُمْ منْ يوم كـانَ وَلِيـداً
يَرْجُـو به المَحَـيا السـعـيـدَ وبعـثـه بعـدَ المـاتِ إلى النعـيم شـهـيـداً
صـلـى عـلـيـك وسـلـم الـلـه الـذى أحْـيَـا بك الإيمانَ والتـوْحـيـداً
والآلِ مـا هبَّ النسـيـمُ فـحَلَّ مِنْ أزْرَار أزهـارِ الـرُّبَا المَعْـقُـوداً
وعَلَى صـحـابتك الذين سـمـوا عُـلاً وَهُدىً وآبـاء رقُـوا وَجُـدُوداً
منْ مَـعْـشَـرِ كـانُوا الأئمـةَ للورىَ فـاقُـوا البَّـرِيةَ سـيِّـداً ومـسُـوداً
فـإذا سَخُـوا كانُوا البحـارَ، وإن سَطُوا كـانوا الأُسـودَ أوْ الشـراةَ الصـيَّـداً
مـا طُوِّقَتْ مُـدَّاحُـهم بحـلاهُمُ فـلأجلِ ذَلكَ لازَمُـوا التَّـغْـرِيدَا
وعَلَى الأولَى تَبِـعُـوا بإحـسـان ومَنْ حَـفظَ الشَّـرِيعَـةَ شـاهـداً مَـشْـهُـوداً
مِنْ كُلُّ حَـبْـرِ تَابعِ سُنَنَ الهُـدَى ولّى على أثَرِ الهُـداة حَـمـيـداً
مِـثلُ البـخـارِى، ثُمَّ مُـسْلِم الذى يـتْلُـوه فـى العَـلْـيَـا أبُـو دَاوُدا
فـاقَ التـصـانيف الكبـارَ بجـمـعـه الـ أحكام فـيـهـا يبـذلُ المَجْـهـودَا
قَـدْ كـانَ أقْـوى مـا رأى فى بابه يَأتـى به ويحـررُ التَّـجْـويدَا
فـجـزاه عَنَّا الله أفـضـلَ مـا جـزى مَـنْ فى الديانة أبْطَلَ التَّـرْديدَا
ثم الـصـلاةُ علـى النبـى وآلـه أبداً إلـى يَوْمِ الجـزاءِ أبـيـداً

وقال أيضاً:-

هويً فـيـه الملامـةُ كـالهـواء فـلا يُطْمَع لنَارى فى انْطفَـاء
أعَـاذلُ إن نـارَ الشـوْقِ تَذْكُـو ولم يُخْـمِـدْ تَلَهُّـبـهَـا بُكَائِي
وتَـرجُـو طَفْـوَها بـرياحِ لَوْمٍ ومـن جَـفْنَيَّ لَمْ تُطفَـأ بمـاء
وَذِكْـرَى أرْضِ نَعْـمَـان بهـا قَـدْ روتْ عَـيْنَايَ من مـاءِ السـمـاء
وسـفـحُ مـدامع مع خَـفْقِ قَلْب لأهْلِ السَّـفْحِ شَـوْقَـاً واللَّواءِ
أبى سَـمْـعِى الَمـلامَ وَجـدٌ شَـوْقـاً وعَـمَّ العـاشـقين هوىً إبَائِي
وأظْلَمُ من عَـذُولى لَيْلُ صَـدّ طَـوِيلٌ لَيْسَ يُؤْذنُ بـانْقِـضَـاء
تسَلْسَلَتْ الروايةُ عن جُـفُـوني عَلى ضَـعْـفٍ بهـا من فَـرْطِ دَائي

ثَقُلتُ من الضنَى لكنْ جسمي … برقَّته أخفُّ من الهباء

لأيامِ الجفا خبرٌ طويلٌ … ونادرةٌ لُيَيْلاتُ اللقاء

قضيتُ هوىً بهجرك يا حبيبي … إليكَ وإن نويتَ نوىً فنائي

وأنى إن تشأ قُربي فدانٍ … إليكَ وإن نويتَ نوىً فنائي

بقربكَ لي المسرةُ في صباحي … وبُعدكَ لي المساءةُ في مسائي

فسوّتْ جوانحاً وتقولُ قلبي … صفا، قلنا: صدقتَ؛ من الصفاء

ولا أنسى غداةَ البينِ لمّا … رآني اليأسُ منقطعَ الرجاء

وقد زُفّتْ لهم نُجُبٌ تهادي … كأمثالِ العرائسِ للجلاء

وخطّتْ من مناسمها سطوراً … وساروا فهي خطُّ الاستواء

فقلتُ لها خذي جسمي وروحي … لطيبةَ حيثُ مجتمعُ الهناء

منازلُ طيبةَ الفيحاءَ عَرفاً … منازهُ طيبةٍ وملاذُ نائي

فإن رمدتْ من التسهيدِ عينٌ … فإثمدُ تربِها عينُ الدواء

وإن قنطتْ من العصيانِ نفسي … فبابُ محمدٍ بابُ الرجاء

نبيٌّ خُصّ بالتقديمِ قدماً … وآدمُ بعدُ في طينٍ وماء

كريمٌ بالحيا من راحتيه … يجودُ وفي المحيا بالحياء

ينادي العينَ مرأى بشرهِ ما … على صبحٍ لرأءٍ من غطاء

ويَروي طالبٌ براً وعلماً … لديه عن يزيدَ وعن عطاء

بدا قمراً ببدرٍ في نجومٍ … من الأصحابِ أهلِ الاقتداء

فخصّوا بالتمامِ وعمّ نقصٌ … ومحقٌ بالأعادي الأشقياء

وثوبُ الشركِ مُزّق في حنينٍ … وألبسَ من طغى قُمُصَ الشقاء

سرى للمسجدِ الأقصى بليلٍ … من البيتِ الحرامِ إلى السماء

رفيقُ الروحِ بالجسمِ ارتقى في … طباقٍ حُفّ فيها بالهناء

علاً ودنا وجازَ إلى مقامٍ … كريمٍ خُصّ فيه بالاصطفاء

ولم يرَ ربَّه جهراً سواهُ … لسرٍّ جلّ عن جدلِ امتراء

وأخدمه العيونَ: فعينُ ماءٍ … جرتْ من كفّه بالارتواء

وعينُ المالِ جادَ بها سخاءً … فليس يخافُ فقراً من عطاء

وعينٌ الشـمس رُدَّتْ بَعْـد حَـجْبٍ لأبى الحَـسَنَين منه بالدُّعَـاءِ

وعينٌ قَـتَـادَةَ سـالت فـردتْ ومُـدَّتْ مِنْ يَدَيْه بِالضُّـيَـاءِ

وعينُ القَلْبِ مـاألَبِـستْ هُجُـوداً فَـمَـا عَنْهـا لِشَيءٍ مِنْ غِطَاءِ

وعـينُ الفِـكْرِ مِنْـه أسَـدُّ رأيـاً نَعَم وأشَـدُّ مَـرْآيَ فـى المرَائِي

وأعْكَسَ عينَ حـاسِـده فـعـادتْ من الرمّيِ المصَـوَّب كـالْهُـبـاءِ

نَبيٌّ اللهِ يا خـيـرَ البـرايا بَجاهِكَ أتقى فَـصْل القَـضَـاءِ

وأرجـو يا كـريمُ الـعَـفْـوَ مما جَنَتْـهُ يداي، يارب الحـبـاء

فكعب الجــود لا يُرْضـى فـداء لنعلك، وهو رأس فى السـخـاء

وسَنَّ بمدحك ابنُ زهيـر كـعـبٌ لمـثلى منْكَ جَـائِزَةَ الثُّنـاء

فَـقُلْ يا أحـمـدُ بنِ عَلِيٍّ اذهبْ إلى دارِ النَّعِـيمِ بِلاَ شَـقَـاءِ

فَـإِنْ أحْـزَنَ فَـمَـدْحُكَ لى سُروري وإن أقْنطْ فَـحَـمْـدُكَ لى رجـائى

عليك سـلامُ ربِّ النَّـاسِ يَـتْلُو صَـلاَةٌ فى الصَّبـاحِ وفى المسـاءِ

الكلمة الأخيرة

اللهم لك الحمد أنت قيِّم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد، لك ملك السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد، وأنت مَلِك السموات والأرض، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق وقولك حق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ومحمد ﷺ حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنَبْتُ وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لى ما قدمت وما أخَّرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر لا اله إلا الله ولا حول ولا وقوة إلا بالله.

(من دعاء النبى ﷺ)

رواه البخارى فى كتاب التهجد

الفهرس

الموضوع	الصفحة



كتب تحت الطبع:

١/ موثوقية مصادر دراسة الشخصية الصوفية
٢/ الجهاد في سبيل الله روح التصوف الإسلامي
٣/ إجتثاث بدعة رد المطلقة ثلاث
٤/ روية النبي صلي الله عليه وسلم في اليقظة : شبهات وردود
٥/ الدور والتسلسل : المعوق الرئيسي في بناء مناهج أسلمة المعرفة
٦/ ديوان شعر بعنوان : زيتونة الأنوار

كتب تحت التأليف:

١/ تراجم الإعلام والمعالم في جواهر المعاني
٢/ دراسة تمهيدية في كتاب جواهر المعاني
٣/ حقائق يجب أن يعرفها الناس عن الطريقة التجانية
٤/ بحوث المستشرقين في الطريقة التجانية : ما لها وما عليها
٥/ الزيادة على الإفادة لمريد السعادة
٦/ بذل المجهود في بيان قاعدة أهل الكشف والشهود
٧/ غايات الكمال في بيان مطالع الجمال
٨/ مشكلات الكتب الستة
٩/ المزيد في متصل الأسانيد : شرطه وحكمه
١٠/ زيادة الثقة : شرطها وحكمها
١١/ كشف الغواشي في تنبيهات الهوامش والحواشي
١٢/ مراتب التجهيل وأحكامها عند المحدثين
١٣/ الكيل والتطفيف في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف
١٤/ هشيم المحتظر من عجالة المنتظر

كتب مطبوعة للمؤلف:

١/ الرد على الافريقي دفاعا عن الطريقة التجانية
٢/ التجانية وخصومهم والقول الحق
٣/ دفاع عن التجانيين في تعليقات على رأس القلم
٤/ ردع المعتدي على الجناب الأحمدي
٥/ إطفاء القنديل وبيان ما فيه من الكذب والغش والتحريف والتبديل
٦/ الرد على الفئة الطاعنة في الآداب المائة
٧/ إقامة الحجة بأنوار المحجة
٨/ العارف الرباني الشيخ يوسف بقوي التجاني
٩/ الذكرى السنوية العاشرة للشيخ يوسف بقوي التجاني
١٠/ مذاكرة في حديث وفد عبد القيس
١١/ هذا هو الحق رد على رسالة أين الحق
١٢/ بذل الوسع في الجواب على المسائل التسع
١٣/ منظومة آداب المريد مع شيخه : شرح وتعليق
١٤/ الرد على الطنطاوي على ما نشره عن التجانية في جريدة الشرق الأوسط
١٦/ بيان بطلان حديث يا ويح ثعلبه
١٧/ رسالة مفتوحة إلي الندوة العالمية للشباب الأسلامي

وهذا الكتاب:

اخطاء الألباني واوهامه في كتاب : التوسل : انواعه وأحكامه (خير مالك الدار)